



الأردن

فريق الأمم المتحدة القطري التقييم القطري المشترك للمملكة الأردنية الهاشمية



١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧



الأردن

المصطلحات والمختصرات

رعاية ما قبل الولادة	ANC
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	CAT
منظمة مجتمعية	CBO
التقييم القطري المشترك	CCA
تحالف المناخ والهواء النظيف	CCAC
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	CCPR
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	CED
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	CERD
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	CESC
آلية القروض الميسرة	CFF
خدمات الصحة النفسية المجتمعية	CMHS
معدل وفيات الأطفال	CMR
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	CMW
مؤشر مدركات الفساد	CPI
معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل	CPR
اتفاقية حقوق الطفل	CRC
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	CRDP
منظمة المجتمع المدني	CSO
توحيد الأداء	DAO
دائرة الإحصاءات العامة	DOS
إدارة مخاطر الكوارث	DRM
الحد من مخاطر الكوارث	DRR
الدفتيريا والسعال الديكي والكزاز	DPT
المفوضية الأوروبية	EC
مؤشر تطوير التعليم	EDI
أداة قياس نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة	EDI
خطة التنمية التنفيذية	EDP
برنامج إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة	ErfKE
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	ESCWA
دائرة الإحصاءات العامة الأردنية	DoS
الاتحاد الأوروبي	EU
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ	FCTC

الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
تنظيم الأسرة	FP
اتفاقية التجارة الحرة	FTA
أمانة عمان الكبرى	GAM
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	GCC
مؤشر التنمية الجنسانية	GDI
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
مرفق البيئة العالمية	GEF
مقياس تمكين النوع الاجتماعي	GEM
المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس	GER
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	GII
الدخل القومي الإجمالي	GNI
خطة العمل المعتمدة لتنمية المحافظات	GODP
مؤشر التنمية البشرية	HDI
تقرير التنمية البشرية	HDR
مسح نفقات ودخل الأسرة	HIES
فيروس نقص المناعة البشرية	HIV
مؤشر الفقر البشري	HPI
المجلس الأعلى للسكان	HPC
حقوق الإنسان	HR
تنمية الموارد البشرية	HRD
آلية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات	IATF
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	ICPD
النازحون داخلياً	IDPs
اللجنة الانتخابية المستقلة	IEC
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
معدل وفيات الرضع	IMR
المنظمة الدولية غير الحكومية	INGO
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
تكنولوجيا المعلومات	IT
البرنامج الأردني للإسكان الميسور JD/JOD الدينار الأردني	JAH
تقرير التنمية البشرية الأردني	JHDR

تجمع لجان المرأة الوطني الأردني	JNFW
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	JNCW
مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن	JPFHS
خطة الاستجابة الأردنية	JRP
مستشفى الجامعة الأردنية	JUH
مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي	KAH
روضة الأطفال	KG
برنامج تقويم ومراقبة محو الأمية	LAMP
وحدة التنمية المحلية	LDU
غاز البترول المسال	LPG
إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	MAF
صحة الأم والطفل	MCH
إعلان الألفية	MD
الأهداف الإنمائية للألفية	MDG
تقرير الأهداف الإنمائية للألفية	MDGR
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	MENA
برنامج العمل بشأن سد الثغرات في مجال الصحة النفسية	mhGAP
الصحة النفسية	MH
الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي	MHPSS
استعراض منتصف المدة	MTR
النفيات البلدية الصلبة	MSW
وزارة المياه والري	MWI
معدل وفيات الأمومة	MMR
وزارة التربية والتعليم	MoE
وزارة البيئة	MoEnv
وزارة الصحة	MoH
وزارة الداخلية	MoI
وزارة العدل	MoJ
وزارة العمل	MoL
وزارة الشؤون البلدية	MOMA
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	MoPIC
وزارة تطوير القطاع العام	MoPSD
وزارة التنمية الاجتماعية	MoSD
عضو برلمان	MP
المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	MSME
صندوق المعونة الوطنية	NAF

استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي	NBSAP
الأمراض غير السارية	NCDs
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	NCFA
المركز الوطني لحقوق الإنسان	NCHR
شركة الكهرباء الوطنية	NEPCO
الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال	NFCL
منظمة غير حكومية	NGO
تقرير التنمية البشرية الوطني	NHDR
خطة الصمود الوطني	NRP
المساعدة الإنمائية الخارجية	ODA
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
العمليات التشغيلية والصيانة	O&M
الرعاية الصحية الأولية	PHC
خطة العمل	PoA
تعادل القوة الشرائية	PPP
فريق الأمم المتحدة لدعم الأقران	PSG
منع التطرف العنيف	PVE
الإدارة القائمة على النتائج	RBM
منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية	RC/HC
الصحة الإنجابية	RH
الخدمات الطبية الملكية	RMS
الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات	3RP
اللجنة التوجيهية	SC
أهداف التنمية المستدامة	SDG
التدخين السلبي	SHS
العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس	SGBV
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	SME
دعم خطة العمل الوطنية للحد من ملوثات المناخ القصيرة الأجل	SNAP
إجراءات التشغيل القياسية	SOPs
الحد الأدنى للحماية الاجتماعية	SPF
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	SSC
تقييم جوانب ضعف قطاع الصحة	SVA
معدل الخصوبة الكلي	TFR
التعليم والتدريب المهني والتقني	TVET
دولة الإمارات العربية المتحدة	UAE
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	UDHR

الأمم المتحدة	UN
إطار الأمم المتحدة للمساعدة	UNAF
فريق الأمم المتحدة القطري	UNCT
إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	UNDAF
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	UNDG
إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	UNDSS
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	UNFCCC
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	UN-HABITAT
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث	UNISDR
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	UNOPS
مجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج	UNRGs
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	UNRWA
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSC
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSCR
إطار الأمم المتحدة للشراكات	UNPF
الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة	UNSS
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
المراجعة الدورية الشاملة	UPR
الدولار الأمريكي	USD
إطار تقييم جوانب الضعف	VAF
البنك الدولي	WB
برنامج الأغذية العالمي	WFP
منظمة الصحة العالمية	WHO
منظمة التجارة العالمية	WTO
معهد الملكة زين الشرف التنموي	ZENID

يقع الأردن ضمن الفئة الأعلى التي تتشكل منها الدول المتوسطة الدخل، وذلك بفضل معدل التنمية البشرية المرتفع نسبياً الذي يتمتع به، بحيث يحتل المرتبة ٨٠ من بين ١٨٨ دولة أخرى^١. وبين العامين ١٩٨٠ و٢٠١٤، شهد معدل الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد زيادةً بلغت حوالي ٢٤ في المئة. وخلال الفترة الزمنية نفسها، شهد كل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة زيادةً أيضاً بنسبة ٧,٨ و٦,٨ سنة على التوالي. وبالتالي، تشير هذه المعدلات إلى أن الاتجاهات التي تبناها الأردن على المدى الطويل، والناجئة عن مجموعة متنوعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة تتخذ صفةً إيجابيةً بشكل عام. ومع ذلك، يظهر عدد من التحديات والقضايا الأكثر عمقاً - سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر - التي تستحق أن تخضع لتحليل أكثر دقة مما تكشف عنه المؤشرات وحدها. وبالتالي، يحاول هذا التقييم القطري المشترك إجراء مثل هذا التحليل.

وفي هذا السياق، عرض تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ صورةً مختلطةً ومواتيةً بشكل عام عن التقدم الذي أحرزته الدولة. وبالتالي، فقد أوضح أيضاً الجهود الكبيرة التي بذلها الأردن في سبيل تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وبحلول العام ٢٠١٠، كان الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في «تحقيق تعميم التعليم الابتدائي» قد تحقق، واعتبرت المساعي المبذولة من أجل تحقيق الهدف ٥ «تحسين صحة النفاسية» والهدف ٦ «مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض» أمراً ممكناً. وتم تسليط الضوء أيضاً على إجراءات السياسات المستهدفة، وذلك بهدف تحقيق الهدف ١ المتمثل في «القضاء على الفقر المدقع والجوع»، والهدف ٣ «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»، والهدف ٤ «تخفيض معدل وفيات الطفل» والهدف ٧ «كفالة الاستدامة البيئية».

وبعد استكمال نصف برنامج الأهداف الإنمائية للألفية الذي يمتد على فترة ١٥ عاماً، واجه الأردن سلسلةً من العوامل الرئيسية الخارجية التي أثرت على مسار تطوره. فقد بدأ الركود المالي العالمي في التفاقم اعتباراً من العام ٢٠٠٨. وفي العام ٢٠١٠، تأثر الأردن بتداعيات ثورات «الربيع العربي». وكذلك، أثرت أوجه عدم الاستقرار الإقليمي المستمر المرتبط بسوريا والعراق واليمن ولبنان وليبيا على قطاع السياحة، كما أدت إلى انقطاع خطوط إمدادات الطاقة، الأمر الذي أثر سلباً على خزينة الدولة. وفي العام ٢٠١١، بدأ الأردن في التعامل مع الآثار المترتبة عن الأزمة السورية، لا سيما مع وصول أكثر من ١٣٠,٠٠٠ لاجئ مسجل وحوالي ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ غير مسجل إلى المملكة بحلول العام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، كان للأردن أيضاً أن يتعامل مع تزايد أوجه انتشار التطرف العنيف.

وبحلول الوقت الذي كان فيه الهدف الإنمائي للألفية الأخير للعام ٢٠١٥ يشارف على تحقيقه وبينما كان الأردن يحرز تقدماً كبيراً في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم والرعاية الصحية، كان لا يزال هناك بعض المساعي التي لم تكتمل بعد في عدد من المجالات الهامة التي تعذر فيها الأردن عن تحقيق أهدافه الإنمائية. وتتصل هذه المجالات بشكل خاص بقضايا متعلقة بالحد من الفقر، والعمالة، والمساواة بين الجنسين والبيئة. ومنذ ذلك الحين، أشارت الحكومة، وفي بياناتها المختلفة، إلى أن هذه المجالات ستلتقى المزيد من الدعم المكثف من الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٢. ٥

ومن أهم الدروس المستفادة والمستخلصة من هذه السنوات الخمسة عشر هو أنه، وفي الوقت الذي يتم فيه التخطيط لتحقيق النمو والازدهار والتنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل بهدف تأسيس رؤية الأمة وتوجهاتها التنموية، إلا أنه لا يزال من الضروري النظر في العديد من عوامل الخطر الخارجية البارزة والتعامل معها بحذرٍ وواقعيةٍ.

وقد أثبتت الفترة الأخيرة أن الأحداث غير المتوقعة إلى حد كبير قد أثرت على المملكة بدرجة كبيرة. فقد أسفرت أوجه عدم الاستقرار الإقليمي ومكامن الضعف الوطنية عن ظهور تأثيرات محلية متعددة، تم الشعور بصداها في كل من المجالات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة بها. لذلك، لا بد من تعزيز قدرات المملكة على التكيف مع كافة هذه الأمور، وذلك كجزء من جهودها المبذولة في إطار تنفيذ جميع أنشطتها بموجب جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة سعياً منها للمضي قدماً في هذا الشأن.

١. ٢٠١٥، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢. ٧، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣. دائرة شؤون اللاجئين السوريين في مديرية الأمن العام

٤. ٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

٥. لجنة الأمم المتحدة التوجيهية، محضر الاجتماع المنعقد في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، وكلمة معالي المهندس عماد فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي خلال اجتماع

الأولويات الاستراتيجية الخاص بالأمم المتحدة والمنعقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

وعلى صعيد أبرز ما جاء في تحاليل الأداء الأخيرة، فقد ساهم الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في الربط ما بين معدلات الفقر والاختلافات التنموية الكبيرة البارزة بين المحافظات، الأمر الذي من شأنه أن يشكل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المملكة حالياً. ٦. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي البارز الذي شهده الأردن حتى العام ٢٠٠٩، لا يزال هناك قلق بالغ وواضح بشأن إمكانية تجذر أوجه الفقر والبطالة وترسخها في المجتمع. ٧. وبالتالي، تمثل أوجه تأثير البطالة الهيكلية، لا سيما بين أوساط الشباب والنساء الأردنيات، قضية رئيسية تحتل مكانة بارزة في الأقسام المخصصة التي تناول قضايا النوع الاجتماعي والازدهار الواردة في هذا التقييم. وكذلك، بدأت قضايا جديدة في الظهور، لا سيما تلك المتعلقة بجودة التعليم وعدم تطابق المهارات المتاحة والأعباء المتزايدة جرّاء الأمراض غير السارية، ما يمثل حوالى ٧٦ في المئة من مجموع الوفيات في الأردن.

تصل نسبة عدد الفقراء المنخفضة نسبياً في الأردن إلى نحو ١٤ في المئة، وذلك على الرغم من أن حوالى ثلث سكانه يدخلون دائرة الفقر خلال العام نفسه. وفي الوقت الذي تعد فيه إمكانيات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية متاحة للغاية، إلا أنه هناك تفاوتاً كبيراً في الجودة. ويعود ذلك إلى آليات التمويل وتقديم الخدمات المعتمدة، لا سيما في قطاع الرعاية الصحية. ٨. كما يظهر استياء عام أيضاً بين أوساط الشعب الأردني، وذلك نظراً لمخاطر الفقر المحتملة، وانعدام ديناميكية سوق العمل وزيادة تكاليف المعيشة. ٩. وهناك إحساس عام أيضاً يسيطر على المجتمع بضرورة أن يبلي الأردن بلاءً حسناً في هذه المجالات. وبالتالي، ستشكل مبادرات التنفيذ الدقيق لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب» تحدياً كبيراً في ظل هذه الظروف.

وبالمقارنة مع بلدان أخرى، يقع الأردن في أسفل القاعدة، من حيث ما يتمتع به من موارد طبيعية ضعيفة، وانعدام وجود أراضي خصبة ومياه صالحة للشرب. كما تساهم التوقعات بزيادة تأثير تغير المناخ في جعل الوضع أكثر صعوبة. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، ازداد عدد السكان في الأردن بوتيرة ١٠ أضعاف ليصل إلى ما يقارب ١٠ ملايين نسمة ١٠، بحيث قد شهد العقد الماضي أكبر زيادة سكانية على الإطلاق. ومن منظور الاستدامة، قد يساهم ذلك في الزيادة من شأن الطبيعة الهشة للعلاقة القائمة بين «الشعوب» و«كوكب الأرض».

ينتمي سكان الأردن في غالبيتهم إلى فئة الشباب الذين غالباً ما يقيمون في المناطق الحضرية. وبالتالي، يعد أكثر من نصف الأردنيين (٥٢,٢ في المئة من إجمالي عدد السكان) تحت سن ٢٥ عاماً. ١١. وتعيش الغالبية العظمى من السكان في المدن والبلدات، بحيث يقيم حوالى ٦٠ في المئة منهم في عمان والمحافظات الثلاث المجاورة لها. ١٢.

ومن منظور حقوق الإنسان، والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، ظهرت سلسلة متدرجة من التحسينات الدستورية التي تم البدء بتنفيذها على مرّ السنين. وعادةً ما كان الأردن في طليعة دول المنطقة في هذا المجال. وأدى التقدم المحرز في هذا المجال إلى تقريب المسافات بين عناصر القوانين الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة ومبادئ وقواعد الاتفاقيات والإعلانات الأساسية لحقوق الإنسان. وقد حذت المواثيق التشريعية والمؤسسية والسياسية، ووفقاً لوتيرة مختلفة، والحدو نفسه في بعض الحالات بشكل غامض. أما في بعض الحالات الأخرى، فلم يكن التنفيذ الكامل أو إنفاذ هذه الإجراءات بالضرورة ممكناً، وذلك على النحو الذي تسعى من خلاله الأقسام ذات الصلة أدناه لتسليط الضوء على هذه المسألة.

وقد أثبتت المملكة قدرتها على الصمود، وبشكل ملحوظ، في وجه الاضطرابات والصدمات التي واجهتها منذ استقلالها قبل حوالى ٧٠ عاماً وحتى يومنا هذا. فمن خلال تموقعه ضمن حدود منطقة تسود أوجه عدم الاستقرار والاضطراب عليها، أثبت الأردن قدرته الكبيرة على قبول اللاجئين القادمين إليه، نتيجة لسلسلة من الصراعات المحيطة به. ويتجلى ذلك في أعداد السكان غير الأردنيين الذين باتوا يشكلون ٣ ملايين شخص، أي نحو ٣١ في المئة من مجموع السكان. ١٣.

٦. ص.٧، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

٧. ص.١٧٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

٨. ص.١١١، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦

٩. ص.١، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦

١٠. تصل الأرقام الفعلية إلى أكثر من ٩,٥ مليون، وفقاً للتعداد العام للسكان لعام ٢٠١٥

١١. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ٢٠١٥

١٢. ص.٤، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

١٣. الملخص التنفيذي، التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٥: يعيش نحو ٢,١ مليون فلسطيني وحوالي ٦٣٦,٠٠٠ من المصريين أيضاً في الأردن، هذا وبالإضافة إلى عدد أقل من

الناس من أصول أخرى. وعلاوةً على ذلك، يستضيف الأردن حاليًا ١,٤ مليون لاجئاً سورياً.

وفي سياق أزمة اللاجئين الحالية وبفضل سخاء الحكومة والشعب الأردني وتطبيق برنامج المساعدات الإنسانية الدولي والوطني والجهود المبذولة من قبل اللاجئين السوريين أنفسهم، تمكّن معظمهم من الاستفادة من الموارد والخدمات المتاحة، وكذلك تمكّنت الدولة من تلبية المعايير الإنسانية بنجاح.

وفي الآونة الأخيرة، ساهمت وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية الذي قدمها الأردن وتمّ الإقرار عليها خلال مؤتمر لندن في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٦، في إتاحة إمكانيات استحداث فرص عمل وكسب معيشة جديدة للاجئين السوريين. وقد شكّل ذلك نقطة تحول لاستعادة كرامة الشعوب والأمل والاعتماد على الذات لثلاث الآلاف من اللاجئين السوريين في الأردن. وفي الوقت نفسه، أتاحت هذه الوثيقة إمكانيات نمو الاقتصاد الأردني.

ومع حلول العام ٢٠١٧، دخلت الأزمة السورية عامها السابع. وبالتالي، باتت المؤسسات والمجتمعات الأردنية أكثر قدرة على استيعاب اللاجئين. إلا أنه من الجدير ذكره أن أصول العديد من أسر اللاجئين قد بدأت الآن في النضوب بعد أن تمّ استنزاف وفوراتها وارتفاع مستويات ديونها المتزايدة. وفي هذا الصدد، كشف إطار تقييم جوانب الضعف لعام ٢٠١٥ أن ٨٦ في المئة من اللاجئين يعيشون الآن تحت خط الفقر الأردني البالغ ٦٨ ديناراً أردنياً للفردي الواحد شهرياً. ١٤



وعلى الصعيد العالمي، فقد اعترف المجتمع الدولي بأن الأردن يقدم منفعةً دوليةً عامةً في استضافته لهذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين. وقد تمّ تقدير الأثر المالي للأزمة السورية على ميزانية الحكومة لعام ٢٠١٥ بحوالي ١,٩٩ مليار دولار أمريكي سنوياً، موزعةً حسب بعض القطاعات الأساسية على النحو التالي:

- تبلغ تكلفة تعليم الطلاب السوريين في المدارس الحكومية ١٩٣ مليون دولار أمريكي؛
- تبلغ تكلفة الخدمات الصحية العامة المقدمة للسوريين ٢٢٠ مليون دولار أمريكي؛
- يصل معدّل ديون الشركة الوطنية للكهرباء، المنسوبة إلى السكان السوريين، إلى ٢٦٣ مليون دولار أمريكي؛
- تصل تكلفة المياه الإجمالية التي يستهلكها السوريون إلى ٥٠٦,٥ مليون دولار أمريكي؛
- تبلغ الحصة السنوية لتكاليف الأشغال الحكومية المنسوبة إلى السوريين ٢٤٤ مليون دولار أمريكي؛
- تبلغ التكلفة الإجمالية للخدمات البلدية المقدمة للسوريين، باستثناء تلك المتاحة في المخيمات، ٧,١٥ مليون دولار أمريكي.

١٤ التقرير الأساسي المشترك بين الوكالات، إطار تقييم جوانب الضعف، أيار/مايو ٢٠١٥، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8844>

١٥ ص ٦، تقييم جوانب الضعف الشامل ٢٠١٦

ومن الممكن النظر إلى تواجد اللاجئين السوريين الطويل الأمد في الأردن باعتباره أنه يشكل تحدياً وفرصةً على حدٍ سواء. ومع ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين هم ضعفاء أو ضعفاء للغاية. ١٦. فيعدّ معدل الفقر بين أوساط اللاجئين السوريين أعلى في الأردن عنه في لبنان، وبالتالي، تشير الأدلة إلى أن هذا المعدل قد ازداد بعدة نقاط مئوية بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥. ١٧

ومن بين كل ٦٥٥,٠١٤ لاجئ سوري في الأردن، ١٨ هناك حوالي ١٩٢٠٨,٣٢١ من الأطفال في سن المدرسة. ٢٠. وبحلول نهاية العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، التحق حوالي ١٢٩,٣٥٤ من الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس العامة في المخيمات والمجتمعات المضيفة، الأمر الذي شكّل ضغطاً كبيراً على نظام التعليم العام. ٢١. أما باقي الأطفال البالغ عددهم ٩٧,١٣٢، فهم غير ملتحقين بالتعليم الرسمي.

أما في ما يتعلق بإمكانات التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد التي تتمتع بها المملكة، يميّز الأردن باقتصاد صغير نسبياً قائم على الخدمات. وفي الوقت الذي شكّل فيه الاقتصاد الأردني مقصدًا ناجحًا نسبيًا لجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه افتقر، وبصفة عامة، لإمكانات استحداث فرص عمل مجدبة ومتنوعة وتنافسية، بحيث تتمتع بالقدرة على التغلغل في المجتمع الأردني بأسره. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٥٠٪ من الأردنيين يعملون في القطاع الاقتصادي غير الرسمي. ٢٢. ومن الملاحظ أن المساعي المبذولة لتحقيق الترشيد التدريجي والمنظم لهذا القطاع سيساهم في تمكين المزيد من الناس من الاستفادة من مخططات الرفاه الوطني، وبالتالي البدء في المساهمة في حصة من الضرائب المخصصة للخرينة، ولو حتى بشكل متواضع، الأمر الذي من شأنه أن يساعد أيضًا في تعزيز مبادئ العقد الاجتماعي.

ومع تزايد عدد السكان، تدخل فئة أكبر من الشباب سوق العمل كل عام. ومع ذلك، لا تزال معدلات البطالة المرتفعة قائمة، بحيث قد وصل متوسطها إلى ما نسبته ١٥,٩ في المئة خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٦. ٢٣. وبالتالي، تعدّ هذه المشكلة خطيرة لا سيما بين أوساط الشباب والنساء، وذلك نظرًا لكون أكثر من ثلث الشباب عاطلين عن العمل. ٢٤. ٢٥. وبنسبة تقارب ضعف المعدل العالمي، لا يزال ٥٨,٥ في المئة من الشباب الخريجين عاطلين عن العمل لأكثر من سنة. ٢٦. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، من المقدّر أن يصل معدل النمو إلى حوالي ٣ إلى ٤ في المئة. ٢٧. وبالتالي، من المتوقع أن تستمر البطالة الهيكلية.

وفقًا لمنظمة العمل الدولية، لا بدّ على الاقتصاد الأردني من المساهمة في استحداث حوالي ٥٧,٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنويًا على مدى السنوات السبع المقبلة، وذلك لاستيعاب الأردنيين الجدد الذين يريدون دخول سوق العمل، الأمر الذي من شأنه أن يتطلب تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٦,١٪. ومن الجدير ذكره أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغت ٣,١٪ فقط خلال العام ٢٠١٤، إلا أنه كان من المتوقع أن تصل إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠١٥. ٢٨

وبالتالي، يعدّ معدل النمو المتوقع، والذي يصل إلى حوالي ٣ إلى ٤ في المئة، غير كافٍ للحدّ، وبشكل كبير، من أوجه الفقر. ٢٩. وكذلك، تتمثل العديد من تحديات النمو المستدام، وبشكل وثيق، في محاور النقاش التي تتناول قضايا «الشعوب»، و«الازدهار» و«كوكب الأرض» المبينة في الأقسام المعنية من هذا التقييم القطري المشترك. وبالنسبة لدولة مثل الأردن، يعتمد نقص الموارد المعدنية أو غيرها من المزايا الطبيعية والازدهار والاستقرار

١٦. ٩، الحكومة الأردنية / استعراض تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات ٢٠١٤

١٧. تتطلّب هذه البيانات مصدرًا محددًا لها. ص.٤، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات - تقرير منتصف العام عن الأزمة السورية ٢٠١٦ <http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2016/09/3RP-Mid-year-Report-Final.pdf>

١٨. بيانات تسجيل اللاجئين الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزيران/يونيو ٢٠١٥-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

١٩. ٢٠٨,٣٢١ من الأطفال في سن المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة) (١٠٦,٩٥١ من الفتيان و١٠١,٣٧٠ من الفتيات) يشكلون ٣٦٪ من إجمالي اللاجئين المسجلين في الأردن.

٢٠. ١١١,٦٥٨ من الفتيان و١١٤,٨٢٨ من الفتيات

٢١. وزارة التربية والتعليم، بيانات الالتحاق في المدارس للعام ٢٠١٥/٢٠١٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

٢٢. أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني - منظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو، ٢٠١٥

٢٣. مرصد الاقتصاد الأردني، خريف ٢٠١٦

٢٤. مرصد الاقتصاد الأردني، خريف ٢٠١٦

٢٥. ص.٤، مسودة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية - ٢٠١٥، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة يصل إلى ٣٤,٣ في المئة بين أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عامًا

٢٦. «تحولات سوق العمل للشباب والشابات في الأردن»، بقلم ف. باركوتشي ون. مريان، منظمة العمل الدولية. حزيران/يونيو ٢٠١٣

٢٧. ص. iii، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦

٢٨. ص.١٤، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

٢٩. للاطلاع على مناقشات أكثر تفصيلاً، يرجى الرجوع إلى ص.iii من التشخيص المنهجي القطري الخاص بالبنك الدولي، شباط/فبراير ٢٠١٦

والرفاه، وبشكل كامل تقريباً، على تعزيز المواهب والمشاريع بنجاح.

وفي صلب هذا التحدي، تعتمد كل من قدرة الصناعات التنافسية وإنتاجيتها، وجودة الخدمات العامة وفعاليتها، ورفاه الأسر والمجتمعات على إمكانيات تزويد السكان بمهارات تعليمية وعملية رفيعة المستوى. ومنذ تأسيسه، استثمر الأردن في التعليم وبناء المهارات كأولوية وطنية، والتي، ولفترة طويلة، ساهمت في تحقيق تفوق مميز شهدته الدولة، مقارنة مع غيرها من البلدان الأخرى في المنطقة. ٣٠. ومع ذلك، شهد العقد الماضي تردّي في الوضع التعليمي في الأردن.

وبالتالي، يتعيّن على الأردن أن يقوم بعكس مسار هذا الاتجاه. وتكمن المساعي المبذولة للاستفادة من إمكانيات النمو الحقيقية التي تتمتع بها المملكة في الالتزام بتنفيذ «استراتيجية الموارد البشرية الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٥)» تنفيذاً كاملاً. وبالتالي، يتطلّب ذلك الاستثمار، وبشكل منهجي، في «اقتصاد المعرفة» المستقبلي، وذلك من خلال التركيز المستمر على التعليم النوعي والمواهب المكتسبة، في الوقت الذي يتم فيه تعزيز الروابط المباشرة مع مختلف متطلبات سوق العمل في قطاعات النمو الرئيسية وكذلك تسليط الضوء على أوجه المساواة بين أوساط النساء.

كما سيتمّ تحديد مصدر بارز آخر من شأنه المساهمة في تعزيز الثروات للاستفادة منها على المستوى المحلي. وبالتالي، سيساهم الاتجاه المتسارع والأكثر حزمًا المعتمد نحو تحقيق اللامركزية ونقل الصلاحيات المحددة، وفي الوقت نفسه، في تمكين وتسهيل إمكانيات الاستفادة من الموارد المتاحة والتنمية على المستويات الوطنية الفرعية وبين أوساط المجتمعات المحلية. وبالتالي، سيساعد ذلك في إضفاء شعور بالملكية والمسؤولية والمشاركة بين أوساط أصحاب المصلحة، الأمر الذي من شأنه أن يمكنهم من مواجهة تحديات التنمية والفقير، وذلك من خلال اعتماد حلول مبتكرة محلياً. وكذلك، لا بدّ من التشجيع أيضاً على عقد شراكات محلية بين الهيئات العامة والخاصة والمجتمعية، وذلك من أجل معالجة القضايا المحلية ذات الأولوية والمتعلقة بالمياه والطاقة والخدمات المقدّمة والبيئة الطبيعية والتماسك الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، يخضع الأردن لعدد من الاختبارات الصارمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكذلك، يساهم موقف المملكة المتواضع بشأن عدد من المؤشرات العالمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عكس مكانتها الحالية وحجم المهام الهائل التي تنتظرها. فعلى سبيل المثال، يصنف الأردن في المرتبة ٩٩ من بين ١٤٦ دولة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، ٣١ وفي المرتبة ١٤٠ من بين ١٤٥ دولة في المؤشر العالمي للفضوة بين الجنسين، ٣٢. وبالتالي، من الملاحظ أن المركز الذي يحتله الأردن قد انخفض وبشكل مطرد عن المرتبة ٩٢ في العام ٢٠٠٦. ٣٣ كما يمثل معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية أحد أدنى المعدلات في العالم، ويعتبر بالتالي فرصة ضائعة كان لا بدّ على الأردن من الاستفادة منها. ٣٤. وعلاوة على ذلك، فقد احتلت المملكة المركز ١٤٢، باعتبارها دولة تتسم بعدم المساواة الاقتصادية في المؤشر العالمي للفضوة بين الجنسين، ممّا يشير إلى ارتفاع معدل انتشار العنف ضد المرأة المثير للقلق في الأردن.

أمّا من حيث الأداء المتعلق بالحوكمة، فتتداخل الشفافية والمساءلة المعتمدة لمجموعة من المؤشرات العالمية والإقليمية المستقلة مع بعضها البعض. وفي هذا الصدد، تؤدي الدولة أداءً جيداً نسبياً، مقارنة مع أقرانها من الدول العربية، إلا أنها تبدو وأنها تتخذ موقفاً حيادياً على المستوى الدولي. وبالتالي، تفتقر العملية الديمقراطية إلى الثقة والمشاركة العامة، وذلك على النحو الذي تجلّى في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والتي شهدت انخفاضاً لمستوى إقبال الناخبين على التصويت (التمثّل في ٣٦,١ في المئة من الناخبين فقط). ومن الجدير ذكره أن عدد قليل جداً من الشباب يشاركون في العملية السياسية، ويعود ذلك إلى عدم مبالاهم أو ثقتهم في النظام وقدرته على إحداث التغيير المنشود. ومن الواضح تماماً أن الأردن يعتمد على المساعدات الدولية المقدّمة له. وبالتالي، يساهم ذلك في جعل المملكة واحدة من أكثر البلدان المتوسطة الدخل التي تتلقى منح أجنبية في العالم، وذلك حتّى قبل اندلاع الأزمة السورية والنداءات المالية الإنسانية التي تمّ إطلاقها منذ ذلك الحين. ٣٥. وغالباً ما ينتقد الأردنيون، لا سيما في أعمالهم الخاصة، المجتمع الدولي لتقديمه الكثير من المساعدات، الأمر الذي يمكن وصفه بما يشبه «لعنة الموارد»، وذلك نظراً لقدرتها على الحدّ من حاجة الحكومة لإجراء الإصلاحات الضرورية التي قد تؤدي لتسريع مبادرات التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

٣٠ استراتيجية تنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥

٣١ ص ٢٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

٣٢ ص ١٧، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠١٥ - المنتدى الاقتصادي العالمي

٣٣ <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=JOR>

٣٤ ص ٣٣، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)

٣٥ ص ٥، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٥

ونتيجة لامتداد الأزمة، التي من المرجح أن تستمر خلال المستقبل القريب، فلا بدّ على إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشركات المقبل الذي يغطي الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، أن يأخذ هذه العوامل في الاعتبار بدقة وذلك، على النحو الذي ذكر فيه في البداية، بصورة أكثر واقعية ومن منظور إدارة المخاطر الراسخ. وبالتالي، لا بدّ على المساعي المبذولة للاستجابة لوضع اللاجئين المتكاملة تماماً والقائمة على القدرة على مواجهة الأزمات أن تساهم في تعزيز العلاقة القائمة بين المساعدات الإنسانية المقدّمة على المدى القصير والمساعدات التنموية المقدّمة على المدى المتوسط والطويل. ومع ذلك، لن يبقى الباب مفتوحاً أمام فرص الاستفادة من مصادر التمويل الإنساني المتاحة بهدف تعزيز قدرة المملكة على الصمود في وجه الأزمات لفترة أطول من ذلك.

وفي هذا الصدد، لا بدّ من تخصيص المزيد من الانتباه والدعم الضروري لإنشاء آليات موحدة للتعاون والتنسيق الإنساني والتنموي التي تهدف إلى النظر في أوجه التكامل والقدرة على الصمود في وجه الأزمات. وبالتالي، تشكّل خطة الاستجابة الأردنية مجرد نقطة الدخول لهذه المساعي. وكذلك، يتعيّن على مجموعات العمل القطاعية، كتلك التي تمّ تشكيلها لتحقيق الغرض المنتظر من خطة الاستجابة الأردنية والتي تظهر مشاركة واسعة لها، أن تتجاوب مع مشكلة اللاجئين والتصدي لأولويات التنمية على حدّ سواء. وكجزء من المساعي التي تبذلها مؤخراً مجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج، لا بدّ على الحكومة وشركاء التنمية أن يقوموا باستثمارات محددة، في الوقت الذي يتمّ فيه أخذ النتائج طويلة الأمد في الاعتبار. وتماشياً مع الركائز الرئيسية الأربع لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، يمكن لمجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج أيضاً أن تقوم، وبشكلٍ ملموس، بالمساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في «توحيد الأداء».

يشكّل التقييم القطري المشترك هذا تحليلاً للوضع الإنمائي في الأردن، قد تولى مهمة إعداده فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين. وبالتالي، يسعى هذا التقييم إلى تحديد وتحليل الاتجاهات الهامة الخاصة بأولويات قضايا وإنجازات وفرص وتحديات التنمية الوطنية. كما يسعى أيضاً إلى تسليط الضوء على مستوى مأسسة وتنفيذ المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وغيرها من الأهداف الإنمائية الأساسية التي تم إدخالها حيز التنفيذ خلال المؤتمرات والقمم الدولية.

ويشير هذا التقييم القطري المشترك أيضاً إلى ما حققه الأردن من تقدّم محرز في مجال تحقيق الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية المحددة للفترة التي تمتد طوال ١٥ عاماً والتي انتهت لتوها (٢٠١٥-٢٠٠٠). ونظراً لتطوّر وجهات النظر حول سياسة التنمية العالمية وتوسع نطاقها، قرر فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن أنه بات من المهم جداً تأطير التقييم القطري المشترك الحالي بما يتماشى مع جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠). وبالتالي، يستند هيكل هذا التقييم الوارد أدناه إلى مجالات خمسة على النحو التالي:

١. الشعوب (القطاعات الإنسانية والاجتماعية)
٢. الازدهار (القطاع الاقتصادي)
٣. كوكب الأرض (القطاع البيئي)
٤. السلام والعدل والمؤسسات القوية (قطاع الحوكمة)
٥. الشراكات (التنسيق الاستراتيجي وتعبئة الموارد لتحقيق التنمية المستدامة)

وينظر التقييم القطري المشترك إلى مبادئ البرمجة الأساسية للأمم المتحدة كمواضيع شاملة ومتداخلة، بحيث تتعلق، وبصفة خاصة، بمجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمساءلة. وفي السياق نفسه، تعتبر حقوق الإنسان أيضاً سمة أساسية تميّز التقييم القطري المشترك هذا. وبالتالي، يوفر القسم المخصص أدناه استعراضاً شاملاً لجميع قواعد اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية والبروتوكولات التي يعتبر الأردن طرفاً فيها. كما وتمت الإشارة أيضاً لحقوق الإنسان في مختلف الأقسام الأخرى لهذا التقييم القطري المشترك، باعتبارها مبدأ تأسيسي.

وعلى غرار ذلك، تمّ التركيز، وبصورة متكررة، على المبدأ الذي بني حوله جدول أعمال ٢٠٣٠ والمتمثل في ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب». وعلاوة على ذلك، تمّ بذل بعض الجهود لضّمّ التحديات المشتركة للتنمية المستدامة مع المحاولات المبذولة لضمان الصمود في وجه الأزمات ومواجهتها. كما وتمت الإشارة، وبوجه خاص، إلى مبادئ المساءلة في القسم أدناه، وذلك للكشف عن المزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة.

وقد تمّ إعداد هذا التقييم القطري المشترك في الوقت الذي تجدد فيه الالتزام العالمي والوطني بأهمية الإصلاح، وتوحيد الأداء. ويهدف مبدأ «توحيد الأداء» إلى تحقيق الاستفادة من نقاط القوة الجماعية التي تتمتع بها كافة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها القائمة في كل بلد، وذلك لتحسين فعالية مساهمتها في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً ووطنياً. ويتطلب ذلك ضرورة العمل، وعلى نحو متزايد، بموجب نهج منسق، وذلك بالتعاون مع كل من الحكومة والقطاع الخاص، وشركاء المجتمع المدني. وفي هذا السياق، طالبت الحكومة الأردنية رسمياً بأن يصبح مبدأ «توحيد الأداء» واقعاً عملياً في إطار الدورة المقبلة لبرامج ومشاريع الأمم المتحدة في الأردن (التي تغطي الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٢). وبالتالي، يتجاوب فريق الأمم المتحدة القطري مع هذه المساعي، وذلك من خلال التنفيذ المنهجي لسلسلة من إجراءات التشغيل القياسية التي من شأنها تحقيق هذه المتطلبات، وكذلك لخارطة طريق تنفيذية «لتوحيد الأداء» ضمن السياق الأردني. ٣٧

ويسبق هذا التقييم القطري المشترك عملية وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاستراتيجي القادم الذي يمتد طوال فترة ٥ سنوات ليغطي كافة الأنشطة الأساسية التي تتولّى منظومة الأمم المتحدة تنفيذها في الأردن. وفي السياق نفسه، يجمع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ما بين الأمم المتحدة وشركائها، بموجب استراتيجية واحدة مملوكة وطنياً وبأسلوب يتماشى تماماً مع أولويات التنمية الوطنية الذي من خلاله يمكن الاستفادة من خبرات منظمات الأمم المتحدة وشركائها بشكل كامل وتام. وبالتالي، سيتمّ تحديد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القادم للأردن باعتبارها إطاراً مخصص في مجال الشراكات طوال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E ٣٦

<https://undg.org/home/guidance-policies/delivering-as-one/standard-operating-procedures-non-pilots> ٣٧

إعداد التقييم القطري المشترك

في نيسان/أبريل ٢٠١٥، قام فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن المؤلف من ١٧ وكالة مقيمة ٣٨ ووكالتين غير مقيمتين ٣٩ باعتماد «خارطة الطريق» لإعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القادم للأردن. وقد سلّطت خارطة الطريق الضوء على الحاجة إلى ضمان التكيف مع المتغيرات المحتملة، وذلك تمشياً مع جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الجديد، وكذلك إلى إحراز المزيد من التقدم من أجل ضمان «توحيد الأداء». لذلك، تم تطبيق ثلاثة أنشطة متتابعة على النحو التالي:

١. تقييم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأردن (٢٠١٢-٢٠١٧) (حزيران/يونيو-أب/أغسطس ٢٠١٦).

٢. إعداد التقييم القطري المشترك (أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)

٣. صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأردن أو «إطار الشراكة» (٢٠١٨-٢٠٢٢) (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ - شباط/فبراير ٢٠١٧).

في ما يتعلق بالمرحلة الأولى المذكورة أعلاه، فقد تولّى خبير استشاري مستقل مهمة إعداد المسودة الأولى لتقرير تقييم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأردن وتعميمها على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٦ للتشاور بشأنها. وبالتالي، ساهمت المعلومات المستقاة والملاحظات المستخلصة في إعداد الصيغة المنقحة للتقرير بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه. وقد ساعدت الدروس الرئيسية المستفادة من هذا التقييم في إعداد التقييم القطري المشترك الحالي.

وتتمثل أبرز الدروس المستفادة من هذا التقييم في الاستنتاج أن الأمم المتحدة تعمل على نحو أفضل عند اعتماد طريقة مركزة واستراتيجية وتعاونية في مجالات الأولويات الوطنية. ومن خلال هذه الوسائل، يمكن للأمم المتحدة تحقيق أفضل نتائج ممكنة للقيمة المضافة من خلال أدوارها التي تضطلع بها في مجال التنسيق وتوزيع المهام، وذلك بطرق تمكنها من تحقيق تأثير واسع النطاق على المدى الطويل.

أما خلال دورة ٢٠١٨-٢٠٢٢ القادمة، فسيقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية خاصة تتجلى في ضرورة ضمان تكامل الاستثمارات في مجال الشؤون الإنسانية والقدرة على الصمود في وجه الأزمات تكاملاً أفضلًا وقدرتها على دعم الإصلاحات الهيكلية المنفذة على المدى الطويل، وذلك سعياً منها للاستفادة من هذه الفرصة الهامة. لذلك، يتعين على الأمم المتحدة الالتزام، وبشكل أقوى، بتطبيق مبادئ فعالية التعاون الإنمائي التي باتت تشكل الآن جزءاً من الشراكة العالمية التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب بدوره بذل المزيد من الجهود الاستراتيجية من قبل فريق الأمم المتحدة القطري في هذا الشأن، وذلك لضمان «توحيد الأداء».

وبينما ينظر فريق الأمم المتحدة القطري في هذه النتائج، إلا أنه يسعى أيضاً إلى الموائمة مع الأولويات الحديثة التي وضعتها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. وبالتالي، يستند إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأردن الحالي (٢٠١٢-٢٠١٧) على ستة مجالات تركيز رئيسية تتمثل في (١) تعزيز إصلاح النظم، (٢) وضمان العدالة الاجتماعية، (٣) وتوفير خدمات اجتماعية جيدة، (٤) والاستثمار في الشباب، (٥) والحفاظ على البيئة، (٦) وضمان حماية اللاجئين ومساعدتهم.

وفي الوقت نفسه، بدأت عملية التقييم القطري المشترك بالتزامن مع إصدار «وثيقة قضايا» تولي مهمتها خبير استشاري مستقل تم تعيينه من قبل فريق الأمم المتحدة القطري في أواخر شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٦. وبعد جولة من المشاورات المكتوبة والموضوعية التي جرت خلال شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه بالتعاون مع مجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج التي تم تشكيلها حديثاً ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، والتي من شأنها أن تعكس جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الجديد، فقد تم إعداد المسودة الأولى للتقييم القطري المشترك. وفي هذا الصدد، تم طرح النتائج الأساسية للتقييم خلال سلسلة من المناقشات المواضيعية التي تم عقدها على المستوى الفني بالتعاون مع كبار النظراء الحكوميين خلال منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومن ثم، تم إصدار مسودة التقييم القطري المشترك الأولى داخلياً بواسطة فريق الأمم المتحدة القطري وإرسالها إلى فريق الأمم المتحدة لدعم الأقران بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه.

٣٨ وكالات الأمم المتحدة المقيمة في الأردن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسف، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي.

٣٩ وكالات الأمم المتحدة غير المقيمة في الأردن: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وقد تمّ تضمين كافة المعلومات المستقاة والواردة داخلياً في وقت لاحق ضمن مسودة منقحة تمّ إرسالها إلى النظراء الحكوميين وشركاء التنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبذلك، تم الانتهاء من إعداد التقييم القطري المشترك في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٧.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم القطري المشترك يعتمد اعتماداً كبيراً على قاعدة معرفية واسعة تستند إلى تحليلات عالية الجودة تمّ إجراؤها في الأردن. وبالتالي، فقد تولّت الحكومة مهمة قيادة غالبية الدراسات المشار إليها في هذا السياق. أمّا بالنسبة للمصادر المتاحة، فقد تمّ إدراجها وذكرها في هوامش الوثيقة. وبالتالي، ترد النصوص الرئيسية التي تمّ الرجوع إليها مدرجة على النحو التالي:

- (١) رؤية الأردن ٢٠٢٥
- (٢) برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
- (٣) وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية
- (٤) خطة الاستجابة الأردنية (٢٠١٦-٢٠١٨)
- (٥) خطط العمل المعتمدة لتنمية المحافظات
- (٦) التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٥
- (٧) التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٦ (النسخة النهائية)
- (٨) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (دراسات مختلفة)
- (٩) تقييم جوانب الضعف الشامل ٢٠١٦
- (١٠) البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
- (١١) البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦، وإطار الشراكة القطرية في الأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦
- (١٢) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠)
- (١٣) وثيقة سياسات الفرصة السكانية، المجلس الأعلى للسكان
- (١٤) مختلف تقارير التنمية البشرية
- (١٥) المسح الوطني للشباب، اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٥
- (١٦) التقارير الوطنية المقدمة إلى مختلف الهيئات المعنية بإبرام معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك تقرير المراجعة الدورية الشاملة
- (١٧) الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١-٢٠٢٠)
- (١٨) الاستراتيجية الوطنية للابتكار (٢٠١٣-٢٠١٧)
- (١٩) السياسة والاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والإبداع (٢٠١٣-٢٠١٧)
- (٢٠) التقرير العربي للتنمية المستدامة
- (٢١) البنك الدولي - مرصد الاقتصاد الأردني
- (٢٢) استراتيجية الموارد البشرية الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٥)

المزايا والمخاطر النسبية للأمم المتحدة في الأردن

باعتبار الأردن أحد البلدان ذات الدخل المتوسط وعلى الرغم من تموقعه ضمن منطقة تعاني اضطرابات ونزاعات دورية، تحتفظ الأمم المتحدة بمكانة بارزة فيه، بحيث أنها تساهم في تقديم مجموعة واسعة من المزايا النسبية المتعلقة بالدعم الاستراتيجي والتشغيلي للتنمية الإنسانية والقدرة على الصمود في وجه النزاعات والتطورات الوطنية البارزة على المدى الطويل. وبالتالي، تستند هذه المزايا النسبية على تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة والمخاطر المحتملة فيه. ومن الجدير ذكره أنه، وأثناء صياغة هذا التقييم القطري المشترك، قد تمت الإشارة إلى الأمر نفسه ضمن وثيقة استعراض منتصف المدة الخاصة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٢-٢٠١٧) الذي تم إجراؤه في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠١٤ وتقييم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في آب/أغسطس ٢٠١٦، وكذلك ضمن المشاورات التي تم إجراؤها مع الحكومة وشركاء التنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وخلال اجتماع الأولويات الاستراتيجية الخاص بالأمم المتحدة الذي تم في خلاله إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

ومن الناحية العامة، تعد الأمم المتحدة شريكاً موثوقاً به على المدى الطويل ووسيطاً نزيهاً يشارك، وبصورة محايدة وشاملة ومستقلة وتعاونية، في الحياة السياسية. وتحظى الأمم المتحدة بالتقدير الكبير لتقديمها الدعم القوي والشامل والمتكامل على نحو متزايد في مجال الشراكة، وذلك عبر مجموعة من التخصصات التي تغطي المجالات المعنية بالشؤون الإنسانية، والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، والتنمية والحوكمة. وبالتالي، تعزز أوجه المساعدة التي تسعى الأمم المتحدة لتقديمها الجهود التي تبذلها الحكومة سعياً منها لقيادة وتنسيق السياسات والبرامج المحددة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

أظهرت الأزمة السورية التي اندلعت خلال العام ٢٠١١ وتداعياتها الكبيرة على الأردن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة وبشكل سريع وحاسم للأزمة. وبالتالي، استجابت الأمم المتحدة مباشرة لأزمة اللاجئين، وذلك من خلال التعامل السريع مع الوجود الإنساني في الأردن وإنشاء آلية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، دعمت الأمم المتحدة الحكومة الأردنية في إنشاء منصة دعم المجتمعات المضيفة، التي أصبحت بعد ذلك منصة الاستجابة الأردنية، وكذلك في إنشاء هياكل فرعية لفرق العمل في القطاعات المتأثرة الرئيسية التي يمكن من خلالها تنظيم مساعي الحكومة نفسها وجهودها المبذولة في هذا الشأن. وبالتالي، دعمت الأمم المتحدة خطة الصمود الوطني الأولية التي تمت صياغتها خلال العام ٢٠١٤، والتي تحولت من بعدها إلى خطة الاستجابة الأردنية المتداولة لمدة ٣ سنوات.

ومع تفاقم الصراع الإقليمي الدائر في سوريا والعراق وتأثير امتداداته على الأردن، لا يوجد أي أدلة حالية تثبت أن الأمم المتحدة قد باتت هدفاً مباشراً لأي من الجماعات المتطرفة أو الإرهابية. ومع تغير ديناميات هذا الصراع الإقليمي، يجد موظفو الأمم المتحدة الآن أنفسهم يعملون في بيئة غير مستقرة ومهددة، لا سيما على الحدود الشمالية الشرقية الخطيرة مع سوريا، حيث تقوم المنظمات الإنسانية بتقديم المساعدات الضرورية للنازحين السوريين في ظل حماية القوات العسكرية الأردنية.

وعلى المستوى الإقليمي، تمكنت الأمم المتحدة من تنسيق جهودها استراتيجياً، في الوقت الذي قامت فيه بالتعاون مع المجتمع الدولي لعقد سلسلة من المؤتمرات الإنسانية السنوية التي من خلالها تم إبرام سياسات محددة وتوفير موارد متاحة والاستجابة للنداءات في ظل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وبالتالي، ساهمت هذه الخطة في قيادة الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لسوريا والمجتمعات المحلية والحكومات المضيفة للاجئين، مثل الأردن.

وأثبت استعراض منتصف المدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٢-٢٠١٧) قدرة الأمم المتحدة على التأقلم مع البيئات السريعة التغير، وذلك من خلال دمج اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأردنية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المُعاد تشكيله، الذي يسعى إلى الجمع ما بين الأبعاد الإنسانية والقدرة على الصمود في وجه الأزمات ومساعي التنمية الواردة ضمن برنامج المساعدة الذي وضعتة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تم دمج مهام منسق الشؤون الإنسانية ومنسق الأمم المتحدة المقيم في دور واحد لكليهما.

وبالتالي، مهد الدعم الملحوظ الذي قدمته الأمم المتحدة لصياغة خطة الاستجابة الأردنية الطريق لمعالجة قضايا النزوح التي طال أمدها، وذلك من خلال اعتماد مفهوم بسيط وواضح يتمثل في الاعتراف بأن الأزمة السورية في الأردن تمثل تحدياً إنسانياً وتنموياً في الوقت نفسه، يتطلب استجابة شاملة وغير مجزأة للتصدي له. ومع صياغة خطة الاستجابة الأردنية التي تمتد طوال ثلاث سنوات اعتباراً من العام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٨، كان قد تم تقبل استمرار الأزمة والبدء بتقديم المساعدات الضرورية للحكومة، وذلك من أجل تشكيل إطار عمل طويل الأجل للتصدي للأزمة السورية بالتزامن مع تحقيق أهداف وخطط التنمية الوطنية الخاصة بالأردن.

وفي الوقت نفسه، شكلت خطة الاستجابة الأردنية تحدياً للجهات المانحة للمساعدات لتوفير مصادر تمويل متوقعة ومتعددة السنوات. وبالتالي، أدى ذلك أيضاً إلى صياغة وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. فمن خلال اعتماد خطة وطنية متعددة السنوات ومحددة التكاليف للتعامل مع الأزمة السورية القائمة، يمكن بالتالي التفاوض بشأن وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، في الوقت الذي تعد فيه الجهات المانحة للمساعدات على استعداد لتقديم حلول واقعية لتقاسم التكاليف يستفيد منها المجتمع العالمي، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الطرق الملموسة، بما في ذلك تقديم منح وقروض ميسرة والقيام بصفقات تجارية جديدة. وفي المقابل، اتخذت الحكومة الأردنية خطوة سياسية شجاعة لاختبار ما إذا كان سيؤدي فتح سوق العمل للاجئين وتشجيع رجال الأعمال من بينهم إلى إيجاد حل مريح لكل من عائلات اللاجئين والاقتصاد الأردني ككل.

وفي هذا السياق، تمكنت الأمم المتحدة من إثبات مزاياها النسبية البارزة، لا سيما في ما يتعلق بالمجالات الأساسية المكلفة بها، والتي تتضمن ما يلي:

- قيادة وتنسيق الاستجابات الإنسانية؛
- صلاحيات الدعوة إلى الاجتماعات بين الشركاء، وذلك من أجل دعم الحكومة؛
- كسب التأييد بشأن القضايا والسياسات المعتمدة؛
- الدعم والخبرة التقنية؛
- التعزيز المؤسسي وتنمية القدرات؛ و
- المشاركة في تقديم الخدمات المباشرة في المجالات والقطاعات التي تعاني مشاكل بارزة ودعمها.

وبشكل عام، قامت الأمم المتحدة بتقديم مساهمة كبيرة في مجال حقوق الإنسان للمساعدة في استيعاب والاستجابة على نحو كاف لوتيرة هجرة السكان الدولية الضخمة والقسرية. وكذلك، توفر هذه الأسس الثابتة أساساً للمزايا النسبية التي تتمتع بها للأمم المتحدة للمضي قدماً.

وفي حين تتجه الأنظار نحو السعي للاستجابة وبصورة شاملة لقضايا اللاجئين والصمود في وجه الأزمات، كان العالم، وعلى نطاق أوسع، يحقق إنجازاً مهماً آخرًا في مجال التنمية الشاملة كانت الأمم المتحدة أيضاً في طليعته. وبالتالي، انعكس ذلك من خلال الانتقال من اعتماد إطار إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إلى اعتماد جدول الأعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

وفي الأردن، قام فريق الأمم المتحدة القطري بمقارنة المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الأخيرة، وذلك من أجل دعم الحكومة في المساعي التي تبذلها لتعميم أهداف التنمية المستدامة والمعايير الدولية المعتمدة في مجال حقوق الإنسان. وفي الواقع، تلتزم الحكومة الأردنية التزاماً سياسياً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد تميزت هذه الأخيرة في هذا المجال إقليمياً وعالمياً. ومع ذلك، يظهر سجل الجهود المبذولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية صعوبة في ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى واقع ملموس.

وبالإضافة إلى التحديات القائمة والمتعلقة بعمليات التنفيذ والتشغيل التي تعترف بها الحكومة بشكل تام ٤٠، شكلت نقاط الضعف الاقتصادية الخارجية وأوجه عدم الاستقرار الإقليمي أيضاً سبباً أساسياً لبطء التقدم المحرز المقرر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل ذلك أيضاً خطراً كبيراً على إمكانيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، لا بد من التحلي بالقدرات الاقتصادية والمالية والبيئية والسياسية والمؤسسية، بما في ذلك إمكانيات تقديم الخدمات، من أجل الصمود في وجه النزاعات والتمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تتمثل أعظم المخاطر في انعدام الأمن خارجياً.

ونتيجة لاستمرار فريق الأمم المتحدة القطري في تقديم الدعم الفني المطلوب، وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خارطة طريق مؤلفة من ٩ خطوات جريئة لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على المستوى الوطني. وكخطوة أولى، تنص خارطة الطريق على تحديد وتعميم أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها المصممة على الصعيد الوطني كجزء من مبادرات التخطيط الوطني، لا سيما في ما يتعلق بخطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨). وبعد حلول العام ٢٠١٥، ساهمت المشاورات التي قادها فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع المجتمع المدني في إعداد خارطة الطريق التي اعترفت رسمياً بالدور الفعال الذي يؤديه المجتمع المدني في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. كما تعترف خارطة الطريق أيضاً بأهمية دور المرأة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي تم التأكيد عليه باستمرار من قبل فريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

ونتيجةً للتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في إعداد خارطة الطريق وفي رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، طلب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي من الأمم المتحدة تقديم دعمها في مجال تنفيذ خارطة الطريق هذه. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقر فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن الاستراتيجية المشتركة المعتمدة لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والذي يشمل ثلاثة مجالات دعم رئيسية، تتمثل في (أ) إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الوطنية ونظم الرصد؛ (ب) وتنمية القدرات من أجل ضمان تنفيذ المبادرات وجمع البيانات/الرصد بشكل فعال؛ (ج) وكسب التأييد ورفع مستوى الوعي في المجتمع. وتتضمن خطة عمل ٢٠١٦-٢٠١٧ لتنفيذ الاستراتيجية حوالي ٢٠ نشاطاً مشتركاً وفردياً تقوم بها الوكالات، تبلغ قيمتها ما يقارب ٧٠٠,٠٠٠ دولاراً أمريكياً. كما تسلط الاستراتيجية أيضاً الضوء على مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الفعالة، وتخصص جزءاً يتعلق بأوجه الربط مع النهج المعتمد لتوحيد الأداء والحاجة إلى استحداث دورة مخصصة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

ومن منظور عملي، تعدّ المزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة والتي من شأنها أن تتيح لها إمكانية تقديم الدعم الجماعي للحكومة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مهمة في عدد من المجالات المتمثلة في:

١. ضمان تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة والترابط في ما بين مجالاتها الخاصة؛
٢. ضمان الرصد والتقييم، بما في ذلك التصنيف المناسب للبيانات؛
٣. تمكين ودعم خطط العمل المعتمدة لتنمية المحافظات للمساهمة في ضمان تكامل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛
٤. التوصل إلى توافق مع الحكومة بشأن بعض المساعي التي لم تكتمل بعد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في ما يتعلق بقضايا البيانات الخاصة بقطاع الرعاية الصحية، وذلك للمساهمة في إعداد التقارير؛
٥. ضمان تحديد تكاليف أهداف التنمية المستدامة بشكل صحيح وتخصيص ميزانيات كافية لها؛
٦. بناء شراكات، بما في ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص، لتسريع عمليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وذلك تماشياً مع مبادرات تفعيل الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وتوفير الموارد أو مصادر التمويل الضرورية للتنمية؛ و
٧. تحديد الفرص المتاحة التي من شأنها المساهمة في تعزيز مستوى مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي في مبادرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة كدعاة وعناصر فاعلة في إحداث التغيير المنشود في المناطق المحددة.

وتؤدي طبيعة أهداف التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة أيضاً دوراً هاماً في تعزيز نهج «توحيد الأداء»، الذي تمّ اعتماده الآن من قبل فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن. ويستند إطار الأمم المتحدة للشراكات ٢٠١٨-٢٠٢٢ حول الأسلوب الذي من خلاله تترجم الأمم المتحدة هذا المبدأ الجديد إلى واقع عملي. وبالتالي، ستقوم الأمم المتحدة بتنسيق برامجها من خلال مجموعات العمل التابعة لها المعنية باستعراض النتائج، التي يقودها أحد الممثلين عن رؤساء الوكالات الخاصة بفريق الأمم المتحدة القطري الذين من شأنهم رفع التقارير وبشكل مباشر إلى الفريق القطري وكذلك إلى مجلس الإدارة السنوي المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة الأردنية. وتتوافق كل مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج مع الجهود المبذولة لتلبية متطلبات واحدة من الركائز الأساسية لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

١. مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج: «الشعوب»
٢. مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج: «الازدهار»
٣. مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج: «كوكب الأرض»
٤. مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض النتائج: «السلام والعدالة والمؤسسات القوية»

وفي السياق نفسه، يمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سنداى للحدّ من مخاطر الكوارث مجالين إضافيين للتحديات المؤثرة على الأردن التي، وبالإضافة لترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى واقع من خلال البيانات وعمليات الرصد، ستتطلب اهتماماً خاصاً من الأمم المتحدة خلال الفترة المقبلة.

وعلاوةً على ذلك، ترتبط المزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة بما يلي:

● القدرة على وضع الاستراتيجيات وتوسيع نطاق المبادرات الإنسانية وتلك المتعلقة بالتنمية والقدرة على الصمود في وجه النزاعات التي تتعلق مباشرة بالتحديات التنموية ذات الأولوية التي تم تحديدها في هذا التقييم القطري المشترك. وبالتالي، سيساهم ذلك في ضمان تأزر الكفاءات الأساسية والتكميلية لمنظومة الأمم المتحدة في الأردن، بما في ذلك إمكانيات الاستفادة من خبرات الوكالات غير المقيمة فيه.

● مبادرات الاستهداف الفعال التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية الخاصة بمناطق جيوب الفقر الاجتماعية والجغرافية المحددة أو بأنواع الظلم الأخرى الموجودة بين الفئات الضعيفة أو المهمشة من المجتمع. وبالتالي، سيعتمد ذلك على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة في سعيها الدؤوب لتطبيق مبادئ ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب» و«الوصول إلى الأبعد، أولاً». كما تساهم هذه المبادرات في وضع نهج قائم على الحقوق، يهدف إلى المساعدة في ضمان مراعاة مبادئ الإنصاف والمساءلة والشفافية والتمكين والمشاركة وتعميمها على جميع مجالات تدخل الأمم المتحدة.

● النهج الذي اتبعته الأمم المتحدة والمتعلق بإمكانات الصمود في وجه النزاعات، والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز النظم والقدرات المؤسسية المتاحة على كافة المستويات. ويعد ذلك أمراً مهماً لضمان الاستدامة والملكية الوطنية. ومن منظور عملي، تتمتع الأمم المتحدة بالقدرة على توفير الكفاءات الإدارية والفنية وإظهار إمكانيات الاعتماد على كفاءتها المهنية.

● تتمتع فريق الأمم المتحدة القطري، ومن خلال اعتماده على شبكة واسعة من الهياكل التنظيمية الإقليمية والعالمية، بالقدرة على خلق منابر للحوار وعرض أفضل الممارسات، بما فيها تلك الخاصة بالأردن نفسه، ضمن مجتمعات الممارسة الإقليمية والعالمية. وأخيراً وليس آخراً، تتوفر فرص مفيدة للغاية للتبادلات والتعاون بين بلدان الجنوب.

● الاتجاهات القوية المعتمدة في إدارة المعرفة والتعلم وتحقيق النتائج المنشودة التي تقوم عليها النظم الوطنية القائمة.

ومن الجدير بالذكر أن مقاييس نجاح الأمم المتحدة في الأردن لن تكمن بالضرورة في قيمة موارده في الدولار الأمريكي، وذلك على النحو المبين أعلاه. بل ستعكس قدرة هذه الأخيرة على تعبئة الموارد الدولية والوطنية للاستفادة منها وتحقيق الأولويات الإنسانية والتنموية التي وضعتها الأردن، وكذلك مدى نجاحها في نشر المبادرات القائمة على إمكانيات الصمود في وجه النزاعات بشكل فعال.

وتشمل المجالات الأخرى الأكثر تحديداً للمزايا النسبية التي تقدمها الأمم المتحدة في الأردن ما يلي:

١. المشاركة طويلة الأجل لتعزيز أنظمة الحوكمة والمؤسسات، لا سيما تلك المتعلقة بقدرات الموارد البشرية؛
٢. تعزيز وتسريع عملية اللامركزية على مستوى المحافظات والبلديات والمقاطعات؛
٣. تعزيز الروابط الهامة القائمة بين المعاهدات الدولية والأطر المعيارية الوطنية والقانونية التي تمت مناقشتها ضمن اتفاقيات حقوق الإنسان المبينة في القسم أعلاه؛
٤. تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ إصلاحات دستورية وبرلمانية وقضائية وانتخابية وإدارية؛
٥. تعزيز المبادئ الأساسية، كتلك المتعلقة بأوجه عدم المساواة ومبادرات الإدماج وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على جميع المستويات؛
٦. تعزيز أوجه الاستجابة والوصول إلى الخدمات التي تركز على المواطنين؛
٧. المشاركة في الحوارات واستحداث النظم وتعزيزها لدعم الجهود المبذولة للوقاية من التطرف العنيف؛
٨. تعزيز الشراكات مع اللجان والمؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، ولا سيما مع منظمات المجتمع المحلي والمدني؛ و
٩. تسهيل نهج «التقارب» المتعدد القطاعات لتحقيق مكاسب متعددة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، يعد نطاق منظومة الأمم المتحدة الفني واسعاً. ويتم توفير الدعم الفني في مجالات الزراعة والحماية الاجتماعية، لا سيما للنساء والأطفال والشباب والأشخاص الذين يعانون إعاقة ما، سواء كانت نفسية أو جسدية، وكذلك في مجالات التعليم، والصحة، والإدارة الحضرية، وحماية وإدارة التراث الثقافي، وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، والتنوع الحيوي، والهجرة، وإدارة الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات، والتدريب على التوظيف، وسبل العيش، والمياه والصرف الصحي، وإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، والسياسة الصناعية، وغيرها من المجالات. وبالتالي، تمارس الأمم المتحدة مزاياها النسبية البارزة، وتتمتع، ومن خلال نهج «توحيد الأداء» التي تعتمده، بالقدرة على الاستفادة من الروابط القائمة بين وعبر جميع هذه القطاعات.



الأردن - حقائق أساسية

تعدّ المملكة الأردنية الهاشمية دولةً صغيرةً نسبياً شبه قاحلة، تمتاز بموقعها الاستراتيجي عند مفترق الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتقع المملكة على الضفة الشرقية لنهر الأردن، تحدها المملكة العربية السعودية من الشرق والجنوب، والعراق من الشمال الشرقي، وسوريا من الشمال، وإسرائيل وفلسطين والبحر الميت من الغرب، والبحر الأحمر من الجنوب الغربي.

يسود النظام الملكي الدستوري في الأردن، بحيث يمتلك الملك سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة النطاق. وتنقسم البلاد إلى ١٢ محافظة، ويتكوّن البرلمان من مجلسين، وهما مجلس الأعيان الأردني ومجلس النواب. ويتمّ تعيين ٦٥ عضواً للانضمام إلى مجلس الأعيان مباشرةً من قبل الملك، في حين يتمّ انتخاب ١٣٠ عضواً للانضمام إلى مجلس النواب من خلال التمثيل النسبي في ٢٣ دائرة انتخابية لدورة انتخابية تصل مدتها إلى ٤ سنوات. ويُخصّص الحد الأدنى من الحصص في مجلس النواب للنساء (١٥ مقعداً - ملاحظة: ومع ذلك، حصلت النساء على ٢٠ مقعداً في انتخابات عام ٢٠١٦) والمسيحيين (٩ مقاعد) والشركس والشيشان (٣ مقاعد). ويتمّ تخصيص ثلاث دوائر انتخابية للبدو في مناطقهم الشمالية والمتوسطة والجنوبية.

وكان الأردن قد أصبح عضواً في الأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. كما هو عضو مؤسس في كلّ من جامعة الدول العربية (٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥)، ومنظمة التعاون الإسلامي (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩).

يبلغ إجمالي عدد سكان الأردن، كما ورد في التعداد العام للسكان ٢٠١٥، ٩,٥٣١,٧١٢ نسمة. ٤١. وقد تضاعف هذا الرقم أكثر من ١٠ مرات خلال ٥٥ عاماً. أما الزيادة الأكبر في إجمالي عدد السكان، فقد حدثت خلال العقد الماضي، لا سيما منذ العام ٢٠١١. ويبلغ عدد الأردنيين ٦,٦١٣,٥٨٧ نسمة، وهو ما يمثل حوالي ٦٩,٤٪ من مجموع السكان، بينما يشكّل المواطنون غير الأردنيين ٢,٩١٨,١٢٥ نسمة، أي ما يقارب ٣٠,٦٪ من مجموع السكان. ينتمي سكان الأردن في غالبيتهم إلى فئة الشباب، بحيث يبلغ أكثر من نصفهم (أي ما يقارب ٥٢,٢ في المئة من إجمالي عدد السكان) تحت سنّ الـ ٢٥ عاماً. وبالتالي، فيشكّل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) ١٦ في المئة من السكان في سنّ العمل ٤٢. ويعيش غالبية الأردنيين في المدن الحضرية، بحيث يقيم ٦٠ في المئة منهم في عمان والمحافظات الثلاث المجاورة لها. ٤٣.

٤١ ص.ب، الملخص التنفيذي، التعداد العام للسكان ٢٠١٥، النتائج الرئيسية

٤٢ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ٢٠١٥

٤٣ ص.٤، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

يعدّ الإسلام السني الدين السائد في الأردن، والذي يمارسه حوالي ٩٢ في المئة من السكان. ويتبنّى الأردن موقفاً منفتحاً ومتسامحاً وشاملاً تجاه جميع الناس من مختلف الأديان والخلفيات الأخرى، حيث يتعايش المسلمون بسلام مع الأقلية المسيحية الأردنية في المملكة. وحتى وقت قريب جداً، كان لا يزال الأردن يُعتبر من بين أكثر البلدان العربية أماناً في منطقة الشرق الأوسط، بحيث نجح في تجنب أوجه الإرهاب الطويلة الأمد وعدم الاستقرار الداخلي. ومع ذلك، بدأت بعض الحوادث الإرهابية التي وقعت في العام ٢٠١٦، وإلى حد ما، في تغيير هذا الواقع. وبالتالي، اتخذت الحكومة بسرعة الإجراءات الأمنية الضرورية الرامية إلى محاولة منع وقوع حوادث مماثلة مرةً أخرى.

شهد الأردن معدلات تنمية بشرية مرتفعة، وذلك على الرغم من نظامه الاقتصادي المبني على الدخل المتوسط الأعلى. تقليدياً، شكّل الاقتصاد الأردني وجهةً ناجحةً نسبياً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، بدأت أوجه عدم اليقين المتعلقة بالصراعات والنزاعات المجاورة، ومبادرات إغلاق الطرق التجارية واشتداد المنافسة في دول الخليج في الظهور إلى الواجهة. ويستفيد الأردن أيضاً من مزايا «السياحة العلاجية»، وذلك بفضل تطوّر قطاع الصحة فيه. ومع ذلك، يشكّل الافتقار النسبي للموارد الطبيعية وندرة المياه الشديدة المزيد من التحديات التي يواجهها الأردن.

ويصل إجمالي عدد الأسر في الأردن إلى ١,٩٧٧,٥٣٤ أسرة، ممّا يجعل متوسط حجم الأسرة يبلغ ٤,٨ شخصاً. ويتجاوز متوسط عدد سكان محافظة العاصمة عمان، ٤ ملايين نسمة. أمّا نسبة الذكور المتزوجين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة وما فوق) والإناث المتزوجات، فتبلغ ٥٤ و٥٧ في المئة على التوالي. في حين يصل متوسط سن الزواج بين أوساط الأردنيين ٢٥,٥ عاماً للذكور، مقارنةً مع ٢١,٢ عاماً للإناث. ٤٤

وتعدّ الغالبية العظمى من الأطفال الأردنيين (من البنين والبنات) الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٥ عاماً مسجلين في المدارس بنسب مماثلة للذكور والإناث (تصل إلى ٩٥ في المئة). وكذلك، ٧٨ في المئة من الأولاد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المدرسية والمسجلين في المؤسسات التعليمية الحكومية هم من الأردنيين، في حين يشكّل الأولاد غير أردنيين الجنسية نسبة ٢٢ في المئة من العدد الإجمالي. وشكّلت نسبة الأولاد غير الأردنيين المسجلين في المؤسسات التعليمية الخاصة ٢٨ في المئة من العدد الإجمالي. في حين بلغ معدل الأمية الكلي من إجمالي عدد السكان في الأردن (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ عاماً وما فوق) ٩,١ في المئة، بينما وصل معدل الأردنيين إلى ٦,٧ في المئة. ٤٥

ويستفيد حوالي ٥٥ في المئة من السكان من مخططات التأمين الصحي، في حين بلغت نسبة الأردنيين فيها ٦٨ في المئة. وتختلف معدلات المشاركة الاقتصادية بين الذكور والإناث، بحيث يعدّ ٧١ في المئة من الذكور نشيطين اقتصادياً، مقارنةً مع ٢١ في المئة فقط للإناث. ٤٦

بيئة السياسات الوطنية في الأردن

رؤية الأردن ٢٠٢٥

توفر الخطة الاستراتيجية لرؤية الأردن ٢٠٢٥ إطار عمل تصل مدته إلى ١٠ سنوات، من شأنه المساهمة في توجيه جهود الإصلاح والتنمية. وبالتالي، تهدف الخطة إلى تلبية احتياجات الدولة والاستفادة من القدرات التي تتمتع بها أركان المجتمع الأربعة، والمتمثلة في المواطنين، والمجتمع، والقطاع الخاص، والحكومة. وعلى مستوى المواطنين، يتم التركيز على تنمية مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة الاقتصادية. أمّا على المستوى المجتمعي، فيتم التركيز على ضمان تماسك المجتمع الأردني، لا سيما من خلال تطوير مبادرات من شأنها الحد من أوجه الفقر. وتعرض الخطة حقيقة أن ظروف قطاع الأعمال قد ازدادت سوءاً مع مرور الوقت، وذلك بالمقارنة مع عدد من البلدان الأخرى.

وتسعى الخطة لإيلاء اهتمام كبير لتحسين نوعية بيئة الأعمال، وذلك من أجل جذب الاستثمارات، ولا سيما من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل ومتساوي. وتنظر الخطة أيضاً في إمكانيات تلبية الحاجات المتمثلة في تحسين فرص الحصول على التمويل الضروري والتشجيع على اعتماد مبادرات الأعمال الخلاقة بين أوساط الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك سعياً منها لتحسين القدرة التنافسية التي يتمتع بها الأردن في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وفي الوقت الذي تقود فيه الحكومة هذه العملية، تعرض الخطة حقيقة أن مبادرات الإصلاح الناجح تتطلب التزام كل من أصحاب المصلحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين الأفراد أيضاً.

٤٤	ص.ج، الملخص التنفيذي، التعداد العام للسكان ٢٠١٥، النتائج الرئيسية
٤٥	ص.ج، الملخص التنفيذي، التعداد العام للسكان ٢٠١٥، النتائج الرئيسية
٤٦	ص.ج، الملخص التنفيذي، التعداد العام للسكان ٢٠١٥، النتائج الرئيسية

وقد تمّ تحديد القضايا الرئيسية التي شملت الضغط المتزايد على البنية التحتية التعليمية الذي تسبب به النمو السكاني وتدفق المهاجرين إلى الداخل، الأمر الذي تطلّب إتاحة موارد مالية إضافية، هذا فضلاً عن انخفاض معدلات التوظيف لا سيما بين أوساط النساء والشباب، وعدم المساواة بين المحافظات. وفي السياق نفسه، يُنظر إلى هشاشة الموارد الطبيعية الأردنية، لا سيما المياه والطاقة والأراضي والمواد الغذائية، جميعها باعتبارها قيود رئيسية تعيق عملية التنمية.

برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)

يجري تنفيذ رؤية الأردن ٢٠٢٥ الطويلة الأمد، وذلك من خلال اعتماد برامج التنمية التنفيذية المتداولة لعدّة سنوات. وتنقسم أهداف برنامج التنمية التنفيذي إلى أهداف وطنية وقطاعية. ويتمثل أحد الأهداف الوطنية في تحقيق اللامركزية المنشودة وتوازن إنمائي أفضل عبر مختلف المحافظات. وبالتالي، يعدّ إشراك جيل من الشباب قادر على الإبداع والابتكار لتعزيز إنتاجية الدولة أحد أبرز المجالات ذات الأولوية، هذا وبالإضافة إلى تحسين جودة وإمكانيات المواطنين للوصول إلى الخدمات والاستفادة منها. ومن المسائل المحورية التي يعالجها برنامج التنمية التنفيذي هي الجهود المبذولة والمتمثلة في الحدّ من مستويات الفقر والبطالة، واستحداث نظام فعّال لتأمين الحماية الاجتماعية الضرورية. وكذلك، تشكّل المساعي المبذولة من أجل تحقيق معدل نمو مستدام يتوافق مع مستويات معيشة منصفة لجميع المواطنين هدفاً غالباً ما يتمّ ذكره في هذا الشأن. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدرك المملكة ضرورة مواصلة استحداث بيئة استثمارية قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز أوجه الاستثمارات المحلية. وبالتالي، يحظى كلّ هدف من هذه الأهداف الوطنية بمقياس خاص لقياس مستوى التقدّم المحرز في الدولة.

وتنقسم أهداف برنامج التنمية التنفيذي على ٢٦ قطاعاً تنموياً و١٢١ مؤسسة حكومية تتولّى مهمة تنفيذ ١٨٣١ مشروعاً. ومما لا شكّ فيه أن الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص معترف به جيداً، وذلك نظراً لما تتطلبه جهود التنمية في القطاعات الاستراتيجية من استثمارات محلية وأجنبية خاصة. ويتمّ قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف القطاعية من خلال ما مجموعه ٥٦٧ مؤشراً، وذلك ضمن نطاق مسؤولية الوزارات وغيرها من المؤسسات الحكومية التي يتوجب عليها تحقيقها وتتبعها.

وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية

تدعم وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، التي تمّ الاتفاق عليها خلال مؤتمر لندن المنعقد في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، المساهمة التي قدمها الأردن في استضافة اللاجئين السوريين. فقد وافق المجتمع الدولي على زيادة مصادر التمويل المخصصة للمنح، وتقديم تسهيلات جديدة للإقراض الميسر، وزيادة استثمارات القطاع الخاص في الأردن، وتعزيز شروط التجارة التفضيلية في أوروبا، وذلك من أجل دعم الأعمال وأنشطة التصنيع في الأردن. وفي المقابل، التزمت الحكومة بتخفيف قيود العمل المفروضة على اللاجئين السوريين، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، والاستمرار في القيام بإصلاحات هيكلية، وذلك على النحو المحدد في المرفق الموسّع لصندوق النقد الدولي.

وبالتالي، تتمثل الفوائد المرجوة من هذه الحزمة «الشاملة» في:

- (١) النمو الذي يشهده الأردن والوظائف المتاحة فيه، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات الأوروبية؛
- (٢) فرص كسب العيش للاجئين السوريين؛
- (٣) فرص ما قبل الاستثمار المتاحة لضمان إعادة إعمار سوريا؛
- (٤) انخفاض التكاليف الخاصة بالجهات المانحة، وذلك مع انخفاض الحاجة إلى المساعدات الإنسانية؛ و
- (٥) الفرص المتاحة للتصدي لمشكلة اللاجئين في أوروبا من مصدرها.

وتقلل الوثيقة، وبدرجة كبيرة، من القيود المفروضة والمتعلقة بقواعد المنشأ التي تنظم عمليات التجارة الأردنية التي يتم إجراؤها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتصدير السلع التي تتألف من ٧٠٪ من السلع غير المحلية لمدة ١٠ أعوام. وبالتالي، تشمل هذه الوثيقة ١٨ منطقة صناعية وتنموية في الأردن. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يكون ما لا يقل عن ١٥٪ من القوى العاملة في أي مصنع يقوم بتصدير منتجاته إلى الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الوثيقة من العمال السوريين. إلا أنه سيتم رفع هذا المعدل إلى ٢٥٪ في المئة خلال السنة الثالثة. وبعد تحقيق الهدف المتمثل في توفير ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل للاجئين السوريين، سيتم تطبيق قواعد المنشأ أيضاً على غيرها من الصناعات في جميع أنحاء المملكة.

وفي السياق نفسه، تدعو الوثيقة إلى توظيف ٥٠,٠٠٠ عامل من السوريين خلال العام ٢٠١٦، ليصل عددهم إلى ٢٠٠,٠٠٠ في السنوات القادمة. وفي محاولة منها للتشجيع على توظيف اللاجئين السوريين قانونياً، قامت الحكومة الأردنية أيضاً بإقرار فترتي سماح تمتد كل واحدة منهما طوال فترة ٣ أشهر يتم في خلالها التنازل عن الرسوم المتعلقة بإصدار رخص العمل وغيرها من التكاليف المفروضة على السوريين. وعلاوة على ذلك، تم فرض وقف اختياري تصل مدته إلى عام واحد على توظيف القوى العاملة الأجنبية من غير السوريين في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت الحكومة العديد من التعديلات على السياسات، تمثلت في السماح باستخدام بطاقة صادرة عن وزارة الداخلية بدلاً من جواز السفر، وذلك لتسهيل عملية توظيف السوريين. واعتباراً من الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، حصل ٣٣,٠٠٠ من السوريين على تصاريح عمل. وبالتالي، تقوم الأمم المتحدة والبنك الدولي بتقديم المساعدات الضرورية لوزارة العمل، وذلك من أجل تمكينها من مواصلة تعزيز قدراتها وإجراء الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن.

وكذلك، تم وضع برنامج جديد، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بلغت قيمته ٧٠٠ مليون دولار أمريكي لمواصلة تنفيذ التعديلات المالية والإصلاحات الهيكلية في آب/أغسطس ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، تعهد شركاء التنمية بمنح التزامات تصل قيمتها إلى ٢٦٤ مليون دولار أمريكي في القطاعات الرئيسية.

تقديم الدعم الضروري لتسريع الوصول إلى جودة التعليم الرسمي: بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، تستهدف الأمم المتحدة حوالي ٨١,٠٠٠ من أطفال اللاجئين السوريين الذين لا يزالون خارج المدارس، بحيث يعد ٥٠,٠٠٠ طفل منهم مؤهلين للالتحاق بالتعليم الرسمي و٣١,٠٠٠ طفل آخر بحاجة للاستفادة من الفرص والمسارات التعليمية المتاحة ليتمكنوا من الالتحاق مجدداً بنظام التعليم الرسمي، حيثما كان ذلك ممكناً. واعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وبناءً على خطة وزارة التربية والتعليم لتسريع وصول الأطفال السوريين للتعليم الرسمي، من المقدر أن تُتاح فرص التعليم على حوالي ٧٥,٠٠٠ طفل سوري جديد (بحيث يلتحق ٥٠,٠٠٠ طفل في مناهج التعليم الرسمي و٢٥,٠٠٠ طفل آخر في برنامج التعليم غير الرسمي).



وتَمَّت الموافقة على آلية القروض الميسرة المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، وذلك في إطار عقد فعالية مبدئية للإعلان عن التبرعات المقدّمة والمقدّرة بحوالي ١٤٠ مليون دولار أمريكي لتغطية القروض الممنوحة للأردن ولبنان، وذلك وفقاً لمعدلات التمويل الميسر (المساوية أو القريبة من أسعار الفائدة على القروض المعتمدة على مستوى المؤسسة الدولية للتنمية). ويكمن الهدف من آلية القروض الميسرة المعتمدة في جمع ما مجموعه مليار دولار أمريكي على شكل منح على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك من أجل تزويد الأردن ولبنان بحوالي ٣ إلى ٤ مليار دولار أمريكي كتمويل ميسر من أجل دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في القطاعات الرئيسية والمتعلقة بالوظائف والتعليم والصحة والبنية التحتية.

خطة الاستجابة الأردنية (٢٠١٦-٢٠١٨)

تمّ تصميم خطة الاستجابة الأردنية كخطة تمتد طوال فترة عام واحد خلال العام ٢٠١٥، وذلك قبل أن تمّ تعديلها حتى تصبح خطة متداولة تدوم ٣ سنوات اعتباراً من العام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٨. وبالتالي، تسعى خطة الاستجابة الأردنية إلى سدّ الفجوة القائمة بين أنظمة الصمود الوطنية والأنظمة الإنسانية، وضمان التوفيق بين أهداف البرامج وآليات التمويل وأنظمة التشغيل التي غالباً ما تعمل بشكل موازي لبعضها البعض للتمكن من تلبية احتياجات الناس على المدى القصير، في الوقت الذي يتمّ فيه أخذ الاعتبارات متوسطة وطويلة الأمد النظامية والمؤسسية في الاعتبار. وتتبع خطة الاستجابة الأردنية نهجاً قائماً على الصمود في وجه النزاعات، يتضمن كل من مؤشرات النوع الاجتماعي والبيئة.

وقد صممت خطة الاستجابة الأردنية لتشكّل استجابة شاملة تقدمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في وجه الأزمة السورية التي طال أمدها، مما أجبر مئات الآلاف من النساء والفتيات والفتيان والرجال السوريين على الفرار من منازلهم والتمسك اللجوء في الأردن. وبالتالي، تمكّن معظم اللاجئين، وبفضل سخاء الحكومة والشعب الأردني وبرامج المساعدات الإنسانية الدولية والوطنية المعتمدة والجهود المبذولة من قبل اللاجئين أنفسهم، من الوصول إلى الموارد والخدمات المتاحة والاستفادة منها، وبالتالي تمكّنت الدولة من تلبية المعايير الإنسانية بنجاح. ومع دخول الأزمة السورية عامها السابع، باتت المجتمعات الأردنية أكثر قدرة على استيعاب اللاجئين. إلا أنه من الجدير ذكره أن أصول العديد من أسر اللاجئين قد بدأت الآن في النضوب بعد أن تمّ استنزاف وفوراتها وارتفاع مستويات ديونها المتزايدة. وقد كشف إطار تقييم جوانب الضعف أن ٨٦ في المئة من اللاجئين يعيشون الآن تحت خط الفقر الأردني البالغ ٦٨ ديناراً أردنياً للفرد الواحد شهرياً. ٤٧

وقد تمّ تقدير الأثر المالي للأزمة السورية على ميزانية الحكومة لعام ٢٠١٥ بحوالي ١,٩٩ مليار دولار أمريكي سنوياً، موزعة حسب بعض القطاعات الأساسية على النحو التالي:

- تبلغ تكلفة تعليم الطلاب السوريين في المدارس الحكومية ١٩٣ مليون دولار أمريكي؛
- تبلغ تكلفة الخدمات الصحية العامة المقدّمة للسوريين ٢٢٠ مليون دولار أمريكي؛
- يصل معدل ديون الشركة الوطنية للكهرباء، المنسوبة إلى السكان السوريين، إلى ٢٦٣ مليون دولار أمريكي؛
- تصل تكلفة المياه الإجمالية التي يستهلكها السوريون إلى ٥٠٦,٥ مليون دولار أمريكي؛
- تبلغ الحصة السنوية لتكاليف الأشغال الحكومية المنسوبة إلى السوريين ٢٤٤ مليون دولار أمريكي؛
- تبلغ التكلفة الإجمالية للخدمات البلدية المقدّمة للسوريين، باستثناء تلك المتاحة في المخيمات، ٧,١٥ مليون دولار أمريكي.

ومن خلال النهج المعتمد للصمود في وجه الأزمات، تعدّ التدخلات الإنسانية والمنقذة للحياة وحدها غير كافية لتلبية احتياجات السكان والتخفيف من المخاطر التي تواجه المجتمعات المضيفة. وبالتالي، تجدر الإشارة إلى أن ما يقارب ٧٩ في المئة من اللاجئين يقيمون في المجتمعات المضيفة، بينما يعيش ٢١ في المئة في المخيمات. لذلك، لا بدّ من اعتماد نهج أكثر تكاملاً وتماسكاً من شأنه أن يلبي الاحتياجات القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل في آن واحد. وبالتالي، يسعى النهج المعتمد للصمود في وجه الأزمات إلى:

١. ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من خلال الاستثمار في حلول أكثر استدامة وتجنب اعتماد آليات موازية؛
٢. تعزيز البنى التحتية والقدرات الوطنية التي تعدّ أكثر استدامة على المدى الطويل؛
٣. تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية المضيفة والدول على التعامل مع الصدمات المستقبلية المحتملة والتعافي منها؛
٤. الحدّ من تكاليف الاستجابة الدولية على المدى المتوسط.

٤٧ التقرير الأساسي المشترك بين الوكالات، إطار تقييم جوانب الضعف، أيار/مايو ٢٠١٥، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8844>

٤٨ ص ٦، تقييم جوانب الضعف الشامل ٢٠١٦

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية في القدرة على عكس النهج المعتمد للصدود في وجه الأزمات والمبين أعلاه ضمن المسودة الحالية لخطط العمل المعتمدة لتنمية المحافظات الذي تمت صياغتها. وفي الوقت نفسه، لا بدّ من النظر في إمكانيات بذل جهود محددة لتحديد الأولويات وتسلسل الاستثمارات ضمن برامج التنمية ذات الأولوية التي في خلالها يتم تضمين أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، تشكل عمليات التنفيذ، وعلى النحو الذي ذكر أعلاه، واحدة من أبرز الإشكاليات القائمة في هذا المجال. وأخيراً وليس آخراً، تشكل المساعي المبذولة لتخصيص موارد الميزانية الشحيحة ضمن مجمل الأصول المالية المحدودة تحدياً إضافياً. وعلى الرغم من هذه المشاكل، تعدّ خطط العمل المعتمدة لتنمية المحافظات أداة هامة يمكن من خلالها ترجمة برامج التنمية الوطنية الخاصة بالحكومة، وذلك تمشياً مع الجهود المبذولة من أجل ضمان تحقيق اللامركزية وتمكين السلطات المحلية.

الأردن وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

بين ٢٥ و٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حضر قادة العالم مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي تمّ عقده في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والذي تمّ في خلاله اعتماد جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك بموجب قرار معتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩. وبالتالي، تمّ إطلاق خطة عمل معنية بالشعوب وكوكب الأرض والازدهار، من شأنها المساهمة في تعزيز أوجه الحرية والسلام العالمي.

ويتمثل التحدي الأكبر للخطة المعلن عنه في القدرة على القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. وقد وافقت جميع البلدان وأصحاب المصلحة، الذين يعملون ضمن إطار شراكة تعاونية، على تنفيذ هذه الخطة، وبالتالي ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب».

وقد رافق الخطة ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة ٥٠، الأمر الذي من شأنه أن يدلّ على حجم جدول الأعمال العالمي الجديد ومدى طموحه. وبناءً على الأهداف الإنمائية للألفية وسعيًا من أجل استكمال ما لم يتمّ تحقيقه بعد، تسعى أهداف التنمية المستدامة لضمان حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان تمكين جميع النساء والفتيات. وفي الأردن، تمّ وضع خطة للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، يعتمد هذا التحليل، وبشكل كبير، على التقرير النهائي الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية للأردن.

تتمثل إحدى أبرز الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية في التعامل مع مثل هذه الأهداف من منظور القطاع الفردي الخاص بها. وكذلك، يُنظر إلى أهداف التنمية المستدامة، وبشكل متزايد، على أساس أنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التوازن المطلوب بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والمتمثلة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ونظراً لإمكانية تطبيق هذه الأهداف والغايات على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة واتخاذ الحكومة الأردنية موقفاً قيادياً لتنفيذها، قام فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن، وعلى نحو مماثل، بتحقيق المواءمة بين التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمشاركة في التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع أسسها ومبادئها:

١- الشعوب

«لقد عقدنا العزم على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي». ٥١

٢- الازدهار

«لقد عقدنا العزم على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلمها الرخاء تلبى طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة». ٥٢

٤٩ تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٥٠ و١٦٩ غاية يرجى الاطلاع، وبشكل أدق، على التقييم القطري المشترك، لا سيما في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والوثيقة المرجعية المحدثة التي من خلالها تستمد المؤشرات الـ ١٦٩

٥١ ص٢، تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٥٢ ص٢، تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٣- كوكب الأرض

«نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توكي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة». ٥٣

٤- السلام

«نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة». ٥٤

٥- الشراكة

«لقد عقدنا العزم على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب». ٥٥

ولأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الجديدة. وإذا حققنا ما نطمح إليه من هذه الخطة بكامل جوانبها، ستتحسن بشدة حياة الجميع وسيتحول عالمنا إلى الأفضل.

وفي الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر قمة التنمية المستدامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان الأردن في طليعة مؤيدي جدول الأعمال هذا، وذلك على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومنذ أن تم اعتماد جدول الأعمال هذا، واصل الأردن ممارسة دوره القيادي، وذلك لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الأغراض، اعتمدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة متعددة النقاط، متمثلة في ما يلي:

١. تكثيف الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية أهداف وغايات التنمية المستدامة، وضمان مشاركة الجميع في تحقيق أولويات التنمية الوطنية والحفاظ على الاستدامة.

٢. ضمان إدماج أهداف وغايات التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وقد تطلب ذلك تحديد الأهداف والسياسات والمبادرات والمؤشرات الخاصة ببرنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨). ٥٦. ويؤدي ذلك إلى تحديد درجة التوافق والثغرات وأوجه القصور، فضلاً عن أوجه التداخل بين مختلف قطاعات التنمية. وبالتالي، من المتوقع اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحديد واعتماد تصنيف مؤشرات الأداء على المستوى الوطني والمحلي، فضلاً عن اتخاذ مؤشرات النوع الاجتماعي الخاصة بها بعين الاعتبار.

٣. ترسيخ والربط بين الأهداف والأغراض ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظات. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تنفيذ ذلك حالياً، الأمر الذي سيتطلب العمل عليه من خلال اختيار عدد من المحافظات النموذجية، وتطبيق هذه التجارب المكتسبة، ومن ثم تداول الدروس المستفادة وتطبيقها على جميع المناطق.

٤. ضمان أن تسعى الحكومة لبناء القدرات والدعم الفني في مجالات التكامل والتكيف والمواءمة بين هذه الأهداف والغايات والمؤشرات على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥. ضمان أن يتم بذل كافة الجهود الرامية لتنفيذ عمليات الرصد والتقييم، في الوقت الذي تقوم فيه وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالعمل، وبصورة مشتركة، مع وحدة الأداء ضمن رئاسة الوزراء. ويهدف ذلك إلى بناء نظام وطني من شأنه أن يقوم بإدراج برنامج التنمية التنفيذي وتمكين عملية إصدار التقارير المرحلية على نطاق واسع على منصة تحكم خاصة بالحكومة على شبكة الإنترنت.

٥٣، ٢. تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٥٤، ٢. تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٥٥، ٢. تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٥٦ يشكّل برنامج التنمية التنفيذي خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية

٦. توفير مصادر بيانات معززة التي، وبدورها، ستحتاج إلى دعم تقني ومالي إضافي مقدّم من دائرة الإحصاءات العامة بهدف توفير بيانات إحصائية عن التنمية المستدامة بصورة مستمرة وذات جودة عالية تصدر في الوقت المناسب.

٧. ضمان توفير مستويات ملائمة من التمويل، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنسيق وزارة التخطيط والتعاون الدولي الوثيق مع وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة. وبالتالي، سيساعد ذلك في الربط ما بين مخرجات برنامج التنمية التنفيذي (أي أهداف التنمية المستدامة) على مستوى الميزانيات الوطنية، وميزانيات الوزارة والمحافظات. ويمثل هذا المستوى من البرمجة والتكامل في الميزانية خطوة هامة إلى الأمام، من شأنها المساهمة في توجيه الموارد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما سيساعد ذلك أيضاً في تحديد الضجوات التمويلية القائمة التي تحتاج إلى دعم مخصص مقدّم من الإيرادات المحلية الخاصة بالمجتمع الدولي. وبالتالي، ستساهم المبادرة في تطوير إطار الميزانية متوسطة الأجل، التي من خلالها يتم حشد جهود التمويل والمساعدة في دعم تنفيذ الأولويات التنموية متوسطة وطويلة الأجل والنتائج المستخلصة منها.

٨. ضمان وضع أسس الإطار المؤسسي الذي من شأنه أن يدعم تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الجدير ذكره أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تتولى مهمة قيادة عملية التخطيط التي من شأنها أن تدعم اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الوفاء بدورها القيادي ك لجنة توجيهية وطنية. ويساهم ذلك في تمكين جهود التنسيق المبذولة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ١٧، والمقدمة من كافة الوزارات والوكالات ذات الصلة.

وبالتالي، سيتمّ توحيد كافة الجهود الرامية لصياغة إطار الأمم المتحدة للشراكات في الأردن على مدى السنوات الخمس المقبلة التي تغطي الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٢ نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بأولويات التنمية الوطنية.

تقدّم ووضع حقوق الإنسان في الأردن

في حين تشكّل جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة طرفاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد صادق الأردن أيضاً على إعلانات أخرى كان للكثير منها علاقة مباشرة بجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الفردية. ويرد ملخص عن التزام الأردن بالمعاهدات والبروتوكولات الأساسية لحقوق الإنسان أدناه.

وبشكل عام، يحرز الأردن حالياً تقدماً معقولاً. فعلى مرّ السنين، أدّت التحسينات الدستورية إلى تقريب المسافات بين عناصر مختلف القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومبادئ الاتفاقيات والإعلانات الأساسية لحقوق الإنسان. وقد تبع ذلك تحالفات تشريعية ومؤسسية وسياسية، على الرغم من أنه، وفي بعض الحالات، قد ظهرت بعض أوجه الغموض، وفي حالات أخرى، لم تستكمل عمليات التنفيذ أو الإنفاذ بالضرورة. وتختلف سرعة الانتقال من اتفاقية إلى قانون اختلافاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، تمّ إدراج اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الأردني بعد التصديق عليها مباشرة، في حين أن بعض الاتفاقيات الأخرى قد أصبحت قوانين في وقت لاحق، وذلك بسبب تأخر البرلمان على الموافقة عليها وتأييدها.

وفي المقابل، تمّ التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام ١٩٨٠، والمصادقة عليها في العام ١٩٩٢ وإدخالها حيز التنفيذ بعد نشر إشعار خاص حولها في الجريدة الرسمية في العام ٢٠٠٧. ٥٧٥٨.

ويضمن الدستور الأردني المساواة في الحقوق بين أوساط جميع المواطنين وبالتالي، يوفر الأساس لصون حقوق الإنسان، معتبراً أن «الأردنيون متساويين أمام القانون، ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». ٥٩. ومع ذلك، لم تتم الإشارة إلى عدم التمييز على أساس الجنس في هذه المادة. غير أن الميثاق الوطني يعد أكثر تحديداً، إذ ينص على أن جميع الأردنيين، رجالاً ونساءً، متساويين أمام القانون دون تمييز بينهم في الحقوق والواجبات. ٦٠.

٥٧ تمّ رفع التحفظ عن المادة ١٥، الفقرة ٤ من الاتفاقية (المتعلقة بسكن المرأة مع زوجها) في العام ٢٠٠٩

٥٨ تمّ تعديل قانون جوازات السفر في العام ٢٠٠٣ لإعطاء المرأة الحق في الحصول الحرّ على جوازات سفر خاصة بها، وبالتالي الاعتراف بحقها في حرية التنقل

٥٩ الدستور الأردني (١٩٥٢)، المادة ٦، الفقرة ١

٦٠ ينص المبدأ الثامن من الميثاق الوطني على أن «الأردنيين والأردنيات سواسية أمام القانون. ولن يكون هناك أي تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الاختلاف في العرق أو اللغة أو الدين».

ويتضمن قانون الأحوال الشخصية اليوم أحكاماً تنصّ على ضمان المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء اللواتي تبلغ أعمارهنّ ١٨ سنة فأكثر في الزواج دون الحصول على موافقة مسبقة من الوالدين. وكذلك، تتمتع النساء الآن بحق متساوي في طلب الطلاق من أزواجهنّ. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من القوانين واللوائح التي تتضمن أحكاماً مخالفة لمبادئ المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يمنح قانون الأحوال الشخصية الرجال والنساء حقوقاً مختلفة في إطار الزواج وبالتالي، يحدّ من حقوق المرأة في العمل، في حين يميّز قانون الخدمة المدنية بين الموظفين والموظفات من حيث الاستحقاقات العائلية المقدّمة، في الوقت الذي يميّز فيه أيضاً قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بين الرجل والمرأة من حيث الحق الذي تتمتع به أسرهم في وراثة رواتبهم التقاعدية. وفي السياق نفسه، تنصّ المادة ٣ من قانون الجنسية الأردنية أنه يعتبر أردني الجنسية « كل من ولد لأب ممتنع بالجنسية الأردنية». ونتيجة لذلك، لا تتمتع النساء الأردنيات المتزوجات من أجنبي بالحق في منح أبنائهنّ الجنسية الأردنية.

وقد واصل الأردن الوفاء بالتزاماته بإعداد ورفع التقارير إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة، وذلك على الرغم من اختلاف وتيرة تقديم التقارير بين الاتفاقيات المختلفة المصدق عليها. وتتمثل أحدث تقارير والقضايا المتعلقة بالمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان في الأردن في ما يلي:

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المصادق عليها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (أ)؛ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب؛

تمّ تقديم التقرير الدوري الثالث للأردن بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (يُرجى الاطلاع على CAT/C/JOR/3) في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠١٤، بحيث تولت لجنة مناهضة التعذيب مهمة النظر فيها خلال اجتماعاتها الـ١٣٧٧ و١٣٧٨ المنعقدة في ٢٠ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (يُرجى الاطلاع على CAT/C/SR.1374 and 1377) وفي السياق نفسه، أشارت اللجنة إلى الضمانات الإجرائية، المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية. ومع ذلك، أثرت العديد من المخاوف بشأن عدم وجود حكم صريح ينصّ على الحق في الاستعانة بمحام فور الاعتقال، والتحقيق مع المعتقلين دون حضور محام «في حالات الضرورة الملحة»، وحظر التواصل مع المعتقلين لفترة قابلة للتجديد تصل إلى ١٠ أيام. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء استمرار اللجوء إلى الاعتقال الإداري، ووجود محاكم خاصة، ومواصلة اللجوء إلى الاعترافات أو الإفادات المنتزعة بالإكراه كأدلة مقبولة في المحاكم. ومن المقرر أن يقدم الأردن تقرير المتابعة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموقع عليه في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٢ والمصادق عليه في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٥؛ البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (CCPR-OP2-DP)؛

تمّ تقديم التقرير الدوري الأخير للأردن بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/JOR/5) باللغة العربية في تموز/يوليو ٢٠١٦.

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

لم يرسل الأردن أيّ تقرير حتى الآن بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقع عليها في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمصادق عليها في ١ تموز/يوليو ١٩٩٢؛

تمّ تقديم التقرير الدوري السادس للأردن، الصادر بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/JOR/6) في حزيران/يونيو ٢٠١٥. يستعرض التقرير التقدم المحرز في الامتثال للالتزامات الدولية، وذلك لدعم حقوق الإنسان منذ تقديم التقرير الدوري الخامس في نهاية العام ٢٠٠٩. وتتمثل هذه الالتزامات في ضمان حقوق المرأة في المشاركة في مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذلك في الحياة العامة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه قد تمّ أيضاً إعداد تقارير الظل الخاصة بفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني.

وبالتالي، ستقوم اللجنة بالنظر في التقرير خلال دورتها ٦٦ المنعقدة في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧. وتتمثل القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها في انعدام وجود تشريعات شاملة لا تتسم بالتمييز، وحماية اللاجئات وطالبات اللجوء من النساء والفتيات، وأداء آلية الشكاوى الوطنية المعتمدة، وقدرة اللجنة الوطنية والآليات الوطنية المعتمدة للتهوض بالنساء، فضلاً عن التشريعات المعتمدة والرامية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والتدابير المتخذة لتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية والعامة وغيرها. ومع ذلك، لا تزال قائمة الأحكام التمييزية قائمة في قانون العقوبات، كالمادة ٣٠٨ التي تسمح للمغتصب بعدم الخضوع لإجراءات قضائية في حال وافق هذا الأخير على الزواج من ضحيته، والمادة ٣٤٠ المتعلقة بجرائم الشرف. وفي هذا السياق، أشارت جمعية «ذا سيسترهود» العالمية المعنية بتتبع قضايا حقوق النساء في الدولة إلى ارتفاع معدل عمليات القتل من هذا النوع بنحو ٥٣ في المئة في العام ٢٠١٦، بحيث تم تسجيل ٢٦ جريمة «شرف» حتى الآن هذا العام، مقارنةً بـ ١٧ حالة خلال العام ٢٠١٥.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المصادق عليها في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٤ (أ):

تم تقديم التقارير الدورية الـ ١٨ والـ ١٩ والـ ٢٠ المدمجة معاً بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في شهر تموز/يوليو ٢٠١٦.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموقع عليه في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٢ والمصادق عليه في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٥:

تم تقديم التقرير الدوري السادس للأردن بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وحتى الآن، لم يوقع الأردن أو يصادق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

اتفاقية حقوق الطفل الموقع عليها في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ والمصادق عليها في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١:

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الموقع عليه في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمصادق عليه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧:

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية الموقع عليه في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمصادق عليه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦:

تم تقديم التقريرين الدوريين الرابع والخامس للأردن المدمجين معاً بشأن اتفاقية حقوق الطفل في آذار/مارس ٢٠١٣، والنظر فيهما خلال اجتماعي اللجنة الـ ١٨٧٧ و الـ ١٨٧٨، المنعقدين في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤. وكان من بين القضايا الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها مسألة التأخير الكبير في اعتماد مشروع قانون حقوق الطفل، واعتماد مشروع القانون بشأن قضاء الأحداث، والتخفيضات العامة في الميزانية الوطنية التي تهدد التقدم المحرز في تنمية الطفل، والتمييز ضد الأطفال المولودين من أم أردنية ووالد غير أردني، والعنف ضد الأطفال بما في ذلك العقاب البدني وجرائم الشرف. ومن المقرر أن يتم تقديم التقرير الدوري السادس بحلول ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٩.

تم تقديم التقرير الدوري الأول للأردن بشأن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والنظر فيه خلال اجتماع اللجنة الـ ١٨٧٩ المنعقد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣. ورحبت اللجنة بمختلف التدابير الإيجابية التي اتخذت في المجالات ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول الاختياري.

وتمثلت التوصيات التي قدمتها اللجنة في ضرورة وضع آلية مؤسسية للتنسيق الفعال، وضمان نشر مبادئ وأحكام البروتوكول الاختياري على نطاق واسع بين عامة الناس، والتدريب على أحكام البروتوكول الاختياري، والنظر في سن التجنيد الطوعي لضباط الأمن العام ورفعها إلى ١٨ عاماً، والنص صراحةً على منع وتجريم عمليات توظيف واستخدام الأطفال دون الـ ١٨ عاماً في الأعمال الحربية التي تقوم بها القوات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وشركات الأمن.

تم تقديم التقرير الدوري الأول للأردن بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والنظر فيه خلال اجتماع اللجنة الـ١٨٧٨، المنعقد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣. وتمثلت بعض التوصيات التي قدّمتها اللجنة في وضع خطة عمل وطنية تهدف إلى معالجة جميع المسائل التي يغطيها البروتوكول الاختياري، واعتماد تدابير حازمة وفورية لضمان التنفيذ الفعّال للحظر القانوني لزواج الأطفال، هذا وبالإضافة إلى مراجعة وتحقيق امتثال قانون العقوبات الكامل لأحكام المادتين ٢ و٣ من البروتوكول الاختياري.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الموقع عليها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ والمصادق عليها في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨:

تم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (A/RES/١٠٦/٦١) في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، خضعت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها إلى ١٦٨ تصديق و٩٢ تأييد لها. وتسعى هذه الاتفاقية للعمل بمثابة صك من صكوك حقوق الإنسان ذي البعد التنموي الاجتماعي الواضح. وبالتالي، فهي تعتمد على تصنيف واسع النطاق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتؤكد من جديد على ضرورة أن يتمتع جميع الأشخاص الذين يعانون جميع أنواع الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتوضّح الاتفاقية مدى تطبيق كافة فئات الحقوق على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحدد أيضاً المجالات التي من خلالها يتم التعامل مع هؤلاء الأشخاص للتمكن من ممارسة حقوقهم بفعالية. كما تسلط الضوء على المجالات التي انتهكت فيها هذه الحقوق، والمجالات الأخرى التي يتوجب من خلالها تعزيز حمايتها.

وعلاوة على ذلك، يؤكد جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الـ١٧ التابعة له، المبنية على مبدأ ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب»، على أهمية اعتماد نهج شامل لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وتغطي أهداف التنمية المستدامة، وبشكل واضح، مسائل الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، تمّت الإشارة إلى مسألة الإعاقة في أجزاء متعددة من وثيقة أهداف التنمية المستدامة.

وفقاً لذلك، كان من المهم جداً الاستفادة من الجهود التي بدأ بذلها بالفعل كجزء من العقد العربي للمعوقين (٢٠١٣-٢٠٠٤) الذي ساهم في تطوير مجموعة من المبادئ والأهداف المتفق عليها إقليمياً، وذلك من أجل توجيه الجهود الوطنية المبذولة في الأردن، توضيح ما تم إحرازه من تقدّم ملحوظ في هذا الصدد. وبالتالي، يترتب على تغيير وجهات النظر المبنية تجاه الحقوق الذي يتمتع بها الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن خلال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، انعكاسات كبيرة على الأردن ومنظومة الأمم المتحدة، وذلك استرشاداً بميثاق الأمم المتحدة والالتزام المتمثل في مساعدة الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان على الوفاء بالتزاماتها والتمكّن من ضمان حقوق الإنسان.

وقد صادق الأردن على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، وبالتالي عبّر من خلالها عن التزامه بتنفيذ الأحكام ذات الصلة، وذلك سعياً منه من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتّعهم الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبمجرد التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها، اتخذت الحكومة التدابير السياسية التالية لدعم هذه الحقوق:

- تشكيل لجنة ملكية لصياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠٠٦؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٥-٢٠٠٧)؛
- نشر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٧)؛
- إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين كمؤسسة وطنية مستقلة، مسؤولة عن وضع السياسات ومبادرات التخطيط.

وقدم الأردن تقريره الدوري الأول بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. إلا أنه لم يتمّ النظر فيه حتى الآن. وفي السياق نفسه، تمّ وضع الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٥.

ومع ذلك، بقيت إمكانيات تنفيذ الاستراتيجية محدودة. وتتمثل المشكلة الكبرى في استمرار استناد تعريف الإعاقة في الأحكام القانونية والسياسات إلى وجهات النظر الطبية والخاصة بالرعاية الاجتماعية، بدلاً من الانتقال إلى اعتماد نموذج قائم على مبادئ حقوق الإنسان والحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمّ إبداء ملاحظات أخرى بشأن الحقوق الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانيات الوصول إليها والفرص المتاحة أمامهم في إطار الأقسام المتعلقة بالفقر، والصحة والتعليم والازدهار والواردة أدناه.

التقدم المحرز في مجال مكافحة الاتجار بالبشر

في العام ٢٠٠٩، وبعد التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، أقر الأردن قانوناً معنياً بمكافحة الاتجار بالبشر، من شأنه أن يساهم في ترجمة تعريف الاتجار الدولي بالبشر إلى قانون وطني، وإرساء الأسس المؤسسية اللازمة لضمان تنفيذه، لا سيما من خلال تشكيل لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات لمكافحة أوجه الاتجار بالبشر.

خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

في العام ٢٠١٣، أطلق المجلس الأعلى للسكان «التقرير الوطني الثاني الخاص بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية». ويتناول التقرير الإنجازات الوطنية الذي حققها الأردن، وفقاً لكل من المجالات الرئيسية الثمانية الخاصة بخطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تتمثل في السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لا سيما في مجالات التخفيف من حدة الفقر، والتوسع في تأمين الأمن الغذائي، وتعزيز إدارة الموارد البيئية وتحسين إدارة النفايات الصلبة، والتقليل من أوجه التفاوت.

أما بالنسبة لما بعد خطة العمل لعام ٢٠١٤، جدد الأردن التزامه المتعلق بأهمية اتخاذ إجراءات متعمدة لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك اعتماد برامج تنظيم الأسرة، وذلك من خلال توفير معلومات وخدمات عالية جودة، لا سيما للفئات المهمشة. ويهدف ذلك إلى الاستفادة، وإلى أقصى قدر ممكن، من الفرص الديموغرافية المتاحة بحلول العام ٢٠٣٠ والحفاظ على الإنجازات المحققة.

القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن: تمّ وضع خطة عمل وطنية في هذا الصدد، وذلك من خلال عقد عمليات تشاورية متعددة. قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ بشأن الشباب، السلام والعدالة: دفعت الأردن باتجاه تطبيق جدول أعمال قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠. فعلى سبيل المثال، تمّ عقد اجتماع عالمي خلال العام ٢٠١٥ في عمان، وذلك قبل اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار، الذي يعتبر الأول من نوعه الذي من شأنه أن يتناول، وبالتحديد، الدور الذي يؤديه الشباب في قضايا السلام والأمن. وبالتالي، يمثل هذا القرار نقطة بارزة من شأنها التحفيز على الاعتراف بالدور الإيجابي الذي من الممكن أن يؤديه الشباب في إطار الصراعات والأوضاع التي تليه. وتعود أهمية هذا القرار إلى كونه ملزماً قانوناً. فعلى سبيل المثال، يتخذ القرار عنوان «الحفاظ على السلم والأمن الدوليين»، ويشكّل مرجعاً إلى الفصل ٧ من المادة ٣٩ في ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك، تعدّ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل ٧ ملزمة على الدول الأعضاء.

وكان قد تمّ تبني الإطار السياسي العالمي هذا على فرضية أن السلام الدائم لا يمكن أن يبنى دون حماية أرواح وكرامة الشباب، وإشراكهم في بناء السلام والأمن في الدولة. وبالتالي، يساهم هذا الإطار في الكشف عن الطريقة التي من خلالها تؤثر الصراعات على حياة الشباب، والأمور التي يجب القيام بها للتخفيف من آثارها وتمكين الشباب من المشاركة في إنشاء مجتمعات سلمية.

يعدّ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ قراراً هاماً لأنه يدعم مبادرات الشباب الإيجابية الجديدة، ويعترف بجهودهم وشرعيتهم ورؤيتهم على الساحة السياسية الدولية. وبالتالي، فهو يحثّ الدول الأعضاء على زيادة تمثيل الشباب الشامل في المؤسسات وتحسين آليات منع وحل النزاعات القائمة، وذلك لمواجهة التطرف العنيف. كما يدعو أيضاً لزيادة الدعم السياسي والمالي والتقني واللوجستي المقدم لتعزيز مشاركة الشباب في مبادرات تحقيق السلام، في الوقت الذي يتمّ فيه أخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار. وعلى أرض الواقع، يهدف هذا القرار إلى تعزيز أوجه تمثيل الشباب ومشاركتهم، وكذلك الشراكات المتعلقة بالسلام والأمن. ومن ناحية عملية، فهو يوفر أيضاً أدوات مخصصة لمكافحة التطرف العنيف وضمان المساءلة العالمية.

الحقوق في الصحة والتعليم

استمر السعي، وعلى المستوى المركزي، للوفاء بالحقوق في الصحة والتعليم الأساسي، وذلك على النحو المنصوص عليه في مختلف الاتفاقيات، سعياً لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة على حدٍ سواء. وقد نجحت المساعي المبذولة في إيصال الخدمات الصحية والتعليمية بشكل عام لكافة أنحاء البلاد منذ فترة الآن. ويشمل ذلك الوصول إلى التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لكل من الفتيات والفتيان. ومع ذلك، أظهرت التقييمات التي نفذت أدناه، الفوارق الإقليمية والاجتماعية القائمة في هذا الصدد. لذلك، يتم إيلاء اهتمام خاص لهذا الأمر، وذلك للتمكن من معالجة الجوانب النوعية لهذه الخدمات الأساسية. وبالتالي، لا بد من مواصلة رصد مبادرات الحماية، ولا سيما حقوق المشاركة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، عن كثب.

ويستمر إحراز التقدم المطلوب في مجال أداء برامج الحماية الاجتماعية العامة والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية التي تم التخطيط لها خلال دورة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية السابقة. وعلى النحو الذي تمت الإشارة إليه أدناه في القسم المخصص لتحليل أوجه الفقر، تم استخدام التحويلات النقدية بهدف استبدال الدعم غير الفعال للوقود، وظهرت حاجة لاعتماد غيرها من الفوائد وبرامج المساعدات النقدية الطارئة الموجهة من خلال صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، ووزارة التنمية الاجتماعية. وبالتالي، تركزت الجهود التي تبذلها الحكومة على خفض الدعم المقدم الواسع المجال. لذلك، يتعين على مبادرات اعتماد النهج الذي تم اختياره أيضاً أن تساهم في تمكين عمليات المساعدة المقدمة للفقراء والمحتاجين.

الاتفاقات البيئية الدولية

دخل الأردن في عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية التي من شأنها ضمان الحقوق البيئية الأساسية لمواطنيه. وفي الوقت الذي لا يُتاح فيه أي نص قانوني دولي واحد يغطي الحقوق البيئية في مجملها وبشكل مباشر من شأنه أن يلزم الدول الأطراف بضمان المتابعة القانونية، إلا أنه من الممكن أخذ عناصر ثلاثة في الاعتبار باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أي حقوق الإنسان. وتشمل هذه العناصر ما يلي:

الحق العام في بيئة نظيفة وأمنة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

الحق في العمل على حماية البيئة المرتبط، وبشكل مباشر، بالحقوق السياسية والمدنية، هذا وبالإضافة إلى الحق في التجمع والعمل العام من خلال المنظمات الشعبية؛

الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالبيئة والمشاركة في مبادرات صنع القرار.

وتشكل وزارة البيئة نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع العديد من وكالات القطاع العام الأخرى المتخصصة في المجال البيئي. كما هو الحال في عدد من الحالات الأخرى، لا بد من ضمان التنسيق الفعال بين الوزارات لتحقيق الأهداف المنشودة.

وفي العام ٢٠١٢، انضم الأردن إلى تحالف المناخ والهواء النظيف. كما يعدّ شريكاً فعالاً في تجمع تحالف المناخ والهواء النظيف ومجموعة العمل التابعة له. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وافق تحالف المناخ والهواء النظيف على تمويل مشروع تعزيز مؤسسي، تم تنفيذه في إطار دعم خطة العمل الوطنية للحد من ملوثات المناخ القصيرة الأجل.

وفي العام ٢٠٠٥، وقعت الحكومة إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث، وذلك من أجل معالجة الوضع القائم المرتبط بخطة التنفيذ الوطنية، وذلك نظراً لتعرض الأردن لمجموعة من المخاطر والتحديات البيئية الكبيرة، بما في ذلك تلك الناشئة بسبب موقعه على طول حفرة الانهدام في البحر الميت.

يعدّ الأردن واحداً من البلدان التي تبنت جدول أعمال حضري جديدة ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٦١، ما يمثل إطار عمل جديد من شأنه أن يحدد الطريقة التي من خلالها لا بد أن يتم التخطيط للمدن وإدارتها من أجل تعزيز أوجه التحضر المستدام. ويهدف المؤتمر إلى «إعادة تنشيط» الالتزام السياسي العالمي للتنمية المستدامة الخاصة بالبلدات والمدن والمستوطنات البشرية الأخرى القائمة في كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ٦٢.

وفي هذا الصدد، قام الأردن بتقديم التقرير الوطني الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ٦٣ كما قامت المملكة باستكمال استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل الخاصة بها. ٦٤ وكذلك، تقوم الحكومة الأردنية حالياً بالتركيز، وبشكل خاص، على تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ٦٥ الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. ومع ذلك، لا يزال وضع التنوع البيولوجي في الأردن محدوداً، ويواجه تحديات ومعوقات عديدة.

اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

قدّم الأردن تقريراً عن تنفيذه لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن المقرر أن يتمّ تقديم التقرير المقبل في أوائل العام ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها أعلاه، يعدّ الأردن عضواً فعالاً في مجتمع التنمية العالمي، بحيث قد شارك في معظم المؤتمرات الكبرى، العالمية والإقليمية على مدى العقود الأخيرة. وقد وجدت العناصر الأساسية لجدول الأعمال والإعلانات العالمية المتطورة طريقها إلى الخطط والسياسات الوطنية، والتي قد شمل آخرها جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأسس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وعلى النحو الذي ورد أعلاه، يقوم الأردن بتقديم تقارير مرحلية دورية حول تقدّم تنفيذ المعاهدات وفقاً لمتطلبات كل منها. ومن بين أمور أخرى، فالأردن طرف في ما يلي:

- قرارات جمعية الصحة العالمية، كتلك الصادرة بشأن تعزيز الصحة وأنماط الحياة الصحية، والصحة النفسية، والوقاية من العنف، وصحة الشباب، والوقاية من الاضطرابات النفسية والعصبية والاجتماعية؛
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام والإعلانات الأخرى الناتجة عنهما؛
- التصريحات الصادرة عن عدد من المؤتمرات الإقليمية بشأن مجموعة واسعة من القضايا التنموية، لا سيما تلك المتعلقة بمختلف الفئات الاجتماعية والعمرية؛
- منهج عمل بكين (١٩٩٥) الذي تمّت الموافقة عليه دون تحفظات؛
- إعلان نتائج الدورات الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- جداول الأعمال وأطر العمل الخاصة بالعديد من المؤتمرات البيئية، بما في ذلك جمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي من شأنها دعم القرار المعني في اجتماعها الثاني المنعقد في أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح (القرار ١٥/٠٢). ٦٦

٦١ كيتو، ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر

٦٢ يشار إلى المنتج المستخلص من عملية إعادة التنشيط، فضلاً عن التعهدات والالتزامات الجديدة باعتبارها جدول الأعمال الحضري الجديد. وبالتالي، سيساهم جدول

الأعمال هذا في وضع استراتيجية عالمية جديدة تتمحور حول عمليات التحضر على مدى العقدين المقبلين

<https://www.cbd.int/doc/world/jo/jo-nr-05-en.pdf> ٦٣

<https://www.cbd.int/doc/world/jo/jo-nbsap-v2-en.pdf> ٦٤

<https://www.cbd.int/abs/doc/protocol/nagoya-protocol-en.pdf> ٦٥

http://www.unep.org/about/sgb/cpr_portal/Portals/50152/2-15/K1607252_UNEPEA2_RES15E.pdf ٦٦

في حين لا تشكّل المملكة طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أنها اعتمدت نهجها واقعيًا ومثاليًا في مواجهة الأعداد الكبيرة من اللاجئين القادمين. وطوال فترة اندلاع الأزمة السورية، واصل الأردن فتح حدوده، ووفر ملجأً لأكثر من ٧٠٠,٠٠٠ لاجئاً قادم من سوريا والعراق والسودان والصومال وغيرها من البلدان. وعلى الرغم من استمرار الصراع لفترات طويلة ومحدودية الموارد الوطنية المتاحة لمعالجة الآثار المترتبة عنه، فقد تبنى الأردن، وبصورة تدريجية، سياسات ذات صلة من شأنها ضمان احترام حقوق اللاجئين، بما في ذلك حقهم المكتسب في الاستفادة من فرص التعليم وسبل العيش والأمن والسلامة، وتلقي المساعدة المادية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد تمكن الأردن، وبشكل فعال، من التعاون عن كثب مع الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والدولية، وذلك سعيًا منه للتعامل مع احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة التي تأثرت بالأزمة وتداعياتها المختلفة. وعلى الرغم من كونه غير طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، غير أن الأردن يواصل تفسير القوانين والإجراءات، وفي بعض الحالات أيضًا، تعديلها بطرق تضمن حماية اللاجئين، بما في ذلك القضايا المتعلقة بأوضاع الوثائق المدنية، والتعليم، والرعاية الطبية، وفرص العمل.

وقد أصبح الأردن طرفاً في معاهدة حظر الألغام في العام ١٩٩٩، وكذلك دخل القانون الوطني لحظر الألغام المضادة للأفراد حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

الركيزة ١. الشعوب

«لقد عقدنا العزم على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي» ٦٧.

الركيزة ١ - يغطي القطاع الاجتماعي الذي يتناول قضايا الشعوب أهداف التنمية المستدامة التي تتمحور حول الإنسان. وبما أن الهدف المعلن الشامل والأكثر تحدياً الوارد في جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة يتمثل في القضاء على الفقر، بطريقة تضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب، فيتم إيلاء أهمية خاصة لهذا القطاع. وبالتالي، تم تقسيم التقييم التالي إلى قطاعات فرعية تشمل أهداف التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

الهدف ١: القضاء على الفقر؛

الهدف ٢: القضاء التام على الجوع؛

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه؛

الهدف ٤: التعليم الجيد؛

الهدف ٥: المساواة بين الجنسين؛ و

الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة (التي يتم مناقشتها في كل من المجالات المذكورة أعلاه).

بشكل عام وفي ما يتعلق بمؤشرات الفقر، بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في الأردن لعام ٢٠١٥ ٠,٧٤٨، الأمر الذي من شأنه أن يضع البلاد ضمن فئات التنمية البشرية العالية ليحتل بالتالي المكانية ٨٠ من بين ١٨٨ دولة ٦٨. وقد انخفض الأردن ثلاث مراتب، مقارنة مع العامين السابقين. وبالتالي، يمثل ذلك زيادة قدرها ٢٥,٨ نقطة منذ العام ١٩٨٠. وخلال الفترة الزمنية نفسها، شهد كل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة وسنوات التعليم المتوقعة زيادة بمعدل ٧,٨ و ٦,٨ و ١,٦ سنة على التوالي. أما بالنسبة للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، فقد ازداد بما يقارب ٢٤,١ في المئة بين العامين ١٩٨٠ و ٢٠١٤ و ٦٩,١ وبالتالي، تعد هذه الاتجاهات مواتية، وتبشر بالخير مستقبلاً.

٦٧. ص ٢، تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٦٨. ص ٢، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٩. ص ٧، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



وبالمثل، فقد حقق الأردن تقدماً ملحوظاً في مجال تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في قطاعي التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المساعي التي لم تكتمل بعد في عدد من المجالات التي لم يتمكن فيها الأردن من تحقيق أهدافه المنشودة. وترتبط هذه الأهداف بشكل خاص بمبادرات الحد من الفقر، فضلاً عن توفير فرص العمل وضمان المساواة بين الجنسين. ٧٠ وبالتالي، تستحق هذه المجالات أن تتلقى الأولوية والدعم المكثف من قبل الأمم المتحدة خلال الفترة القادمة والممتدة بين العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٢. ٧١

وتنطوي مبادرات رصد نتائج التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على بعض الدروس الهامة المستفادة في مجال إدارة المخاطر التي من الممكن اكتسابها في سياق هذا التقييم القطري المشترك للمضي قدماً بجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أوضح تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠ التقدم الملحوظ الذي حققه الأردن في سبيل الوصول إلى معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فبحلول العام ٢٠١٠، تم تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، واعتبر أن تحقيق الهدفين ٥ و٦ ممكناً. وكذلك، تم تسليط الضوء على إجراءات السياسات المستهدفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ١ و٣ و٤ و٧.

ومنذ إعداد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠، شهد الأردن والمنطقة المحيطة به تغييرات اقتصادية واجتماعية هامة، لا سيما مع ظهور مجموعة جديدة من التحديات غير المتوقعة في الواجهة. وفي الوقت الذي كان الكساد العالمي المالي ٢٠٠٨ قد ترك أثره، واجه الأردن، وفي العام ٢٠١٠، تداعيات «الربيع العربي»، مما أظهر عدداً من التحديات التي تمثلت في خلق اتجاهات سياسية مقنعة في البلاد. وكذلك، أثرت أوجه عدم الاستقرار في المنطقة بشدة على قطاع السياحة الذي يعتبر إحدى أبرز الصناعات الرئيسية في الأردن ومصدراً هاماً لتوليد الدخل. وفي الوقت نفسه، انقطعت إحدى خطوط إمداد الطاقة غير المتنوعة في الأردن، مما أضر بالخزينة المركزية.

وفي العام ٢٠١١، بدأ الأردن في التعامل مع الآثار المترتبة عن أزمة اللاجئين السوريين، لا سيما مع وصول أكثر من ٦٥٥,٠٠٠ لاجئ سوري مسجل بحلول العام ٢٠١٥، وحوالي ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ غير مسجل اعتباراً من مطلع العام ٢٠١٤. ومع استكمال نصف برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، كان الأردن على الطريق الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. لكن، عند بلوغ نقطة الثلاثين بحلول العام ٢٠١٠، أصبح من الواضح أن المملكة تواجه عدّة تحديات خارجية كبرى، ما يتطلب اتخاذ مسار تنمية مختلف لتحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد حافظت الحكومة، وبشكل واضح، على موقف سياسي محدد، في الوقت الذي شكلت فيه معدلات الفقر المستمرة على المستويات الوطنية والمحلية تحديات اجتماعية بارزة، هذا بالإضافة إلى اختلافات تنموية كبيرة أخرى شهدتها المحافظات. ٧٣ وعلى الرغم من النمو الاقتصادي البارز الذي شهده الأردن حتى العام ٢٠٠٩، لا يزال هناك قلق بالغ وواضح بشأن إمكانية تجذر أوجه الفقر والبطالة وترسخها في المجتمع. ٧٤ وبالتالي، تتم مناقشة أوجه تأثير البطالة الهيكلية، لا سيما بين أوساط الشباب والنساء الأردنيات، وبشكل مستفيض، في الأقسام المتعلقة بالنوع الاجتماعي والازدهار أدناه.

٧٠	ص.٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)
٧١	اللجنة التوجيهية للأمم المتحدة ومحضر الاجتماع المنعقد في الأول من آب/أغسطس ٢٠١٦
٧٢	دائرة شؤون اللاجئين السوريين في مديرية الأمن العام
٧٣	ص.٧، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)
٧٤	ص.١٧٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

وفقاً لما تشهد به الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠) والتقارير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥، يعدّ الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد ٧٥. وقد تمّ استخراج آخر الأرقام الموثقة والمتعلقة بالفقر في الأردن للعام ٢٠١٠، ما يجعل من الصعب قياس التقدّم الذي أحرزته الدولة بفعالية على الصعيد الوطني بشأن القضاء على الفقر ٧٦ مع استكمال عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أوجه القصور القائمة هذه، ترد كافة المعلومات المتعلقة بالفقر في المملكة في الفقرات التالية مباشرة.

وفي هذا السياق، تشير البيانات المتاحة إلى أن الفقر المدقع، وهو ما يعادل إنفاقاً قدره ٤٧٤,٥٠ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد في السنة (أو ٣٩,٥ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد في الشهر)، كان ولا يزال منخفضاً جداً في الأردن، إذ بلغ معدله ٠,٣٢٪ في العام ٢٠١٠. غير أن معدل الفقر المدقع، وبالإضافة إلى إجمالي عدد الأسر الفقيرة الواقعة ما دون عتبة ذلك المعدل، أخذ في الارتفاع باطراد منذ العام ٢٠٠٢. وقد بلغ معدل الفقر المدقع ٠,٢١٪، ثم ارتفع إلى ٠,٢٥٪ و ٠,٢٦٪ خلال العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ على التوالي، قبل أن يصل إلى معدله الحالي ٧٧.

وبالتالي، وصل إجمالي عدد الأسر التي تعاني الفقر المدقع في العام ٢٠١٠ إلى ٢,٢٠٦ أسرة، أي ما يعادل ١٩,٥٤٠ فرداً. وتزامنت هذه الزيادة مع العوامل المبينة في مقدمة هذا القسم والمرتبطة بالتأثيرات المتعددة لكل من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وأوجه عدم الاستقرار الإقليمي الذي شهدته المنطقة اعتباراً من العام ٢٠١٠ والأزمة السورية التي اندلعت في العام ٢٠١١. وبالتالي، تشير جميع هذه العوامل، مقترنة بتزايد أعداد السكان، إلى أن معدلات الفقر المدقع في الأردن قد عادت إلى مستوياتها المسجلة في العام ٢٠٠٢ بل تجاوزتها أيضاً ٧٨.

وعند النظر في مفهوم الفقر المطلق الذي قامت الأمم المتحدة بتعريفه على أنه «حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات» ٧٩ والمحدد بإنفاق يبلغ معدله ١,١٤٩ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد في السنة (أي ما يعادل ٩٥,٧ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد في الشهر)، لا بدّ من الإشارة إلى أن النسبة قد بلغت ١٤,٤٪ خلال العام ٢٠١٠. ويمثل ذلك ما مجموعه ١١٨,٩٩٥ أسرة (أي ما يعادل ٨٧٦,٥٩٠ فرداً) يعانون فقر الدخل في جميع أنحاء البلاد ٨٠.

وفي العام ٢٠٠٢، بلغت نسبة الفقر المطلق ١٤,٢٪، ثم انخفضت إلى ١٣٪ خلال العام ٢٠٠٦، لتعود إلى الارتفاع مجدداً إلى ١٣,٣٪ في العام ٢٠٠٨. ويدلّ ذلك على أن الفقر المطلق قد انخفض بنسبة ١٪ تقريباً بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. ومع ذلك، يعدّ من غير الممكن مقارنة معدل الفقر المطلق المسجل في العام ٢٠١٠ مباشرة بالمعدلات المسجلة خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، حيث تمّ احتسابها باستخدام ما معدله ٢٠٪ من السكان كقناة مرجعية، في حين تم استخدام ٣٠٪ من أعداد السكان كمجموعة مرجعية لاحتساب خط الفقر للعام ٢٠١٠، وذلك من أجل أن يتمّ، وبشكل أفضل، تحديد أنماط الاستهلاك المعتمدة ٨١.

ووفقاً لحسابات الحكومة الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠)، انخفض معدل الفقر المطلق في الأردن خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠١٠، لا سيما خلال الفترة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ التي شهدت زيادة في معدل الانخفاض هذا. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، ازداد إجمالي عدد الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع باطراد ٨٢.

وأشار البنك الدولي أيضاً إلى هشاشة الوضع القائم في الأردن والمتمثل في الانخفاض النسبي في عدد الفقراء الذي لا يزال يبلغ حوالي ١٤٪، إذ أن ما يصل إلى حوالي ثلث السكان يدخلون دائرة الفقر خلال العام الواحد. وعلاوة على ذلك، ستتقلص نفقات الأسر الدنيا، وذلك بفضل التعديلات التدرجية التي ستطرأ على تكاليف الطاقة والنقل. وعلى الرغم من توافر إمكانيات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية إلى درجة كبيرة، إلا أن

٧٥	ص.٦، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠)
٧٦	ص.١٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)
٧٧	ص.١٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)
٧٨	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠)
٧٩	الفقرة ١٠ من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - برنامج العمل
٨٠	ص.١٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)
٨١	ص.١٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)
٨٢	ص.١٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

هناك تبايناً كبيراً يظهر في جودتها، وذلك بسبب آليات التمويل والتسليم المعتمدة، لا سيما في قطاع الرعاية الصحية. ٨٣. وبالتالي، يظهر استياء عام كبير إزاء المخاطر التي تترتب عن أوجه الفقر، والافتقار إلى الدينامية في سوق العمل وارتفاع تكاليف المعيشة ٨٤، وإحساس عام بأنه لا بد على الأردن من أن يبلي بلاءً حسناً في هذا المجال. لذلك، ستشكل مبادرات التنفيذ الدقيق لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب» تحدياً كبيراً في ظل هذه الظروف.

وفي ما يتعلق بملامح الفقر الإقليمي، فتختلف التباينات في معدل الفقر المطلق لعام ٢٠١٠ اختلافاً كبيراً بحسب المحافظة، وبالتالي تتراوح بين ١١,٤٪ في عمان و٢٦,٦٪ في معان. وفي حين شهدت محافظة معان أعلى معدلات للفقر، إلا أن أكبر أعداد من الفقراء مقيمون في عمان (٣٦,٨٩٢ أسرة أو ٢٦٨,٥٤٥ فرداً) وإربد (٢٢,٣٨١ أسرة أو ١٦٣,٩٣٣ فرداً) والزرقاء (١٧,٨٦٦ أسرة أو ١٢٨,٠٥٥ فرداً)، ما يعكس أعداد السكان الهائلة المقيمة في تلك المدن. وقد لوحظ أدنى عدد من السكان الفقراء في محافظات الطفيلة (١,٧٧٢ أسرة أو ١٤,٢٤٤ فرداً) وجرش (١,٧٨٦ أسرة أو ١١,٩٩٨ فرداً) ومأدبا (٢,٧٠٤ أسرة أو ٢٣,٣٤٧ فرداً). ٨٥.

وتشهد المناطق الريفية أعلى معدلات الفقر (١٦,٨ في المئة)، مقارنةً مع المناطق الحضرية (١٣ في المئة)، وذلك على الرغم من أن أعداد المواطنين الفقراء في المناطق الحضرية أعلى بكثير. وبالمقابل، يشكل عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر ضعف تلك الأرقام تقريباً. ٨٦. وتتمركز جيوب الفقر التي تبلغ نسبتها ٢٥ في المئة أو أكثر في ٢٧ موقعاً. ٨٧. وبالتالي، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتنسيق السياسات وضمان تكامل التدابير والنهوج المعتمدة، وكذلك السعي لتحقيق الهدف المنشود والمتمثل في الحد من أوجه الفقر من أجل تحقيق «النتائج المتوخاة». ٨٨٩.



- | | |
|----|---|
| ٨٣ | ص.iii، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦ |
| ٨٤ | ص.١، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦ |
| ٨٥ | التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية) |
| ٨٦ | ص.١٧٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨) |
| ٨٧ | وتظهر جيوب الفقر في المحافظات التالية: معان (٦)، والمفرق (٦)، وعجلون (٣)، والعقبة (٣)، والكرك (٣)، والبلقاء (٢)، وإربد (٢)، والطفيلة (١)، والزرقاء (١) - ص.١٧٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨) |
| ٨٨ | ص.١٧٦، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨) |
| ٨٩ | ص.٧، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠) |

ووفقاً لتقرير حالة الفقر في الأردن للعام ٢٠١٠، فقد عانى الأطفال والشباب الأردنيون الفقر أكثر من أي فئة عمرية أخرى. بحيث كان معظم الفقراء دون سن الخامسة والعشرين وما نسبته ٦٧,٢ في المئة من أفقر السكان دون العمر نفسه. ومن المرجح أن تكون الأسر التي تضم ثلاثة أطفال أو أكثر هي أكثر فقراً من الأسر التي تضم عدداً أقل من الأطفال (إذ يبلغ معدل الفقر ٧,١ في المئة بين الأسر التي ليس لديها أطفال، مقابل ٢٨ في المئة بين الأسر التي تضم ثلاثة أطفال أو أكثر). ٩٠.

وفي ما يتعلق بحماية ومكافحة عمل الأطفال، فلا بدّ من توسيع نطاق الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ليشمل جميع الأطفال في الأردن. وبالتالي، لا بدّ من مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز الصلة القائمة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمؤسسات الوطنية لمكافحة عمل الأطفال بصورة مشتركة. وينطوي ذلك على اعتماد نظام أكثر صلاباً لتحديد الأطفال العاملين ودعمهم وإعادة تأهيلهم وسحبهم من سوق العمل حتى يتمكن الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال من إثبات فعاليته في هذا المجال. ٩١.

أمّا بالنسبة لقضايا الإعاقة وفي حين تمّ اتخاذ خطوات هامة لتعزيز جهود المؤسسات والقوانين الوطنية، أشارت البيانات ذات الصلة أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يعانون نقص كبير. وبالتالي، لا تزال النساء ذوات الإعاقة يتعرضن للتهميش وتتاح أمامهن فرص محدودة من العمل اللائق والتعليم الجيد بالمقارنة مع أقرانهن من النساء.

أمّا بالنسبة لشبكات الأمان الاجتماعي وتدابير الحماية الاجتماعية، سنّ الأردن في العام ٢٠١٤ قانون ضمان اجتماعي جديد، في إطار محاولة تدريجية منه لمعالجة بعض التحديات الرئيسية القائمة وتحسين إمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الاجتماعية الرسمي. وبالتالي، شمل ذلك بعض النقاط البارزة في مجال الحماية الاجتماعية. لذلك، تمّ توسيع نطاق نظام التقاعد ليشمل المواطنين المستقلين والعاملين لحسابهم الخاص، وكذلك شمل القانون الجديد أحكاماً متعلقة باستحقاقات التأمين ضد البطالة وتأمين الأمومة. ٩٢.

وقد أدى هذا التطور الهام إلى جعل الأردن أول بلد في الشرق الأوسط يتباهى بخطة تأمين الأمومة من شأنها توفير إعانات نقدية للأمومة (وذلك على الرغم من أن قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٠ قد نصّ سابقاً على هذه الأحكام، إلا أنه كان مجرد قانوناً مؤقتاً). ومن الجدير بالذكر أنه قد تمّ إدخال القانون الجديد وفقاً لمعايير العمل الدولية. وقد صادق الأردن أيضاً على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢، ممّا جعله أول دولة في الشرق الأوسط تصادق على هذه الاتفاقية الرائدة في مجال الضمان الاجتماعي. ٩٣. وكذلك، شكّلت أوجه استخدام التحويلات النقدية، كتعويض عن إلغاء مبادرات دعم الوقود خلال العام ٢٠١١، مقترحاً طموحاً للقيام بالإصلاحات اللازمة في هذا الشأن. ومع ذلك، تمكّنت الحكومة من القيام بذلك من خلال الإيمان بأن هذا المقترح لن يكون فعالاً إلا في حال ارتفاع أسعار النفط. وفي هذا الصدد، تمّ تطوير قاعدة معلومات خاصة بشبكة أمان واسعة النطاق تمّ اختبارها سابقاً، بحيث سيجري تعزيزها بعد استكمال السجل الوطني الموحد. ٩٤.

ومع ذلك، لا بدّ من مواصلة إصلاح إحدى آليات الحماية الاجتماعية الرئيسية والمتمثلة في خطة التأمين ضد البطالة، وذلك من أجل ضمان أمن دخل الأشخاص العاطلين عن العمل. وفقاً للحكومة الأردنية نفسها، لا يزال عدد كبير من السكان العاملين غير مشمولين بأي نظام حماية اجتماعية. فيحسب أرقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فما بين ٢٧ و٣٦ في المئة من العمال الأردنيين يعملون بموجب عقود عمل لا تشمل أي شكل من أشكال التأمين الاجتماعي. ٩٥. وبناءً على خطة الاستجابة الأردنية، تواجه الحكومة تحدياً مزدوجاً يتمثل في توسيع نطاق برامج ضمان الدخل وإمكانيات وصول الأشخاص في سنّ العمل إليها، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير المساعدات الأساسية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المتضررة من الأزمة.

٩٠ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠)

٩١. ص٣٧، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٩٢. ص٣٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٩٣. ص٣٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٩٤. ص٣٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٩٥. وفقاً لخطة الاستجابة الأردنية، فإن أكثر من نصف العاملين الأردنيين (أي ٥٢ في المئة منهم) يعملون بموجب عقود عمل لا تشمل أي شكل من أشكال التأمين الاجتماعي، في حين أن ٤٠ في المئة من القوى العاملة ينتمون إلى العمالة غير الرسمية. ومن بين هؤلاء الذين تشملهم مخططات التأمين الاجتماعي، يعد ما يصل إلى أقل من نصفهم (أي ٤٠ في المئة منهم) مؤهلين للحصول على تأمين ضد إصابات العمل، في حين أن ١٩ في المئة فقط منهم يحصلون على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، و٥ في المئة فقط مؤمنين ضد البطالة. وكذلك، تستفيد أكثر من نصف النساء العاملات (أي ٥٥ في المئة منهن) من مخططات تأمين الأمومة. أمّا بالنسبة للفقراء العاملين الذين يشكلون في الواقع أكثر من نصف السكان (أي حوالي ٥٥,٢ في المئة من العدد الإجمالي) والذين يعيشون دون خط الفقر، فهم غير مؤهلين للحصول على الدعم المقدم من صندوق المعونة الوطنية. وفي ما يتعلق بالعاطلين عن العمل، فلم يقم الأردن بعد بتطوير أي مخططات معنية بتوفير فرص وظيفية لعدد معين من الأيام يتمّ خلالها دفع الحد الأدنى للأجور.

وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة، وذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من أجل اعتماد نهج أكثر شمولاً إزاء الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في الأردن. وبالتالي، تظهر حاجة حالية لضمان الاستدامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي على المدى الطويل. وبالتالي، سيساهم ذلك في ضمان اتساق نظام التقاعد وتعزيز مبادرات تنسيق نظم التقاعد والضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، وذلك من أجل تقليل أوجه القصور إلى أدنى حد ممكن. وستساعد هذه التدابير في منع المواطنين من الوقوع في دائرة الفقر، وضمان الاستفادة من المنافع المقدمة عبر مختلف الخطط. وبالتالي، لا بد من إنشاء آلية تنسيق معنية بإطار الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لضمان عدم حدوث أي تداخل أو تضارب في المنافع وبالتالي التأكد من عدم ترك أي شخص مؤهل للحصول على منفعة محددة خلف الركب. وفي هذا الإطار، يعدّ التقيد بهذا المبدأ عنصراً مهماً لتحقيق أهداف جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والمتمثلة في ضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب».

ومن الممكن النظر إلى تواجد اللاجئيين السوريين الطويل الأمد في الأردن باعتباره أنه يشكل تحدياً وفرصة على حد سواء. ومع ذلك، لا بد من التركيز أولاً على حقيقة أن الغالبية العظمى من اللاجئيين السوريين هم عرضة للضعف والخطر الشديدين. ٩٨. ويعدّ معدل الفقر بين أوساط اللاجئيين السوريين أعلى في الأردن عنه في لبنان، وبالتالي، تشير الأدلة إلى أن هذا المعدل قد ازداد بعدة نقاط مئوية بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥. وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن ليس كل السوريين فقراء. فمن الملاحظ أن عدد من اللاجئيين يتمتعون بالمهارات اللازمة التي من الممكن الاستفادة منها لأغراض إنتاجية لا تقع تكاليفها بالضرورة على حساب نظرائهم من الأردنيين. ويؤدي تزايد أعداد السكان إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن ذلك قد يؤدي في البداية إلى ضغوط تضخمية، إلا أن السوق بارع في التكيف مع المطالب الإضافية والاستجابة لها.

الأسباب الكامنة وراء الفقر في الأردن

- تظهر العديد من الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى إبقاء شريحة من السكان في الأردن ضمن دائرة الفقر وعدد كبير منهم في مناطق الضعف والتأثر.
- يتمتع الأردن باقتصاد صغير نسبياً قائم على الخدمات تنعدم فيه إمكانيات استحداث فرص عمل مجدية ومتنوعة وتنافسية، بحيث تتمتع بالقدرة على التغلغل، وبشكل عميق، داخل المجتمع الأردني بأسره. لذلك، تحول أوجه ضعف الموارد الطبيعية المتاحة دون قدرة الأردن على الازدهار. وبالتالي، يعدّ معدل النمو المتوقع، والذي يتراوح بين ٣ و٤ في المئة، غير كافي للحد، وبشكل كبير، من أوجه الفقر. ١٠٠. لذلك، ترتبط العديد من التحديات القائمة ارتباطاً وثيقاً بالأقسام المتعلقة بالازدهار وكوكب الأرض المبينة أدناه. ويتمثل الحل الرئيسي الذي اقترحتته المملكة، على النحو المحدد في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، في الاستثمار المتعمق والمنهجي في تنمية قطاع التعليم والمواهب.
- تترسخ عقلية محددة ١٠١ يتردد الأردنيون بموجبها في تولي وظائف في قطاعات مهنية أقل شأنًا باعتبارها دون المستوى المقبول. وبالتالي، يفضل الشباب بشكل خاص دخول دائرة البطالة بدلاً من العمل في تلك المجالات التي تشكل بالنسبة لهم ثقافة عار. ويشكل ذلك عائقاً وفرصاً ضائعة مرتبطة بالأقسام الواردة أدناه والمتعلقة بالازدهار والموارد الطبيعية، بما في ذلك الجوانب الزراعية.
- ولكونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقطة المذكورة أعلاه، يتمثل هذا التحدي في التوقعات التي يكونها الكثير من المواطنين في اعتبار أن مسؤولية توفير وظيفة أو مهنة ما تقع على عاتق الحكومة وليس الفرد نفسه. وفي حين يتحلّى الشباب بطموح كثيرة، إلا أن هذه الصفات لا تترجم دائماً من الجوانب العملية المرتبطة بحل المشاكل والتفكير النقدي والمهارات الحياتية التي تمكن الشباب من النجاح في حياتهم المهنية. وبالتالي، فقد احتلت الحكومة، وعلى نحو تقليدي، مكانةً أبوية إلى حد ما، لا سيما في ما يتعلق بتوفير فرص العمل في الماضي، وهو أمر لا يمكن استدامته، ما يساهم في تعزيز الصلة القائمة مع قطاع «المؤسسات القوية» المبين أدناه.

٩٦ ص.١٨، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الأردن (٢٠١٣-٢٠١٧)

٩٧ ص.٣٧، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

٩٨ ص.٩، الحكومة الأردنية / استعراض تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات ٢٠١٤

٩٩ تتطلب هذه البيانات مصدرًا محددًا لها. ص.٤، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات - تقرير

منتصف العام عن الأزمة السورية ٢٠١٦ <http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2016/09/3RP-Mid-year-Report-Final.pdf>

١٠٠ للاطلاع على مناقشات أكثر تفصيلاً، يرجى الرجوع إلى ص.iii من التشخيص المنهجي القطري الخاص بالبنك الدولي، شباط/فبراير ٢٠١٦

١٠١ أحياناً، يتم التعبير عن هذا الأمر على أنه عرف اجتماعي أو نظام قيم أو ثقافة محددة

● ومنذ فترة طويلة ولا تزال الحكومة هي السلطة المستفيدة من مختلف أشكال المساعدات المقدمة من الجهات المانحة. وبالتالي، لم يكن على الحكومة دائماً أن تواجه بعض الخيارات المالية الصعبة الضرورية للتصدي للمواقف القائمة والتوقعات الكامنة، والتي من شأنها أن تؤدي فعلاً إلى تشكّل معوقات أمام الدولة تمنعها من تحقيق إمكاناتها الحقيقية. وفي هذا الصدد، تمكّن عدد من الأردنيين الذين يعتبرون «أذكياً» من السفر للعمل في الخارج. وفي الوقت الذي يساهم فيه ذلك في توليد تحويلات مالية وجذب استثمارات محلية محتملة، إلا أنه ينظر إلى ذلك أيضاً باعتباره «هجرة للأدمغة» لما تتركه من تأثيرات على الاقتصاد الوطني، لا سيما مع توجه قدراتهم الريادية إلى أماكن أخرى. ١٠٢. وكذلك، سيترجم القطاع العام الأكثر ديناميكية إلى قطاع خاص أكثر نشاطاً، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى بيئة أكثر إنتاجية مواتية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

● ومع تزايد أعداد السكان الأردنيين بشكل ملحوظ، إلا أنه يتم استحداث عدد قليل جداً من الوظائف «المناسبة» مقارنة مع حجم الوافدين إلى أسواق العمل كل عام. ومن الجدير بالذكر أن العديد من أولئك الذين يدخلون سوق العمل لا يمتلكون المهارات والمؤهلات المطلوبة (ويرتبط ذلك بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم والوارد أدناه). ولا يزال يتعين على الدولة أن تبذل الجهود الضرورية للتمكّن من الاستفادة من العوائد الديموغرافية نتيجة لتزايد أعداد الشباب. وكما يتضح من المناقشة أعلاه، كثيراً ما يقع الشباب في حالة من اللامبالاة والتناقض والضعف والبطالة والفقر.

● بالنسبة للسياسات والتدابير المباشرة المعتمدة للقضاء على الفقر وفي الوقت الذي تمّ فيه إنجاز بعض الأعمال الجيدة، إلا أنه لم يتمّ القيام باستثمارات كافية ولا حتى التركيز سياسياً على أولئك الذين تمّ «تركهم خلف الركب». ويبدو أن أكثر الفئات تعرضاً للمخاطر موجودة في عدد كبير من جيوب الفقر، سواء الريفية أو الحضرية منها، أو ضمن الفئات الاجتماعية المهمشة. ١٠٣.

● لا يتمّ اتخاذ ما يكفي من «سياسات العمل» بشأن كيفية الاستفادة الأردن من عوائده الديموغرافية. ولم تؤخذ المواهب الكامنة والطاقات الإبداعية ومهارات الشباب بعين الاعتبار بشكل كامل للمساعدة في اقتحام مجالات الحد من الفقر والتحول الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، سيظل الشباب، الذين ينبغي أن يكونوا في طليعة التحول الديناميكي، مصدرًا غير مستغل لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والذي من المفترض تسخيرها على نحو أفضل.

● وستساهم الجهود المبذولة نحو تحقيق اللامركزية (في إطار الأقسام المخصصة للسلام والعدالة والمؤسسات القوية أدناه) في الإسراع في الوصول إلى المزيد من الإمكانيات على المستويات دون الوطنية وضمن المجتمعات المحلية والاستفادة منها. وبالتالي، سيساعد ذلك في إضفاء شعور بالملكية والمسؤولية والمشاركة بين أوساط أصحاب المصلحة، الأمر الذي من شأنه أن يمكنهم من مواجهة تحديات التنمية والفقر، وذلك من خلال اعتماد حلول مبتكرة محلياً. وكذلك، لا بدّ من التشجيع أيضاً على عقد شراكات محلية بين الهيئات العامة والخاصة والمجتمعية، وذلك من أجل معالجة القضايا المحلية ذات الأولوية والمتعلقة بالمياه والطاقة والخدمات المقدمة والبيئة الطبيعية والتماسك الاجتماعي.

● ومن بين الأمور الأساسية لتعزيز «المؤسسات القوية»، لا بدّ من الإشارة إلى محدودية مشاركة المواطنين في مبادرات صنع السياسات. وتعدّ المسافة القائمة بين صانعي السياسات في عمان والمجموعات الأفقر والأكثر ضعفاً كبيرة جداً. وبالتالي، تساهم الجهود المبذولة لتقريب هذه المسافات وتعزيز التواصل وإشراك الفقراء من خلال توطيد العلاقات مع المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، في تعزيز جودة عمليات صنع السياسات التشاركية وفعاليتها أيضاً.

١٠٢ وقد اكتسبت تحويلات المهاجرين المالية اهتماماً أكبر مؤخراً بين أوساط المجتمع الدولي من خلال إدراجها ضمن أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب الغاية ١٠.ج. المتمثلة في خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بتحويلات المهاجرين المالية إلى أقل من ٣ في المئة، والقضاء على ممرات التحويلات التي تزيد تكلفتها عن ٥ في المئة مع حلول العام ٢٠٣٠، أن يتمّ أخذ عدد من الجوانب في الاعتبار، وذلك لفهم الصلات القائمة بين هذه الصناديق الخاصة ومساعي التنمية المبذولة. وغالباً ما يتمّ الدمج بين تحويلات المهاجرين المالية واستثمارات المغتربين ومدخراتهم وغيرها من المعاملات المالية الأخرى. وبالتالي، تشكّل التحويلات المالية ومشاركة المغتربين عنصراً أساسياً من عناصر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وفقاً لوزارة العمل، بلغ حجم المغتربين الأردنيين ٧٨٢,٠٠٠ شخص في العام ٢٠١٣، بحيث يقيم معظمهم في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والصفة الغربية وغزة. وعلاوة على ذلك، بلغ حجم التحويلات المالية التي تولى البنك المركزي الأردني مهمة الإبلاغ عنها ٣,٧٩٨ مليار في العام ٢٠١٥. ويبدل ذلك على أن هذه التحويلات المالية قد حققت نمواً مبكراً بلغت نسبته ٢,٦ في المئة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وارتفعت بنسبة ٣٦ في المئة على مدى السنوات العشر الماضية. كما ينطوي ذلك أيضاً على الاعتراف بالآثار المتبادلة للهجرة على التنمية وآثار التنمية (من خلال السياسات والممارسات) على الهجرة. وفي الواقع، يُنظر إلى الهجرة باعتبارها إحدى نتائج التنمية المعززة (التمثلة على سبيل المثال في الحريات المتزايدة)، بوصفها محركاً للتنمية (لا سيما عندما يكتسب الناس المهارات والمعارف ورؤوس المال اللازمة من خلال الهجرة وتتاح أمامهم الفرص لتطوير إمكاناتهم الكاملة)، وكذلك كنتيجة للمبادرات ذات الصلة بالتنمية، والتي تشمل آثار التجارة، وتطور الزراعة، والتحصن، وغيرها من الاتجاهات والسياسات التي تؤدي إلى الهجرة أو النزوح.

١٠٣ هل يمكننا أن نكون أكثر تحديداً في ما يتعلق بتسميات الفئات الاجتماعية المحددة المهمشة؟

- وفي الوقت الذي تُبذل فيه جهود لإصلاح برامج الدعم والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك اعتماد نهج أشمل إزاء تأمين الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل ضمان استهداف أفضل لمن هم في أشد الحاجة إليها، إلا أنها، وحتى الآن، لا تعد كافية لتحقيق هذه الأهداف المنشودة. ولا يزال عدد كبير من «أخطاء الإدراج» ظاهرة، ونظام الرعاية الاجتماعية غير فعال.
- يضم الأردن قطاعاً غير رسمي كبير إلى حد ما. ومن الملاحظ أن المساعي المبذولة لتحقيق الترشيد التدريجي والمنظم لهذا القطاع سيساهم في تمكين المزيد من الناس من الاستفادة من مخططات الرفاه الوطني، وبالتالي البدء في المساهمة في حصة من الضرائب المخصصة للخرينة، ولو حتى بشكل متواضع، الأمر الذي من شأنه أن يساعد أيضاً في تعزيز مبادئ العقد الاجتماعي.
- ويتمثل أحد أكبر التحديات التي تحول دون القدرة على إخراج اللاجئين السوريين من دائرة الفقر في وصولهم القانوني إلى سبل العيش اللائق. ١٠٤. وفي حين تشكل وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية تقدماً كبيراً، إلا أنه من المفترض تنفيذها بالكامل للتمكن من مواجهة التحدي والآثار التي يفرضها العمل القانوني المتزايد في إطار الحد من أوجه الفقر، وبالتالي رصد مبادرات الرفاه وتقييمها.
- شهد الأردن أيضاً زيادة في المجتمع الحضري من ٧٩ في المئة في العام ١٩٩٥ إلى ٨٣ في المئة في العام ٢٠١٣، مما أسفر عن عدد من النتائج السلبية تمثلت في زيادة أوجه الفقر والبطالة. ١٠٥. وبالنظر إلى ارتفاع عدد السكان المقيمين في المدن، قد تساهم خطط الإدارة الحضرية الفعالة في تحقيق مكاسب سريعة معنية بالحد من أوجه الفقر.

القضاء التام على الجوع

لقد تم تحقيق الغاية ١,٣ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالأردن، والتي تمثل أقل من ٥ في المئة من السكان الذين يعانون نقص التغذية. ١٠٦. وتشير الدراسة الأساسية التي تغطي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢ إلى أن ٥,٥ في المئة من سكان الأردن، في ذلك الوقت، يعانون نقص في التغذية. وارتفع هذا المعدل إلى ٦ في المئة خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ليعود إلى الانخفاض مجدداً إلى أقل من ٥ في المئة من مجموع السكان خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٥. ١٠٧.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، يواجه الأردن تحديات هائلة للحفاظ على الأمن الغذائي والتغذوي في البلاد وتحسينه. وقد أدى النمو السكاني، وقاعدة الموارد الطبيعية الشحيحة والهشّة المستخدمة لإنتاج الغذاء، وندرة المياه الشديدة، والأراضي المتدهورة والهامشية، وحوادث الجفاف المتكررة، والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية إلى تشكيل عوائق هيكلية كبيرة وطويلة الأجل من شأنها أن تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والوصول الفعال إلى مصادر التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، شكّل الصراع وانعدام الأمن المدني في البلدان المجاورة أيضاً تحديات خطيرة أمام حركة التجارة والأمن الغذائي في الأردن. كما أدى التدفق المرتفع للاجئين الذي يحدث نتيجة للأزمة التي طال أمدها في سوريا إلى زيادة حدة المشكلة وتأثيرها على كل من البنية التحتية المستخدمة لتوريد الأغذية وتوزيعها، الأمر الذي قد أدى بدوره إلى زيادة الأسعار المحلية. ١٠٨.

وتعدّ هذه التحديات ذات طبيعة هيكلية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل السكان الأردنيين معرضين بشدة لتقلبات داخلية وخارجية في أسعار المواد الغذائية والمستلزمات الأساسية وخطوط الإمداد. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، تقوم الحكومة الأردنية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، بصياغة استراتيجية وطنية للأمن الغذائي من شأنها ضمان الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات. ويسعى ذلك إلى زيادة تعزيز مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة التي سيتم في خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقبلة. وكذلك، ستسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز أوجه التصدي لمخاطر وأبعاد الأمن الغذائي المختلفة والعمل كأداة سياسية هامة من شأنها المساهمة في اعتماد نهج متعدد القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء المملكة. ١٠٩.

- | | |
|-----|---|
| ١٠٤ | تسعى مبادرات اعتماد وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في لندن خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى معالجة هذا الأمر، إلا أنه لا يزال من السابق لأوانه قياس فعالية هذا النهج المعتمد |
| ١٠٥ | ص.٤، التقرير الوطني الثالث عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، سبتمبر ٢٠١٤ |
| ١٠٦ | خريطة منظمة الأغذية والزراعة للجوع لعام ٢٠١٥ الواردة في الصفحة ٤ من مسودة التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية |
| ١٠٧ | ص.٤٦، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٥، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي |
| ١٠٨ | ص.١٨، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية) |
| ١٠٩ | ص.١٨، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية) |



الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في الأردن

يواجه الأردن تحدياً مزمناً متمثلاً في جوانب «سلسلة التوريد» المختلفة الخاصة بالأمن الغذائي، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناقشات والاستنتاجات المستخلصة من القسم المخصص لـ «كوكب الأرض»، والمبين في الركيزة 4 أدناه:

- تجمع علاقة وثيقة بين غايات الهدف المتمثل في «القضاء التام على الجوع» والقسم الخاص بـ «كوكب الأرض» المبين أدناه، فضلاً عن قضايا التخطيط لأوجه استخدام الأراضي التي نوقشت في القسم المخصص لـ «المؤسسات القوية». فبالمقارنة مع معظم البلدان الأخرى، يتمتع الأردن بموارد طبيعية ضعيفة، تشمل الأراضي ومصادر المياه. وبالإضافة إلى ذلك، شهد الأردن تدهوراً لقاعدة موارده الطبيعية المتاحة. ويعود بعض من تلك الظواهر إلى عدم الكفاءة في الإدارة والبعض الآخر لمشكلة التصحر الطبيعية وتزايد آثار تغير المناخ. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور أوجه تنافس ونزاع، وذلك لأن أعداد أكبر من السكان يحاولون الاستفادة من الإمدادات الغذائية، وفي بعض الحالات كسب المعيشة من قاعدة موارد باتت متقلصة.

● ولا يتمتع القطاع الزراعي المحلي بالقدرة إلا على توفير ١٠ في المئة من الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان. وذلك يعني أن المملكة تعتمد بنسبة ٩٠ في المئة على استيراد المواد الغذائية الأساسية. وفي المقابل، يعدّ البلد معرضاً، وبشدة، لزيادة في أسعار الغذاء العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على أسعار السوق المحلية ويؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات الوطني. ولا يعدّ القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للإنتاجية أو العمل، وكذلك لا يطمح الأردنيون، وبشكل خاص، للعمل في هذا القطاع. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة المحلية، فلا يزال القطاع الزراعي يعتمد على العمالة المهاجرة.

● ثمة صلة طبيعية بين الأراضي الزراعية والغذاء والماء. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي هو المستهلك رئيسي للمياه، الأمر الذي يشكل سبباً أساسياً آخرًا للمخاطر وانعدام الأمن. وعلى الرغم من كونه في المرتبة الرابعة من بين أكثر الدول التي تواجه مشكلة شحة المياه في العالم، شهد الأردن عقود من نقص الاستثمار في قطاع المياه. وقد أدى ذلك، وبدوره، إلى تطوير نظام غير محدث وفعال لتوزيع المياه تطفى عليه أوجه التسرب، والسرقة، والاستهلاك المفرط، ومستويات الدعم المقدم غير الملائمة.

● تتمثل بعض هذه المخاوف أيضاً في إمكانية بذل المزيد من الجهود للمضي قدماً في تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة المعني بضمّان «الاستهلاك المسؤول»، لا سيما المتعلق بالمياه، بما في ذلك ما يترتب عنه من تأثيرات محتملة على الأسر والمستخدمين الصناعيين والزراعيين.

● تشكّل عادات استهلاك الأغذية سبباً آخرًا يكمن وراء أوجه النقص الغذائي وآثارها الصحية، حيث يستهلك الأطفال والشباب المزيد من الوجبات السريعة غير الصحية والمشروبات الغازية. لذلك، يعدّ من الضروري التركيز، وبشكل أكبر، على مراقبة جودة الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، تعدّ عادات التدخين مضرّة، وعلى نحو خطير، بالصحة.

● لا بدّ من وقف انتشار المناطق الحضرية على الأراضي الزراعية لضمان الاستدامة، وذلك نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية وقلة توافرها (التي باتت تشكّل ٧,٨ في المئة من مساحة الدولة) وأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي وتمكين الاقتصاد الريفي من الازدهار. وبالتالي، لا بدّ من تعزيز أطر السياسات وإجراءات الإنفاذ الرامية إلى منع التوسّع غير المخطط له في المناطق الحضرية على حساب الأراضي الزراعية.

● وبشكل عام، يرتبط الأمن الغذائي أيضاً بإمكانيات الوصول الاقتصادي، فضلاً عن عوامل أخرى كمستويات التعليم والوضع الاجتماعي للأسرة. وتعتبر هذه العوامل الكامنة أساسية وهامة تتطلّب تدابير أكثر توجّهاً واستهدافاً للتمكّن من الحدّ من الفقر.



الصحة الجيدة والرفاه

في ما يتعلق بصحة السكان، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة يعدّ ثابتاً، بحيث بلغ ٧٤,٤ سنة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٣ (بحيث ارتفع المعدل بالنسبة للذكور من ٧٠,٦ سنة في العام ٢٠٠٦ إلى ٧٢,٤ سنة في العام ٢٠١٣ ومن ٧٢,٤ سنة بالنسبة للإناث في العام ٢٠٠٦ إلى ٧٦,٧ سنة في العام ٢٠١٣). ١١٠

كما أحرز الأردن تقدماً كبيراً في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٣. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٦ في المئة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، من ٣٧ إلى ١٩ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ طفل في العام ٢٠١٣.

١١٠ استراتيجية قطاع الصحة الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٠)

١١١ مستويات واتجاهات وفيات الأطفال. تقرير العام ٢٠١٤. التقديرات التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتقدير وفيات الأطفال. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للطفولة؛ ٢٠١٤ (http://www.childmortality.org/files_v19/download/unicef-2013-child-mortality-report-LR-10_31_14_195.pdf). ص٥، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ويمثل معدل وفيات المواليد الجدد ٦٦ في المئة من إجمالي حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة في الأردن. وتتمثل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء وفاة الأطفال دون سن الخامسة في عدوى الجهاز التنفسي الحادة (١٠,٠٪)، والخداج (٢٨,٠٪)، والمضاعفات المرتبطة بالولادة (١٠,٠٪)، والشذوذ الخلقي (٢٣,٠٪). وقد بلغ معدل وفيات المواليد الجدد ١١,٢٪ (لكل ١,٠٠٠ مولود حي خلال العام ٢٠١٣). وبالتالي، ترتبط أوجه عدم المساواة هذه بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي للأم، حيث تصل حالات وفاة الأطفال إلى ١٥ حالة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية بين أوساط النساء الحاصلات على تعليم عالي مقارنةً بما يبلغ عدده ٢٥ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية بالنسبة للنساء الحاصلات على تعليم ابتدائي فحسب. ويرتفع هذا المعدل بحوالي ثلاثة أضعاف تقريباً بين أوساط الشريحة الاجتماعية الأكثر فقراً عنه بين الأغنياء، حيث يصل إلى ٢٩ و ١١ حالة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية على التوالي ١١٢.

ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ثلاثة أضعاف تقريباً بين أوساط أكثر الأسر فقراً (٢٩ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية)، عنه بأكثرها ثراءً (١١ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية). وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان الأردن يعيشون في مناطق حضرية، إلا أن التباين الجغرافي في النتائج المستخلصة حول صحة الطفل لا يزال يشكل مصدر قلق في هذا الشأن ١١٣. وبالتالي، من الملاحظ أن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة أعلى في جنوب الأردن (٢٦ حالة لكل ١,٠٠٠ ولادة) عنها في الشمال (١٩ حالة لكل ١,٠٠٠ ولادة) والمناطق الوسطى (٢٠ حالة لكل ١,٠٠٠ ولادة)؛ وتختلف أيضاً حسب المحافظة لتتراوح بين ١٦ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية في عجلون و ٣١ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ ولادة حية في الطفيلة.

وفي السياق نفسه، ارتفعت نسبة التغطية بعمليات التطعيم في الأردن بحوالي ٧٪، أي من ٨٧٪ من الأطفال الذين تم تلقيحهم بالكامل خلال العام ٢٠٠٧ إلى ٩٣٪ خلال العام ٢٠١٢. وكذلك، تم تلقيح ٩٤٪ من الأطفال ضد الحصبة، بمن فيهم من الأطفال الذين تلقوا إما اللقاح ضد الحصبة أو الحصبة، والنكاف، والحصبة الألمانية. وكانت نسبة التغطية بعمليات التطعيم من خلال الجرعات الأولى والثانية من اللقاح الثلاثي ضد الدفتيريا، والسعال الديكي، والكزاز أعلى قليلاً (أي بحوالي ٩٩٪ لكليهما) عنها من الجرعة الثالثة للقاح نفسه (٩٨٪). وكثيراً ما يتم إعطاء اللقاح الثلاثي ضد الدفتيريا، والسعال الديكي، والكزاز واللقاح ضد شلل الأطفال في الوقت نفسه، للاستفادة من تغطية مماثلة لهما. وقد أظهر مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام ٢٠١٢ أن ٣٢٪ من الأطفال دون سن الخامسة يعانون فقر الدم و ٨٪ و ٢٪ منهم يعانون التقرم والهزال على التوالي، في حين يعاني ٣٪ و ٤٪ منهم نقصاً وزيادة في الوزن على التوالي ١١٤.

وكدليل على نجاح برنامج التحصين في الوصول إلى جميع المجموعات السكانية الفرعية، تعد أوجه التغطية بعمليات التطعيم مرتفعة بغض النظر عن الخصائص الأساسية للسكان. ومع ذلك، تعد نسبة بطاقات التطعيم المقدّمة (والبالغة ٨٠٪) أقل خلال العام ٢٠١٢، وذلك بالمقارنة مع بيانات مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٩٠٪. وبالتالي، من الملاحظ أن نسبة التغطية بعمليات التطعيم هي أقل بين أوساط الأطفال الذين يولدون بعد خمسة أولاد أو أكثر. وكذلك، تعد هذه النسبة قليلة أيضاً بين أوساط الأطفال الذين يولدون في الجنوب والبادية.

ومن الناحية الجغرافية، تتراوح نسبة التغطية بعمليات التطعيم بين ٧٩٪ من الأطفال في معان و ٩٦٪ منهم في جرش والزرقاء. ويخضع أطفال الأمهات غير المتعلمات لتغطية أقل نسبياً بعمليات التطعيم (٧٠٪)، وذلك بالمقارنة مع أطفال الأمهات الحاصلات على تعليم ابتدائي أو أعلى منه (٩٤-٩٥٪). وكذلك، تظهر أيضاً اختلافات في التغطية بعمليات التطعيم من حيث نسب الثروات التي تتمتع بها الأسر. وبالتالي، من المرجح أن يكون الأطفال في أشد الأسر فقراً أقل عرضة للتطعيم (٨٩٪)، في حين أن الأطفال الذين يعيشون في الأسر المتوسطة الثروات هم الأكثر احتمالاً لتلقي اللقاحات الضرورية بالكامل (٩٧٪).

١١٢	مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن ٢٠١٢
١١٣	مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن ٢٠١٢
١١٤	استراتيجية قطاع الصحة الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٠)
١١٥	مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن ٢٠٠٧

ويسعى الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحسين صحة الأمهات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين العامين ١٩٩٩ و٢٠١٥، وبالتالي، ضمان استفادة الجميع من أبرز مقومات الصحة الإنجابية. وبالفعل، انخفضت نسبة وفيات الأمهات خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١٣ من ٨٦ إلى ٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية. وفي دراسة أجراها المجلس الأعلى للسكان في الأردن (٢٠٠٨-٢٠٠٧)، بلغت نسبة وفيات الأمهات ١٩ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ ألف ولادة حية. وتجرى حالياً عملية للتحقق من هذا الاختلاف.

وفي ما يتعلق بإمكانيات الاستفادة من مقومات الصحة الإنجابية، تتلقى جميع النساء تقريباً (أي حوالي ٩٩٪ منهن) في الأردن الرعاية المهنية السابقة للولادة، بحيث تتاح لهن الفرصة للولادة في إحدى أبرز المرافق الطبية، بحيث يتم ذلك على أيدي طبيب مختص لكل ثلاث من أربع حالات. وتجدر الإشارة إلى أن ٧٦٪ من النساء يقمن بسبع زيارات أو أكثر لقسم رعاية ما قبل الولادة خلال فترة الحمل. وقد وصل معدل الرعاية ما بعد الولادة المقدم للأم خلال أول يومين بعد الولادة إلى ٨٢٪ خلال العام ٢٠١٢. وتعدّ هذه النسبة أعلى بين أوساط النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٤٩ سنة، وكذلك بين الأمهات اللواتي يلدن للمرة الأولى، والنساء في المناطق الريفية في المنطقة الجنوبية والعقبة، والنساء الحاصلات على تعليم عالي، والنساء اللواتي يتمتعن بثروات كبيرة.

كما أنه من المرجح أيضاً أن تستفيد النساء الحوامل بطفلهن الأول من جميع مكونات الرعاية السابقة للولادة تقريباً، وأن تكون النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى قد خضعن لجميع الفحوصات الروتينية تقريباً، وذلك بالمقارنة مع النساء الحاصلات على تعليم أقل مستوى. وتلقى نسبة أعلى من النساء اللواتي يتمتعن بثروات كبيرة رعاية شاملة قبل الولادة، وذلك بالمقارنة مع تلك اللواتي ينتمين إلى شرائح أخرى من المجتمع. وكانت النساء في المناطق الحضرية أكثر عرضةً من النساء الريفيات للحصول على رعاية شاملة قبل الولادة والاستفادة من مزاياها. في حين تعدّ النساء المقيمات في الجزء الأوسط من الأردن وضمن المناطق غير البادية الأكثر عرضةً للاستفادة من مخططات الرعاية شاملة السابقة للولادة، وذلك بالمقارنة مع النساء في المناطق الشمالية والجنوبية وفي البادية.

وهذا ليس هو الحال بالنسبة للنساء الضعيفات وذات المستوى التعليمي المنخفض واللواتي ينتمين إلى فئات سكانية أخرى، فهذه الخدمات لا تقدّم بصورة شاملة على الإطلاق لجميع فئات المجتمع المعنية. ولا تحظى جميع النساء بفرص متساوية للحصول على خدمات الرعاية ما قبل الولادة والاستفادة منها. أمّا بالنسبة للأمهات غير المتعلّقات، فهنّ أكثر احتمالاً بـ ١٢ مرة بالأقلّ يقمن بأي زيارات رعاية ما قبل الولادة من الأمهات اللواتي قد حظين بتعليم متوسط. وفي السياق نفسه، تبرز أوجه عدم مساواة بين أوساط اللاجئات السوريات المسجلات، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى الاستنتاج أن نصف النساء الحوامل في مخيم الزعتري و ٣٠ في المئة فقط من اللاجئات الحوامل في المجتمعات المضيفة قد تلقين رعاية ما قبل الولادة.

ومن الجدير بالذكر بأن انخفاض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع قد تحقق، ١١٦ وذلك على الرغم من أن الأرقام الأخيرة هي مستمدة من الدراسات المعنية التي تمّ إجراؤها خلال العام ٢٠٠٧ وبالتالي، لا بدّ من التحقق منها. وتشير الأرقام الأخيرة التي نشرتها الأمم المتحدة أن معدل وفيات الأمهات قد بلغ ٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية، ١١٧، في حين تشير الحكومة إلى أن المعدل نفسه بلغ ١٩,١ فقط. ١١٨ ويلزم الأردن، في إطار خطة وزارة الصحة الاستراتيجية للفترة الممتدة بين ٢٠١٣ و٢٠١٧، في مواصلة السعي من أجل تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال خفض معدل وفيات الأمهات إلى ١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية.

وفي المقابل، ارتفع معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل إلى ٦١٪ في الوقت الذي تمّ في خلاله قياسها أخيراً، إذ سجل ارتفاعاً ملحوظاً من ٤٠,٢٪ في العام ١٩٩٠، إلا أنه لا يزال من المفترض بذل جهود إضافية للوصول إلى الهدف الذي تنصّ عليه الأهداف الإنمائية للألفية البالغ ٦٥,٨٪.

ومن أجل الاستفادة من الفرص السكانية المتاحة، يلتزم الأردن بالحدّ من معدل الخصوبة الكلي، الذي انخفض من ٤,٥ في العام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢ في العام ٢٠١٣، إلا أنه لا يزال يعتبر من أعلى المعدلات السائدة في المنطقة. وبالتالي، تسعى الحكومة لتحقيق ذلك من خلال بذل مجموعة من الجهود الوطنية الجماعية التي من شأنها المساهمة في تحسين سبل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية ومبادرات تنظيم الأسرة وتحسين جودتها. غير أنه يعدّ من الضروري بذل المزيد من الجهود لضمان إتاحة المزيد من الطرق التي من خلالها يتمّ اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة للسكان، بحيث تغطي كافة المسائل المتعلقة بالزواج، والإنجاب، والصحة الإنجابية.

١١٦ اتجاهات وفيات الأمهات: ١٩٩٠ إلى ٢٠١٣ تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي وشعبة السكان بالأمم المتحدة.

جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤ (http://www.childmortality.org/files_v19/download/unicef-2013-child-mortality-report-LR-10_31_14_195.pdf)

١١٧ الجدول ه، ص ٦، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٨ ص ١٤٥، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

وفي حين تكاد المعرفة بالمتطلبات الأساسية لتنظيم الأسرة أن تكون شاملة في الأردن، إلا أن ٣١,٥ في المئة فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً قد سمعوا عن الصحة الإنجابية. وبالتالي، لا بد من بذل المزيد من الجهود لاستهداف هذه الفئة العمرية المحددة. وعلى الرغم من هذا التناقض الظاهري، فإن نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسيلة منع الحمل تبلغ ٦١٪ من المتزوجات حالياً، بحيث أن ٤٢٪ و ١٩٪ منهن يستخدمن وسائل حديثة وتقليدية على التوالي. ويعدّ اللولب الأسلوب الحديث الأكثر استخداماً على نطاق واسع (٢١٪)، تليه حبوب منع الحمل والواقى الذكري.

وبشكل عام، ازدادت أوجه استخدام أي وسيلة لتنظيم السرة بين النساء المتزوجات حالياً زيادةً كبيرة خلال العقدين الأخيرين، بحيث ارتفع هذا المعدل من ٤٠٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٥٦٪ في العام ٢٠٠٢، وثم إلى ٥٩٪ في العام ٢٠٠٩، وأخيراً إلى ٦١٪ في عام ٢٠١٢. ومنذ العام ١٩٩٧، كانت هذه الزيادة ثابتة، وليس على النحو الذي لطالما كانت عليه دائماً. وبين العامين ١٩٩٧ و ٢٠١٢، ازداد معدل استخدام وسائل منع الحمل بنسبة ١٥٪ فقط ١١٩. وكما هو متوقع، فإن استخدام وسائل منع الحمل يزيد، وبشكل مطرد، مع المستوى التعليمي للمرأة، حيث يتراوح بين ٤٦٪ بين النساء غير الحاصلات على تعليم و ٦٥٪ بين النساء الحاصلات على تعليم ثانوي. غير أنه ينخفض إلى ٥٩٪ بين النساء الحاصلات على تعليم عالي. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن استخدام الأساليب التقليدية يزداد باطراد بالنظر إلى جميع المستويات التعليمية، إذ أن معدله يبلغ ١٤٪ بين النساء غير المتعلّمات ليصل إلى ٢١٪ بين النساء الحاصلات على تعليم عالي. وبالإضافة إلى ذلك، يرتفع معدل استخدام وسائل منع الحمل من ٥٨٪ بين النساء في الأسر الأشد فقراً ليصل إلى ٦٤٪ بين النساء في الشريحة الرابعة التي تتمتع بثروات محددة، وينخفض قليلاً إلى ٦٣٪ بين النساء اللواتي ينتمين لأسر غنية.

وفي هذا السياق، يفقر المراهقون والشباب إلى المعلومات المتاحة في هذا الشأن وإمكانات اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم. وقد ساهم في ذلك رفض إدخال التوعية في مجال الصحة الإنجابية في المدارس، إلى جانب عدم وجود خدمات صحية مصممة خصيصاً للمراهقين والشباب. كما يتعرّض الشباب أيضاً لخطر الحوادث، والمشاكل التغذوية، والتدخين، والمخدرات، وقرارات الزواج غير المدروسة.

وقد ازدادت حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل ملحوظ، وذلك فحاً للإحصاءات التي قدمتها إدارة حماية الأسرة. وقد تضاعف عدد الحالات المبلغ عنها في هذا الشأن خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧ و ٢٠١١.

ولا تزال الأمراض السارية مصدر قلق للشأن العام، ولا سيما مع ظهور بعض الأمراض التي تفاقمت بسبب الزيادة السكانية الكبيرة الناجمة عن الهجرة القسرية إلى الأردن من سوريا وأماكن أخرى في المنطقة منذ العام ٢٠١١ مجدداً. وقد كان لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للاجئين تأثيراً على الأردن على مختلف المستويات. وفي هذا الإطار، شهدت البلاد تفشياً للحصبة خلال العام ٢٠١٣، مما أثر على الأطفال السوريين والأردنيين والعراقيين، وكذلك حالات متزايدة من داء الليشمانيات الجلدي. ولا يزال خطر انتشار شلل الأطفال منذ اندلاع النزاع في سوريا (٢٠١٣) والعراق (٢٠١٤) قائماً، الأمر الذي من شأنه أن يلزم جميع بلدان المنطقة، بما فيها الأردن، على إجراء عدّة جولات من التحصين التكميلي.

وخلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، تمّ الإبلاغ عن حوالي ٣٤,٣١٤ حالة من الأمراض السارية بين أوساط اللاجئين السوريين؛ شكّل ٩٥٪ من بينها حالات إسهال. وكذلك، تمّ تشخيص المزيد من حالات الإصابة بالسل بين السوريين، بما في ذلك حالات مقاومة للأدوية المتعددة.

ومع ذلك، لا تزال معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة جداً، وبالتالي لا تشكل خطراً كبيراً على الأردن. وفقاً للتقرير المقدم حول التقدم المحرز في مجال الاستجابة للإيدز على الصعيد العالمي للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، لا يزال انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية منخفضاً في الأردن. وبالتالي، بلغ إجمالي عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، المسجلة بين العامين ١٩٨٦ و٢٠١٣، ١٠٢٦ حالة (٢٨٪ من الأردنيين و٧٢٪ من غير الأردنيين). في حين وصل العدد التراكمي للوفيات بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في نهاية العام ٢٠١٣ ١٠٧ حالة (٧٨٪ من الذكور و٢٢٪ من الإناث). وبلغ العدد التراكمي للحالات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المسجلة بين أوساط الأردنيين بحلول العام ٢٠١٣، ٢٨٣ حالة (٨٠٪ من الرجال و٢٠٪ من النساء). في حين وصل العدد الإجمالي لها إلى ١٩ حالة خلال السنة نفسها (٨٤٪ من الرجال و١٦٪ من النساء). وكان الأردن البلد الأول في المنطقة العربية الذي تبنى السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وعالم العمل في العام ٢٠١٣. وبالتالي، شكّل ذلك خطوة هامة تمّ اتخاذها لضمان استجابة وطنية شاملة وحماية الحقوق في العمل في الأردن.

ويشكل العبء المتزايد للأمراض غير السارية والإصابات مصدر قلق كبير وعائقاً أمام الوفاء بالالتزامات التي نصّ عليها إعلان الأمم المتحدة السياسي بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وخلال السنوات الأخيرة، شهد الأردن تحولاً ملحوظاً في هذا المجال باعتبار أن الأمراض غير السارية باتت تشكل سبباً رئيسياً للوفيات. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الأردن تغييراً في خصائصه الديموغرافية، لا سيما مع تزايد العبء على نظم وخدمات الرعاية الصحية الوطنية المقدّمة. وكذلك، تنتشر الأمراض غير السارية بين أوساط اللاجئين، في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف الرعاية الصحية الثانوية والثلاثية المقدّمة لهم.

وتشكل الأمراض غير السارية ٧٦ في المئة من إجمالي سبب الوفيات في الأردن، في حين من المقدّر أن مرض السكري مسؤول عمّا يصل إلى ٧ في المئة من عدد الوفيات، بعد أمراض القلب والأوعية الدموية (٣٥ في المئة)، والسرطان (١٥ في المئة) والإصابات الأخرى (١١ في المئة). ووفقاً للدراسات التي أجريت خلال العام ٢٠٠٩، يعزى ما يصل عدده إلى ٧٠٠ حالة وفاة سنوياً إلى نوعية الهواء ١٢١ المرتبطة بالانبعاثات الصناعية وحركة المركبات. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد، وذلك نظراً لزيادة مستويات تلوث الهواء والجسيمات في الغلاف الجوي. وتظهر الاستجابة الوطنية للأمراض غير السارية علامات تجزؤ ضمن القطاع الصحي، وذلك على مستويات الخدمات والحوكمة، بما في ذلك في مجال التخطيط والتنسيق بين أوساط المؤسسات الرئيسية المعنية ومجموعات الأمراض. وبشكل عام، يشارك عدد محدود من القطاعات، وبشكل منهجي في الاستجابة لأوجه الحد من الأمراض غير السارية.

وفي هذا الصدد، يزداد انتشار محددات السلوك غير الصحي، كتعاطي التبغ واتباع نظم غذائية غير الصحية، في الأردن وبالتالي، تساهم في زيادة حالات الإصابة بالأمراض غير السارية. وكذلك، تعدّ مبادرات التصدي للأمراض غير السارية ولأوجه سوء التغذية المزمن (إذ إن النقص في المغذيات الدقيقة يعدّ سبباً آخراً للأمراض غير السارية على المدى الطويل) والحدّ من عوامل الخطر السلوكية التي تشكل المحددات الرئيسية التي من شأنها التسبب بأمراض القلب والأوعية الدموية ومرض السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، من أولويات القطاع الصحي التي تسعى الحكومة للوفاء بمتطلباته ١٢٢.

وتشكل أوجه تعاطي التبغ تحدياً رئيسياً للصحة العامة في الأردن. فحوالي ١ من بين ٣ بالغين (٢٩٪) يدخنون السجائر، في حين أفاد ١ من بين ٥ (٢٠،٧٪) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاماً أنهم يدخنون الأرجيلة (والمعروفة أيضاً باسم الشيشة). وعلى الرغم من أن الذكور يدخنون السجائر أكثر من الإناث، إلا أن هذا الفرق القائم بين الجنسين يعدّ أقل وضوحاً بين أوساط الشباب. وفي الوقت الذي تظّل فيه السجائر الشكل السائد لمنتجات التبغ التي يستهلكها البالغون، إلا أن انتشار الأرجيلة يتزايد بين أوساط الشباب من الذكور والإناث على حدّ سواء. كما وتنتشر أيضاً أوجه التعرض للتدخين السلبي في المجتمع الأردني. وتشير تقديرات العام ٢٠١٠ أن ٦٨٪ من الرجال و٤٧٪ من النساء معرضين للتدخين السلبي. ومن بين أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاماً، أفاد أكثر من نصف عددهم (أي حوالي ٥١٪ منهم) بأنهم يتواجدون حول أشخاص يدخنون خارج منازلهم، في حين يعيش ٥٤٪ منهم في منازل يدخن فيها الآخرون بوجودهم. وفي العام ٢٠٠٧، ازداد معدل استهلاك التبغ حتى بين أوساط المهنيين المتخصصين في المجال الصحي. وفي هذا السياق، ينتمي ٤٤٪ من طلبة التمريض إلى فئة المدخنين الحاليين، وأكثر من ١٦٪ منهم يستهلكون منتجات التبغ الأخرى.

١٢٠ (WHO2014)

١٢١ http://www.who.int/quantifying_ehimpacts/national/countryprofile/jordan.pdf?ua=1

١٢٢ وزارة الصحة/منظمة الصحة العالمية ٢٠١٥ - الأردن ٢٠٢٥: رؤية واستراتيجية وطنية

١٢٣ دار عودة، ن.، بكري، ف.، العميري، م.، المشني، ح.، عمار، ح.، خريسات، أ. (٢٠١٠). تدخين النرجيلة بين أوساط طلاب الجامعات في الأردن: أوجه الانتشار والأهط

المعتمدة والمعتقدات، مجلة «هارم ريدكشن جورنال»

وقد أشارت منظمة الصحة العالمية ١٢٤ في تقريرها العالمي عن الوفيات الناجمة عن تعاطي التبغ لعام ٢٠١٢ أنه، وخلال العام ٢٠٠٤، كان التبغ مسؤولاً عن ١٢٪ من حالات الوفاة بين أوساط الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٣٠ عاماً في الأردن. وبالتالي، يعود سبب حوالى واحدة من بين كل ٨ حالات وفاة إلى تعاطي التبغ. وكان عدد الوفيات الناجمة عن التبغ أعلى بين أوساط الشباب (١٩٦ لكل ١٠٠,٠٠٠ رجل) عنه بين النساء (١٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ امرأة)، ما يعكس الفرق القائم بين الجنسين في هذا المجال. ١٢٥.

وتعزى معظم حالات الوفاة الناجمة عن التبغ إلى الأمراض غير السارية المزمنة، إذ بلغ معدلها حوالى ٣٥ حالة، وذلك بالمقارنة مع ذلك الخاص بالأمراض المعدية. ١٢٦. وضمن هذه المجموعة، تسبب التبغ بأمراض نفسية (٣٤٪ من مجموعة الوفيات)، والسرطان (١٨٪)، وأمراض القلب والأوعية الدموية (١٣٪). ١٢٧.

تعدّ السجائر من أكثر منتجات التبغ شعبيةً في الأردن، بحيث تمثّل أكثر من ٩٧٪ منها. فقد ارتفع معدل استهلاك الفرد الواحد من ٨٢٩ سيجارة في العام ٢٠٠٦ إلى ١,٣٧٢ سيجارة في العام ٢٠١٢، وذلك باستثناء الأعداد المهربة منها. ١٢٨. وفي السياق نفسه، أشارت التقارير التجارية أن حوالى ١٢٪ من السوق كان يخضع لعمليات تهريب هذا النوع من السلع في العام ٢٠٠٦. ١٢٩.

ولا تُتاح أيّ بيانات حديثة عن انتشار الأمراض النفسية في الأردن. ومع ذلك، تمثّل الاضطرابات النفسية ١٣٪ من إجمالي أوجه هذه الأمراض. وبالتالي، تمنع الاعتقادات التي تبناها المرضى إزاء هذا النوع من الأمراض من اللجوء إلى العلاج الضروري لهم وبالتالي، تساهم في توسيع الفجوة القائمة بين الخدمات المقدّمة في هذا الشأن.

وتعدّ الخدمات المقدّمة في مجال رعاية الصحة النفسية في الأردن محدودةً إلى حدّ ما، وكذلك تعتمد، وبشكل أساسي، على الرعاية الصحية الثلاثية المرتفعة التكلفة المتاحة في المستشفيات المتخصصة في معالجة الأمراض النفسية، بدلاً من اللجوء إلى الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المجتمعية الأولية ذات التكلفة المعقولة. وكذلك، تفتقر المملكة أيضاً إلى خدمات الصحة النفسية المتخصصة في معالجة الأطفال والمراهقين. ويغطي نظام الرعاية الصحية الأولية مختلف عناصر المجتمع الأردني ليشمل جميع المحافظات، بما في ذلك المناطق الطرفية. ومع ذلك، لا تُعدّ الرعاية الصحية النفسية مدمجة، وبشكل جيد، ضمن مجموعة الخدمات التي يقدمها.

ومن خلال برنامج العمل بشأن سد الثغرات في مجال الصحة النفسية، قامت منظمة الصحة العالمية بدعم ٤٥ مركزاً للرعاية الصحية الأولية قائم في ٩ محافظات أردنية (بما في ذلك في شمال البلاد في إربد والمفرق وجرش وعجلون، وفي وسطه في عمان والزرقاء والبلقاء، وفي جنوبه في الطفيلة ومعان والكرك)، يعمل فيها حوالى ١٨٠ موظف متخصص في هذا المجال. وتشهد المملكة أيضاً ندرةً في الموارد البشرية المتخصصة في المجال الصحي، بما في ذلك الأطباء وطواقم التمريض، بحيث لا تتعدى نسبة الأطباء النفسيين والمرضى لكل ١٠٠,٠٠٠ فرد من السكان الـ ١٠ أطباء و٠,٠٠٤ ممرض على التوالي. وعادةً لا تغطي مخططات التأمين في القطاع الخاص العلاجات المترتبة عن الأمراض النفسية، ما يزيد الأمر تعقيداً. ١٣٠.

وقد كشف تقييم احتياجات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للنازحين السوريين في الأردن ١٣١ أن ١٣,٣٪ فقط من السوريين الذين يعانون مشاكل في صحتهم النفسية يتلقون الدعم اللازم لمعالجتها. وقد أوضحت الدراسة أيضاً أن النازحون السوريون في الأردن يواجهون مجموعة متنوعة من مشاكل الصحة النفسية والاجتماعية، بما في ذلك الضغوط العصبية والحزن والخوف والغضب والعصبية وعدم الاهتمام واليأس. وفي شهر حزيران/يونيو ٢٠١٦، استكملت منظمة الصحة العالمية عملية وضع خارطة طريق لتحليل وضع الصحة النفسية في الأردن، وتعمل حالياً، وبالتعاون مع وزارة الصحة والشركاء المعنيين في هذا المجال، على تحديث خطة العمل الوطنية المعنية بالصحة النفسية المعتمدة داخلياً.

١٢٤	منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩)، المسح العالمي للشباب والتبغ ٢٠٠٩ في الأردن، جنيف: منظمة الصحة العالمية
١٢٥	منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)، تقرير منظمة الصحة العالمية العالمي: الوفيات الناجمة عن التبغ، جنيف: منظمة الصحة العالمية
١٢٦	المسوحات الديموغرافية والصحية في الأردن لعام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢
١٢٧	المسح العالمي لطلبة المهن الصحية لعام ٢٠٠٧ في الأردن، منظمة الصحة العالمية
١٢٨	إريكسن، م، ماكاي، ج، روس، هـ. (٢٠١٢)، أطلس التبغ، نيويورك، نيويورك: المؤسسة العالمية لصحة الرئة، جمعية السرطان الأمريكية
١٢٩	مجموعة إي آر سي، المسح العالمي للسجائر (٢٠٠٩)
١٣٠	استراتيجية قطاع الصحة الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٠)
١٣١	منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة، الهيئة الطبية الدولية، شبكة الصحة العامة شرق البحر الأبيض المتوسط (امفيت)، ٢٠١٤

وفي ما يتعلق بمسائل الإعاقة واستناداً إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠١٠ والتقارير الصادرة عن الإسكوا وجامعة الدول العربية، بلغت نسبة انتشار حالات الإعاقة في الأردن ١,٩٪ من مجموع السكان في العام ٢٠١٠. واعتماداً على تقديرات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، يعاني حوالي ١٥٪ من سكان العالم عجزاً ما، ليشكلوا بالتالي نسبةً منخفضةً نظراً لانتشار عوامل الخطر وأسباب الإعاقة المختلفة على نطاق واسع في المملكة. ومن الممكن تفسير ذلك، من خلال استخدام بيانات التعداد لقياس العجز، هذا وإلى جانب عوامل أخرى تتمثل في بصمة العار الاجتماعية التي من شأنها أن تثني الناس عن الإعلان عن إعاقتهم وبالإبلاغ عنها، ما يدل على معدل الانتشار المنخفض هذا. وفي ما يتعلق بنوع الإعاقة، تعود أسباب ١٨,٢٪ من الحالات التي تم تشخيصها إلى مشاكل في الحركة، في حين ١٥,٩٪ و ١٥,٥٪ و ٧,٦٪ و ٦,١٪ من الحالات الأخرى قد نتجت عن فقدان الرؤية ومشاكل بدنية وصحية وإعاقات متعددة ومشاكل نفسية على التوالي.

وعلاوةً على ذلك، يعدّ نطاق تنفيذ الاستراتيجية المعنية بمعالجة مشاكل الإعاقة محدوداً. وتتمثل المشكلة الكبرى في استمرار استناد تعريف الإعاقة في الأحكام القانونية والسياسات إلى وجهات النظر الطبية والخاصة بالرعاية الاجتماعية، بدلاً من الانتقال إلى اعتماد نموذج قائم على مبادئ حقوق الإنسان والحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه من المهم جداً أن تسعى منهجيات جمع البيانات، لا سيما التعدادات، إلى صياغة بيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر دقةً وتفصيلاً وقابليةً للمقارنة، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

ويتمتع الأردن بواحد من أحدث النظم الصحية في الشرق الأوسط، إلا أنه يعاني مشاكل التجزؤ. وبالتالي، يضمّ ثلاثة قطاعات رئيسية تتمثل في القطاع العام والقطاع الخاص والجهات المانحة. ويتألف القطاع العام من برنامجين رئيسيين عامين من شأنهما تمويل وتقديم الرعاية الصحية اللازمة، ويتمثلان في وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية الأردنية. وتشمل البرامج العامة الأصغر نطاقاً عدداً من البرامج الجامعية، كتلك التي يتولى مستشفى الجامعة الأردنية في عمان ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي في إربد مهمة وضعها.

ويتمتع كل قطاع من القطاعات الفرعية للرعاية الصحية بنظام التمويل وتقديم الخدمات الخاص به، ممّا يعكس قدرته الهائلة على تلبية كافة المتطلبات عبر هذه القطاعات. وتتمثل أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه جميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية في الأردن في ظهور مشاكل متعلقة بإمكانيات الوصول الفعّال إلى الخدمات وازدواجيتها، وضعف التنسيق بين مقدمي الخدمات الرئيسيين، وعدم تنظيم القطاع الخاص، ومحدودية برامج تحسين الجودة المتاحة، وعدم كفاية نظام المعلومات الصحية.

وفي الأردن، يعدّ نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة مرتفعاً عند مقارنته بالبلدان الأخرى المتوسطة الدخل. وقد انخفض حجم الإنفاق الصحي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من ٩,٥٢٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ٧,٥٨٪ في العام ٢٠١٢، ليعود إلى الارتفاع مجدداً إلى ٧,٨٩٪ خلال العام ٢٠١٣. وكذلك، يعدّ الإنفاق العام على الصحة أيضاً مرتفعاً ١٣٢.

وعلاوةً على ذلك، ارتفع معدل الإنفاق من الجيب على الصحة من ٢٦٪ من إجمالي الإنفاق الصحي في العام ٢٠١٢ إلى ٢٨,٨٪ خلال العام ٢٠١٣، ممّا يعرّض شريحةً معينةً من السكان لخطر الفقر. وفي المقابل، انخفضت نسبة الإنفاق على الأدوية من إجمالي الإنفاق الصحي من نحو ٣٦٪ خلال العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢٦,٧٥٪ و ٢٦,٦٪ في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي. في حين بلغ معدل الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية الثانوية في المستشفيات حوالي ٧٥,٥٪ من إنفاق القطاع العام. وبالتالي، يتطلّب انخفاض حصة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية زيادةً للمخصصات المقدّمة في هذا الإطار.

وتؤدي مبادرات توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية لمئات الآلاف من الوافدين الجدد إلى تضاقم أوجه الضعف في القطاعات المحرومة من السكان، وبالتالي، تساهم في الحدّ من حصولهم على الخدمات الأساسية في المحافظات الأكثر تضرراً من الأزمة. وقد تأثر القطاع الصحي بشكل خاص من ذلك، حيث نشأت تكاليف إضافية متكبدة إزاء أزمة اللاجئين السوريين تقدّر بأكثر من ٥٣٢ مليون دولاراً أمريكياً خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٨. ١٣٣

وفي السياق نفسه، توقف اللاجئون السوريون عن تلقي الرعاية الصحية المجانية منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٤، وذلك بسبب قيود التمويل المفروضة في ظل الأوضاع الراهنة. ونتيجة لذلك، تضاعفت نسبة السوريين الذين يعانون أمراض غير سارية والذين لم يتمكنوا من الحصول على الأدوية أو الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة لهم من ٢٤ في المئة في العام ٢٠١٤ إلى ٥٨ في المئة خلال العام ٢٠١٥، ويعود ذلك

إلى عدم القدرة على الدفع مقابل الاستفادة من هذه الخدمات. ١٣٤ وبالتالي، تدعم مبادرات التمويل الإنساني الحالية إمكانيات الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية المقدمة في إطار الرعاية الأولية والثانوية.

ولا يزال وصول اللاجئين المتواصل إلى الأردن يتزايد باستمرار، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الأعباء المتراكمة على النظام الصحي الوطني وإعاقة قدرته على تقديم الخدمات الصحية الضرورية. وفي هذا الإطار، حدد تقييم جوانب ضعف قطاع الصحة الحاجة إلى إضافة ٢،٨٨٦ سرير جديد في المستشفيات و ٢٢ مركزاً صحياً شاملاً في الأردن، فضلاً عن زيادة القدرة الاستيعابية للأسرة والمراكز الصحية الشاملة المطلوبة بنسبة ٦٩٪ و ٨٣٪ على التوالي، وذلك للتمكن من التعامل مع الآثار المترتبة عن إدماج اللاجئين ضمن النظام الصحي.

وكذلك، يظهر نقص في الموارد البشرية المتخصصة في المجال الصحي أوجه توافر متغيرة، لا سيما بين أوساط طاقم التمريض وفي التخصصات الطبية، في جميع أنحاء البلاد. وفي هذا السياق، ساهم تقييم جوانب ضعف قطاع الصحة في تحديد الحاجة إلى ١،٠٢٢ طبيب إضافي و ٢،٠٣١ ممرض في الأردن، وذلك من خلال توافر ٨٨٪ و ٩٠٪ من القدرات الإضافية اللازمة لمواجهة العبء الإضافي الذي يفرضه وصول اللاجئين وعملية إدماجهم ضمن النظام الصحي القائم. ١٣٥

وعلى الرغم من تمتع الأردن بنسبة عالية من الموظفين المتخصصين في المجال الصحي من ذوي الكفاءات العالية، إلا أن أعدادهم قد تأثرت بتداعيات الأزمة السورية. فقد انخفضت نسبة الأطباء لكل ١٠،٠٠٠ نسمة من ٢٨،٦ قبل الأزمة السورية إلى ٢٣،٤ بعدها، في حين انخفضت نسبة الممرضات من ٤٤،٨ إلى ٣٦،٦ خلال الفترة نفسها. ١٣٦

منذ أكثر من ثلاثة عقود، بات الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة هدفاً استراتيجياً تسعى جميع الحكومات المتعاقبة في الأردن على تحقيقه. وقد تم مؤخراً وضع رؤية واستراتيجية وخارطة طريق لضمان التغطية الصحية الشاملة بحلول العام ٢٠٢٥ من قبل فرقة عمل مخصصة بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، أظهرت نتائج التعداد العام للسكان ٢٠١٥ أن نسبة تغطية التأمين الصحي وصلت إلى ٥٥٪ بين السكان و ٦٨٪ بين أوساط المواطنين الأردنيين.

ويستفيد جميع المواطنين من الخدمات المقدمة والمدعومة من وزارة الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر وزارة التنمية الاجتماعية التأمين الصحي للمواطنين الفقراء. كما تساهم وزارة الصحة في تأمين الأدوية الباهظة الثمن مجاناً للمرضى الذين يعانون حالات طبية معينة (مثل بعض الأمراض المعدية، والسرطان، وأمراض الكلى، والسل، والإيدز، والإدمان على الكحول والمخدرات)، وذلك بغض النظر عن قدرتهم على الدفع. ومن الممكن للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات الاستفادة من مخططات التأمين الصحي المجاني. وفي الوقت نفسه، يحق للنساء الحوامل والمسنين الحصول على التأمين الصحي المقدم من الحكومة مقابل تسديد أقساط مدعومة.

وتعاني نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي تداعيات الإنفاق المرتفع على الصحة، الأمر الذي، وفقاً لما تم ذكره أعلاه، من شأنه أن يساهم في إدخالهم دائرة الفقر. وفي هذا الإطار، لم يرق الأردن بعد بوضع نظام قياسي للحد من أوجه الفقر والضعف، كما أنه لم يجر أيضاً أي اختبار متخصص لتحديد الإمكانيات التي يتمتع بها الفقراء، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين فرص حصولهم على خدمات الرعاية الصحية والاستفادة منها. وبالتالي، يعدّ من الضروري تحسين أوجه اختبار الإمكانيات وتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحي لضمان الوصول إلى الفقراء، بما في ذلك القوة العاملة، وذلك من أجل تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والاستفادة منها. ١٣٧

وفي ما يتعلق بالجودة وعلى الرغم من بذل جهود هائلة من أجل إدراج المزيد من التسهيلات ضمن برنامج الاعتماد، لا يزال هناك نقص قائم في الموارد المالية اللازمة لتشمل المزيد من المراكز الصحية العامة وبرامج المستشفيات، فضلاً عن الافتقار إلى المبادئ التوجيهية والبروتوكولات السريرية الوطنية، هذا وبالإضافة إلى التفاوت القائم في جودة الخدمات الصحية المقدمة في القطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية المختلفة. ١٣٨

١٣٤ وفقاً لخطة الاستجابة الأردنية، ٨٦ في المئة من اللاجئين يعيشون تحت خط الفقر الأردني.

١٣٥ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقييم جوانب ضعف قطاع الصحة، ٢٠١٥

١٣٦ تأثير الأزمة السورية على قطاع الصحة في الأردن: التحديات والسياسات الصحية المقترحة، مؤتمر حول «اللاجئون السوريون في الأردن: سؤال المجتمع والإعلام»، معهد

الإعلام الأردني بالتعاون مع معهد الصحافة النرويجي، البحر الميت: ٢٠١٤/١٢/٠٨

١٣٧ ص. ٣٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

١٣٨ وفقاً لخطة الاستجابة الأردنية، يعيش ٨٦٪ من اللاجئين تحت خط الفقر الأردني.

الأسباب الكامنة وراء سوء الصحة في الأردن

- على الرغم من التحسينات التي شهدتها بعض مجالات التي تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال انعدام المساواة في مؤشرات صحة الأم والطفل قائماً. وبالتالي، لا بد من التمكن من الحفاظ على النتائج المحققة وتعزيزها ورصدها عن كثب.
- يتزايد العبء الناتج عن أعداد الوفيات وحالات المراضة الناجمة عن الأمراض غير السارية في الأردن. ويستدعي ذلك تعزيز أوجه إدارة الاستجابة للأمراض غير السارية للتمكن من الوفاء بالالتزامات التي نصّ عليها إعلان الأمم المتحدة السياسي بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وبالتالي، سيساهم ذلك في تسليط الضوء على المكانة التي تتخذها المساعي المبذولة من أجل تحفيز أوجه التدخل لمعالجة الأمراض غير السارية في إطار برنامج «الأردن ٢٠٢٥: رؤية واستراتيجية وطنية» وخطة التنمية التنفيذية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وفي هذا السياق، قد تشمل خطة العمل الوطنية المشتركة بين القطاعات بشأن الأمراض غير السارية - التي لم يتم وضعها بعد - المراقبة والوقاية والحد من عوامل الخطر، بما في ذلك تعاطي التبغ، وزيادة الوعي بشأن حقيقة أن صحة الأمة ترتبط في المقام الأول بنظام غذائي غير صحي، والخمول البدني، وتدخلات الرعاية الصحية على مستوى الرعاية الصحية الأولية المقدّمة. وتظهر الخيارات المتاحة لتعزيز نمط حياة شخصي أفضل، وبشكل بارز، في برنامج الصحة، لا سيما مع تفاقم الضغوط القائمة في هذا المجال بسبب تدفق اللاجئين. وبالتالي، يتسبب تدهور نوعية الهواء، لا سيما في المدن، بتأثير على الصحة ويشكل مصدر قلق متزايد للسكان. ١٣٩
- يتطلب الحد من أوجه انتشار استخدام التبغ في الأردن ضمان الموازنة بين القوانين الوطنية المرعية الإجراء التي تمّ سنّها من أجل مكافحة التبغ واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والمعاهدة الدولية التي قامت الحكومة الأردنية بالمصادقة عليها في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، وكذلك التنفيذ الكامل للمكونات الستة لتدابير مكافحة التبغ المعروفة باختصار «MPOWER» لتوجيه الجهود المبذولة تجاه إنفاذ السياسات والقوانين الأردنية. وبالتالي، لا بد من المصادقة على بروتوكول اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وذلك للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. ١٤٠
- تمّ تحقيق عدد من الإنجازات في المواقف والسلوكيات المتعلقة بالصحة العقلية. وبالتالي، لا بد من تنفيذ خارطة الطريق المعنية بتعزيز النظام العقلي والصحي للفقراء، بما في ذلك تقليص الرعاية الثلاثية لصالح الرعاية الثانوية والأولية، والنهوض بالنموذج البيولوجي النفسي الاجتماعي والنهج المتعدد التخصصات، وتعزيز الحوكمة في مجال الصحة العقلية.
- لا يزال التحدي المتمثل في تنفيذ الخدمات وتغطيتها وتقديمها ضمن القطاع الصحي قائماً. وبالتالي، لا تزال هذه الخدمات غير شاملة تماماً ومجزأة جداً. وقد أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى فرض قيود إضافية على استخدام الموارد المتاحة. لذلك، لا بد من تنفيذ خارطة طريق محددة لضمان التغطية الصحية الشاملة بحلول العام ٢٠٢٥.
- يتمّ تقديم خدمات القطاع الخاص للرعاية الصحية الطبية ذات الجودة العالية والخدمات الخاصة بالسياحة إلى المواطنين الإقليميين وفقاً لقدرتهم على الدفع، إلا أن السكان الأردنيين لا يتمتعون حتى الآن بإمكانية الوصول المنصف إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة والاستفادة منها.
- قد تشكل عملية خصخصة القطاع الصحي وضمان توجهه التجاري حافزاً للابتكار واسترداد التكاليف المتكبدة والإصلاح. ومع ذلك، تثير إمكانيات ضمان الخدمات الصحية القلق أيضاً، ويتمّ تقديم الخدمات الصحية الجيدة لأولئك الذين يحتاجون إليها فعلاً.
- وفقاً لأحدث بيانات منظمة الصحة العالمية المنشورة في شهر أيار/مايو ٢٠١٤، بلغت الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في الأردن ١,٤١١ حالة وفاة أي ما يعادل ٦,١٣٪ من مجموع الوفيات، وهو عدد لا يتوقف على الارتفاع باستمرار. وكذلك، بلغ معدل الوفاة حسب العمر ٢٥,٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، ليحتل بذلك الأردن المرتبة ٣٦ في العالم. ١٤١

تشير أوجه انعدام وجود خدمات وقائية وصديقة للشباب وانقطاع الاتصال بين المراهقين والمهنيين الصحيين إلى أنه لا تُتاح أمام الشباب إمكانية الوصول إلى الخدمات المناسبة في الوقت المناسب أو بالطريقة الصحيحة، وهو أمر محبط للغاية.

١٣٩ <http://www.jordantimes.com/news/local/air-quality-monitoring-system-launched>

١٤٠ المكونات الستة لتدابير مكافحة التبغ، <http://www.who.int/tobacco/mpower/en/MPOWER>

١٤١ [/http://www.worldlifeexpectancy.com](http://www.worldlifeexpectancy.com)



التعليم الجيد

بالنسبة لدولة مثل الأردن، يعتمد نقص الموارد المعدنية أو غيرها من المزايا الطبيعية والازدهار والاستقرار والرفاه، وبشكل كامل تقريباً، على تعزيز المواهب والمشاريع بنجاح. وبالتالي، تعتمد كل من قدرة الصناعات التنافسية وإنتاجيتها، وجودة الخدمات العامة وفعاليتها، ورفاه الأسر والمجتمعات على إمكانيات تزويد السكان بمهارات تعليمية وعملية رفيعة المستوى. ولهذه الأسباب، شكّل الاستثمار في التعليم وبناء المهارات أولوية وطنية لطالما سعت المملكة للوفاء بمتطلباتها. وعلى مدى سنوات عديدة، تجاوز التقدم في التعليم الذي أحرزه الأردن غيره من البلدان في المنطقة، من حيث الجودة والكمية. ١٤٢ وعلى الرغم من ذلك، شهد العقد الماضي تدنياً واضحاً في وضع التعليم القائم.

وقد نجح الأردن في تحقيق الهدف ٢,١ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في ضمان أن ينجح الأطفال في كل مكان، من الفتيان والفتيات على حد سواء، وبحلول العام ٢٠١٥ في إتمام مرحلة التعليم الابتدائي. وبالتالي، ساهم ذلك في تمكين الأردن من النجاح في ضمّ أقل عدد من الشباب غير الحاصلين على التعليم الابتدائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال يذهبون إلى المدارس الابتدائية، حيث ارتفع صافي معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي ارتفاعاً ملحوظاً من ٨٦,٧٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٩٨٪، وذلك وفقاً لأحدث الأرقام المسجلة في هذا الشأن. وأصبح الأردن الآن من أكثر الدول قدرة على ضمان التحاق الطلاب الكامل في المدارس على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ارتفعت نسبة التلاميذ المتحقين بالصف الأول ممن يصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي من ٩٢,٢٪ إلى ٩٩٪ خلال الفترة الزمنية نفسها. ١٤٣

وفي العام ١٩٩٩، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم والحفاظ على ذلك منذ ذلك الحين. لكن في الآونة الأخيرة، بدأت أعداد الفتيات تفوق أعداد الفتيان في المدارس الابتدائية، في جميع المحافظات لا سيما في مادبا. وفي حال أكدت الأرقام اللاحقة هذا الاتجاه، سيكون من الضروري للأردن أن يعمل على ضمان عدم ترك الفتيان خارج النظام التعليمي. ١٤٤

وفي الوقت الذي تمّ في خلاله تحقيق الهدف ٢ لصالح الأطفال الأردنيين، تختلف الصورة اختلافاً كبيراً في ما يتعلق بالأطفال السوريين اللاجئين في الأردن. ١٤٥ ١٤٦ فمن بين ٦٥٥,٠١٤ لاجئ سوري في الأردن، ١٤٧ هناك حوالي ٢٠٨,٣٢١ ١٤٨ من الأطفال في سن المدرسة. ١٤٩ وبحلول نهاية العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، التحق حوالي ١٢٩,٣٥٤ من الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس العامة في المخيمات والمجمعات المضيفة، الأمر الذي شكّل ضغطاً كبيراً على نظام التعليم العام. ١٥٠ أما باقي الأطفال البالغ عددهم ٩٧,١٣٢، فهم غير ملتحقين بالتعليم الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يصل إلى ٩٧ في المئة ١٥١ من الأطفال السوريين في سن المدرسة معرضين لخطر كبير يتمثل في عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس. وعلى الرغم من إتاحة التعليم الرسمي بشكل مجاني، إلا أن مسؤولية تسديد تكاليف المواصلات وتوفير المواد التعليمية (كالقرطاسية والملابس) تقع على عاتق الأسر. وبالتالي، لا تتمتع كافة أسر اللاجئين بالقدرة على تغطية تكاليف التعليم، وذلك بسبب أوضاعها المالية الهشة، حيث يتأثر الأطفال الذين يعيشون في المناطق الشمالية والشرقية بشكل خاص بتداعيات هذه الأزمة. ١٥٢ ١٥٣ تعتمد بعض الأسر اللاجئة، وبشكل متزايد، على عمل الأطفال لدعم مداخيلها. وفي هذا السياق، أفاد المراهقون من الفتيان والفتيات بأنهم يشعرون بضغط أكبر إزاء الضرورة الملحة على كسب المال لدعم أسرهم، لا سيما مع اضطرار الفتيات المراهقات على القيام بواجبات منزلية إضافية أو الزواج المبكر. ١٥٤

منذ عدة سنوات وحتى اليوم، ولا يزال الأردن يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتحسناً تدريجياً في هذا المجال. إذ بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً ما نسبته ٩٧,٤٪ خلال العام ١٩٩٠، ثم ارتفع إلى ٩٩,١٪ خلال العام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، تم الحفاظ على هذا المستوى. وأشار برنامج تقويم ومراقبة محو الأمية ٢٠١٤ أن ٨٠٪ من مجموع السكان يتمتعون بمستوى أداء يبلغ ٢ أو أعلى. ١٥٥

١٤٣ ص. ٢١، ص. ١٨، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

١٤٤ ص. ٢١، ص. ١٨، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

١٤٥ ص. ٢١، ص. ١٨، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

١٤٦ يرجى الاطلاع أيضاً على ص. ٣١ في تقييم احتياجات أوجه الضعف الشامل لعام ٢٠١٥

١٤٧ بيانات تسجيل اللاجئين الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزيران/يوليو ٢٠١٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

١٤٨ ٢٠٨,٣٢١ من الأطفال في سن المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة) (١٠٦,٩٥١ من الفتيان و ١٠١,٣٧٠ من الفتيات) يشكلون ٣٦٪ من إجمالي اللاجئين

المسجلين في الأردن

١٤٩ ١١١,٦٥٨ من الفتيان و ١١٤,٨٢٨ من الفتيات

١٥٠ وزارة التربية والتعليم، بيانات الالتحاق في المدارس للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

١٥١ التقرير الأساسي المشترك بين الوكالات، إطار تقييم جوانب الضعف، أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8844>

١٥٢ يرجى الاطلاع أيضاً على برنامج الأغذية العالمي، نتائج عملية الرصد الشامل للأمن الغذائي الأولية، حزيران/يونيو ٢٠١٥

١٥٣ التقرير الأساسي المشترك بين الوكالات، إطار تقييم جوانب الضعف، أيار/مايو ٢٠١٥: المنطقة الشمالية ٨٥,٦٪، المنطقة الشرقية ٨٣,٤٪، الزعتري ٩٤,٨٪ والأزرقي ٨٦,٨٪

١٥٤ مجموعة العمل المعنية بقسم التعليم، الوصول إلى تعليم الأطفال والشباب السوريين اللاجئين في مخيمات الزعتري، تقرير تقييم الاحتياجات التعليمية المشتركة، أيلول/

سبتمبر ٢٠١٤

١٥٥ ص. ٢١، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

وعلى الرغم من السجل التعليمي المثير للإعجاب الذي يحظى به الأردن، فيظهر عدد من المخاوف المتداولة في ما يتعلق بالمسائل الأطول أجلاً التي من شأنها التأثير على المسار الاجتماعي والاقتصادي المستقبلي للبلاد خلال العقود القادمة. وتشمل هذه المخاوف، على سبيل المثال، ما يلي:

- جودة التعليم المعتمد، وعدم وجود إطار محدد لسياسات المعلمين، وتعدد أوجه التعليم والتعلم القائمة على الكفاءة، واعتماد علوم التربية والمناهج الدراسية التي تتمحور حول المتعلم؛
- اعتماد سياسة التعليم والتخطيط على مستوى القطاع: عدم وجود خطة محددة لقطاع التعليم عند الانتهاء من المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة، والتعذر عن تحديد الاحتياجات التي تفرضها مبادرات بناء القدرات للتمكن من صنع السياسات القائمة على الأدلة على مستوى القطاع المعني؛
- تعليم وتعلم المهارات الحياتية، بما في ذلك تعليم السلم والمواطنة؛
- عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية للمدارس؛
- عدم التوافق بين المؤهلات المتاحة واحتياجات سوق العمل؛ و
- اتساع فجوات التعلم القائمة بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالتفاوتات التعليمية، لم تتجاوز نسبة الفتيات من الأسر الفقيرة ١٦٪ في المستوى ٢ أو أعلى منه في الرياضيات، مقابل ٥٧٪ من الفتيات من الأسر الأكثر ثراءً خلال العام ٢٠٠٩. وبالتالي، تؤثر هذه الفوارق في الدخل تأثيراً سلبياً على التحصيل العلمي لأطفال الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس ودخول سوق العمل في سن مبكرة. في هذا الصدد، تم الإبلاغ عن أوجه عدم كفاية الأنشطة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أما بالنسبة لجودة كافة المستويات التعليمية، توافقت جميع الآراء على أن الأردن قد كافح للحفاظ على هذه المعايير العالية ١٥٦ التي تولى مهمة وضعها على مدى العقدين الماضيين. إلا أنه منذ ذلك الحين، بدأ بالتراجع، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- أفاد الانخفاض في نتائج التعليم الابتدائي الأساسيين ٢٢٪ من الطلبة في الصفوف الأولى إلى الثالث ابتدائي لم يتمكنوا من قراءة الأحرف العربية أو الإنجليزية ١٥٧.
- شهدت الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ تراجعاً في التصنيف الدولي للأردن في الرياضيات والعلوم.
- أشار مؤشر ليجاتوم للازدهار البريطاني إلى انخفاض في التعليم، لتحل الدولة المرتبة ٦٤ في العام ٢٠١٣، مقارنة مع المرتبة ٤٥ في العام ٢٠١١.
- حدد تقرير المعرفة العربي ٢٠١٠-٢٠١١ نقاط الضعف الكامنة في أربع مهارات بين أوساط الطلبة الأردنيين والمتمثلة في المعرفة، والقدرة على حل المشاكل، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصال المكتوب ١٥٩.
- استراتيجيات الانتقال من المدرسة إلى العمل ومهارات التوظيف، وفقاً لوثيقة السياسة الديموغرافية الأخيرة.
- يحدد تقرير المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة في الأردن لعام ٢٠١٤ العقبات التالية القائمة أمام تمكين مبادرات الإصلاح التعليمي الذي يعمل الأردن على تحقيقها:
- الضغوط التي فرضتها أزمة اللاجئين السوريين على البنية التحتية التعليمية المنهكة طاقتها بالفعل في الأردن؛
- جودة التعليم والحاجة إلى التركيز على مستويات كفاءة المعلمين وتمكينهم من تلبية متطلبات الفصول الدراسية في القرن الواحد والعشرين؛
- مستويات أداء الطلبة في المجالات الرئيسية مثل القراءة، والرياضيات والعلوم؛
- تكلفة أعمال الصيانة الضرورية لضمان تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاجة إلى الانتقال السريع إلى اعتماد التكنولوجيا الجديدة الباهظة التكلفة، الأمر الذي من شأنه أن يدعو إلى إعادة تعزيز أوجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبط بالتعليم؛
- خطط العمل المحسنة والاستخدام الأفضل للبنية التحتية القائمة؛
- الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتحسين ربط التعليم بالتعليم العالي وسوق العمل.

١٥٦ البنك الدولي- التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦

١٥٧ ص ٢١ التقرير الاردني الوطني عن الاهداف الامامية لللفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

١٥٨ مؤشر ليجاتوم للازدهار

١٥٩ البنك الدولي- التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦

وقد أدت أوجه انعدام الفرص الكافية والمتاحة خلال مرحلة الطفولة المبكرة إلى عدم استعداد ٢٧٪ من الأطفال الأردنيين للالتحاق في واحد من مجالات أداة قياس نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة أو أكثر، وذلك وفقاً لما توصلت إليه دراسة الاستعداد المبكر للتعلّم لعام ٢٠١٤ التي وجدت أن ١١,٢٪ من الأطفال هم غير جاهزين إدراكياً أو لغوياً للتعلّم.

وتحدد استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن (٢٠١٦-٢٠٢٥) عدداً من المواضيع المتكررة الـ١٦ التي من الممكن تلخيصها على النحو التالي:

- ميل إدارة التعليم إلى أن تكون مركزية ومجزأة؛
- الامتناع عن تطبيق تدابير ضمان الجودة بصورة روتينية؛
- انخفاض كفاءات المعلم ومهاراته على مستوى مراحل التعليم الابتدائي والثانوي؛
- عدم كفاية التدريب قبل عملية تقديم الخدمات المطلوبة وأثناءها؛
- اعتماد أساليب التدريس التقليدية على جميع المستويات التعليمية؛
- عدم كفاية الجهود المبذولة في مجال البحث والتخطيط؛
- غياب الدور الفعال للوالدين طوال رحلة التعلّم؛
- تبني نظرة دونية للتعليم والتدريب التقني والمهني والتدريس؛
- مشاركة أصحاب العمل الخجولة؛
- محدودية التمويل وتطبيق مبادرات الابتكار؛
- عدم الشروع في عمليات توسيع رياض الأطفال بالكامل.

وبينما يتقدّم الشباب الأردنيون في مسارهم الدراسي، إلا أنهم يشكون أيضاً من عدم اتساق جودة التعليم. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض القيمة التي تعزى إلى الفرص التعليمية المتاحة. وينطبق ذلك، وبشكل خاص، على التعليم المهني، وهو خيار لا يحظى بأهمية كبيرة بين أوساط الطلبة. وبالتالي، يشارك أقل من ٣ في المئة من الشباب في التعليم والتدريب التقني والمهني ١٦١، في حين ٢٨ في المئة فقط من الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٥ عاماً، قد فكروا في متابعة مسيرة تعليمهم المهني ١٦٢. ويتم توجيه الطلبة الحاصلين على أدنى الدرجات التعليمية لاتباع مسار التعليم المهني، الأمر الذي من شأنه أن يترك أثراً سلبية على هذا النوع من التعليم، وذلك على الرغم من احتياجات سوق العمل المتزايدة له. وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والتدريب التقني والمهني. وفي السياق نفسه، يعتبر الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني، وبشكل عام إلى مراحل التعليم العالي، محدوداً بالنسبة للشباب السوريين من اللاجئين.

وتظهر أيضاً أوجه عدم المواءمة بين المهارات والشهادات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في الحد من فرص توظيف الشباب. وكذلك، يتعيّن على الفتيات اتباع مسار تعليمي نمطي متأصل يحدّ من الخيارات المتاحة أمامهنّ للمشاركة في سوق العمل.

ومن الأشخاص ذوي الإعاقة، يعدّ ٤٠٪ منهم من الأميين، في حين يتمتّع ٣٢٪ منهم بالقدرة على القراءة فحسب (وذلك مقارنةً مع ١١٪ من مجموع السكان في الأردن). ويمثّل ذلك نقصاً واضحاً في أداء السلطات التعليمية لضمان الوفاء بحق كل مواطن في الوصول إلى التعليم والاستفادة منه.

١٦٠ ص ١١، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن (٢٠١٦-٢٠٢٥)

١٦١ سوق العمل - واقع التدريب المهني في الأردن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤

١٦٢ المسح الوطني للشباب في الأردن ٢٠١٥

ولاختتام هذا القسم الخاص والمعني بالتعليم، قد يكون من الجيد أيضاً الاستشهاد بتقرير التقييم الوطني للتنمية المستدامة في الأردن لعام ٢٠١٥. ١٦٣ فقد حدد هذا التقرير عدداً من التحديات الإضافية التي تواجه قطاع التعليم، ومنها:

- ارتفاع نسبة المدارس المستأجرة (٣٦%)؛
- محدودية الموارد المالية المتاحة لتوفير بيئات تعليمية مناسبة. ويعود ذلك إلى المخصصات المحدودة المقدمة إلى قطاع التعليم من الميزانية الوطنية، إذ يبلغ صافي الإنفاق الحكومي على التعليم ٢,٣% فقط من الناتج المحلي الإجمالي؛
- عدم اتساق المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل؛
- ضعف العلاقة القائمة بين نتائج الأبحاث العلمية ومتطلبات عملية التنمية؛
- عدم إتاحة فرص التعليم القائمة على المهارات الحياتية من أجل تعزيز مقومات السلام والمواطنة.

التحديات الكامنة وراء جودة التعليم في الأردن

- من الممكن أن يعزى الانخفاض في نوعية التعليم الابتدائي العام إلى عدة عوامل تتمثل في مؤهلات المعلمين دون المستوى الأمثل، وذلك فضلاً عن المناهج الدراسية الضعيفة وغير ذات الصلة، والبيئات المدرسية غير الملهمة وغير الصحية، وطرق التدريس التقليدية المعتمدة، والسياسات المدرسية والتعليمية التي تعرقل التقدم في هذا المجال. ١٦٤
- إبعاد الوالدين عن أنشطة الإدارة المدرسية، وضعف الصلة القائمة بين المدارس من جهة والمجتمع المحلي والحياة المجتمعية من جهة أخرى، وعدم مشاركة القطاع الخاص أو القطاع الفني في تعزيز رؤية الشباب المتعلقة بأفاقهم المستقبلية في المدارس الثانوية.
- التعذر عن اعتماد نهج أكثر انفتاحاً على التعلم الفعال، وتطوير مبادئ التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل، ليس لصالح حياتهم المهنية في المستقبل فحسب، لكن سعياً لتطوير مهارات اجتماعية أقوى أيضاً.
- محدودية الأنشطة الرياضية والموسيقى والتعليم الثقافي في المناهج الدراسية، فضلاً عن عدم وجود المرافق الضرورية للقيام بها.
- جودة الاقتصاد وتنوعه وقدرته على المنافسة والصمود في وجه الأزمات، التي تعتمد وفي نهاية المطاف على مستويات التفكير بين أوساط الشباب الأردني الذي يدخل سوق العمل. ومع ذلك، لا يعد النظام التعليمي الذي من المفترض أن يشكل محركاً طويل الأجل للنمو والازدهار في اقتصاد المعرفة، مناسباً تماماً لتحقيق هذا الغرض.
- يعد قطاع التعليم أساساً لضمان نجاح المملكة اقتصادياً واجتماعياً في المستقبل، إلا أن محاولات إدخال إصلاحات محددة سعياً لتحقيق التعليم التقدمي تواجه تحديات معينة. فعلى سبيل المثال، تتمثل هذه التحديات في محاولة تحديث المناهج الدراسية، والتغلب على القوالب النمطية للنوع الاجتماعي، ودمج مبادرات الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها، وضمان مشاركة أوثق للقطاع الخاص في دعم انتقال الطلبة إلى سوق العمل.
- لا بد من صياغة رؤية جديدة للأردن لكي يحتضنها الشباب، هذا وبالإضافة لإعادة تدريب المعلمين وإلهامهم على التغيير.



المساواة بين الجنسين

يخضع الأردن لعدد من الاختبارات الصارمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويساهم موقف المملكة المتواضع بشأن عدد من المؤشرات العالمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عكس مكانتها الحالية وحجم المهام الهائل التي تنتظرها. فعلى سبيل المثال، يصنف الأردن في المرتبة ٩٩ من بين ١٤٦ دولة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، وفي المرتبة ١٤٠ من بين ١٤٥ دولة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين. وبالتالي، من الملاحظ أن المركز الذي يحتله الأردن قد انخفض وبشكلٍ مطرد من المرتبة ٩٢ في العام ٢٠٠٦. ١٦٧

فمن جهة، حقق الأردن إنجازات ملحوظة من حيث زيادة مستويات التحصيل العلمي بين أوساط السكان في سن العمل، ولا سيما بين النساء منذ العام ٢٠٠٠. فقد تضاعف تقريباً نصيب الخريجين من بين السكان في سن العمل من ٨,٤ في المئة في العام ٢٠٠٠ إلى ١٥,١ في المئة في العام ٢٠١٥، وتضاعفت أيضاً حصة الخريجات من بين السكان في سن العمل ثلاث مرات تقريباً خلال الفترة الزمنية نفسها. ونتيجة لذلك، تجاوزت حصة النساء الأردنيات الخريجات من جيل الشباب (اللاتواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٣٩ سنة) من السكان في سن العمل نسبة نظرائهن من الذكور ١٦٨. ومن جهة أخرى، لم تواكب مبادرات التوسع في إمدادات التعليم التوسع الذي شهدته اتجاهات الطلب في سوق العمل، ولم تتم ترجمة المساعي المبذولة من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستويات التعليمية بين أوساط الشباب إلى نتائج أفضل في سوق العمل بالنسبة للمرأة. ١٦٩. وفي الوقت الذي لا بد فيه من معالجة هذا الأمر، يتعين أيضاً اتباع نهج جديد في مجال السياسات من أجل تهيئة وتيسير بيئة ملائمة من شأنها أن تؤدي لتنويع الفرص المتاحة أمام الشباب وتوفير وسائل التنقل الآمن والميسور التكلفة من مكان العمل وإليه.

١٦٥ ص ٢٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

١٦٦ ص ١٧، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠١٥ - المنتدى الاقتصادي العالمي

١٦٧ <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=JOR>

١٦٨ دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٥

١٦٩ ص ٩، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

وفي السياق نفسه، تمثل معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية إحدى أدنى المعدلات في العالم، وبالتالي، فهي تعتبر فرصة ضائعة كان لا بد على الأردن من الاستفادة منها. ١٧٠ ويصنّف الأردن على وجه التحديد في المرتبة ١٤٢ من بين الدول الأخرى التي تشهد أوجه عدم مساواة اقتصادية لا سيما في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين. ومن حيث معدلات العمالة، ٥٩,٧ في المئة من الذكور نشيطون اقتصادياً، مقارنةً بـ ١٢,٦ في المئة فقط من النساء. ١٧١١٧٢

ووفقاً لرؤية الأردن ٢٠٢٥، تسعى الحكومة إلى مضاعفة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال العقد القادم ليصل إلى ٢٧٪ من النساء العاملات، وذلك بما يتماشى مع المتوسط المعتمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ١٧٣ وبالتالي، سيساهم ذلك في إضفاء قيمة إضافية إلى النمو الاقتصادي، والاستفادة على نحو أفضل من الموارد البشرية المتاحة، وتحسين رفاه الأسرة، وتوسيع القاعدة الضريبية. ومن أجل النجاح في تحقيق هذا الهدف، يتعيّن على السياسات المعتمدة معالجة الممارسات الثقافية والقانونية والمؤسسية التمييزية التي تكمن وراء انخفاض معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل. ١٧٤

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية وفي حال تمّ القضاء على الفجوة المزدوجة في مجال ريادة الأعمال ومشاركة القوى العاملة وسدّها، فمن الممكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للأردن بنسبة ٢٨ في المئة، وبالتالي تحقيق زيادة قدرها ١٠,٦ مليار دولار أمريكي. وفي السياق نفسه، يظهر تحدي آخر يتعلق بالتمييز في الأجور، حيث يقل أجر المرأة بنسبة ٦٧ في المئة (إذ إن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ ٣,٥٨٧ دولاراً أمريكياً للنساء و١٨,٨٣١ دولاراً أمريكياً للرجال) عن متوسط أجور الرجال في كافة الوظائف، الأمر الذي من شأنه أن يمثل اختلالاً كبيراً في هذا الصدد. ١٧٦ ومن الممكن أن تعزى محدودية تمثيل المرأة في سوق العمل إلى عدّة عوامل. فأقل من ١٠ في المئة من النساء اللواتي ينتمين إلى خلفيات أكثر فقراً ومستويات تعليم أدنى يدخلن سوق العمل، وذلك مقابل ٧٠ في المئة من الخريجات والشابات و٥٠ في المئة من الشباب اللواتي قد التحقن بمرحلة التعليم ما بعد الثانوي. ١٧٧ وتميل النساء المتزوجات إلى البقاء خارج القوى العاملة، في الوقت الذي يبلغ فيه معدل «الفجوة في الحالة الاجتماعية» في المشاركة في القوى العاملة (الفرق النسبي في مشاركة القوى العاملة بين المتزوجات والنساء اللواتي لم يتزوجن بعد) حوالي ٢٤ في المئة. ١٧٨

وعلاوة على ذلك، يقسّم سوق العمل الرسمي استناداً إلى النوع الاجتماعي، في الوقت الذي تُتاح فيه الفرص اللازمة لعمل المرأة في مجال الخدمة المدنية، لا سيما في قطاع الصحة والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يعدّ تمثيل المرأة في سوق العمل غير الرسمي غير مناسب. وهذا يعني أنه غالباً ما تعمل النساء من دون أيّ تغطية أو حماية تأمينية أو اجتماعية، ويحصلن على أجور أقل بكثير من نظرائهنّ من الذكور. وفي المتوسط، تكسب المرأة ٨٨,٣ قرشاً لكل دينار يكسبه الرجل. ١٧٩

وتركز النساء، وبشكل أكبر، على الدراسات المتعلقة بالإنسانيات، منه عن المجال العلمي أو التقني. وعلاوة على ذلك، أشارت دراسة معلقة للأمم المتحدة أنه على الرغم من أن بعض القضايا، مثل المواصلات والرعاية النهارية للأطفال، تشكّل تحديات للمرأة، إلا أن المانع الأكبر لتحقيق الأهداف المنشودة يكمن في التصورات المجتمعية المبنية بشأن عمالة المرأة التي تركز على الأدوار التقليدية التي تضطلع بها المرأة في رعاية الأطفال والقيام بالمهام المنزلية. ومن المخجل في بعض الحالات أن يضطر الرجال إلى الطلب من النساء العمل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضروريات لأسرهم. ١٨٠

١٧٠	ص.٣٣، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
١٧١	ص.٣٣، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
١٧٢	وكذلك، بلغت المتوسطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٧٦ في المئة للذكور و٢٧ في المئة للإناث، في حين كانت المتوسطات العالمية قد وصلت إلى ٧٧ في المئة للذكور و٥١ في المئة للإناث.
١٧٣	رؤية الأردن ٢٠٢٥
١٧٤	ص.٣٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
١٧٥	الجدول د، ص.٥، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٧٦	ص.٢٢، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)
١٧٧	البنك الدولي، ٢٠١٣، المملكة الأردنية الهاشمية: تقييم النوع الاجتماعي، والمشاركة الاقتصادية، والوصول إلى العدالة في الأردن
١٧٨	المراجع نفسه
١٧٩	المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٥، http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=ISL
	المركز العمالي الأردني، ٢٠١٥، http://www.phenixcenter.net/uploads/ar_phenixcenter.net_635706471933727575.pdf
	http://www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Gov/The%20Informal%20Sector%20in%20the%20Jordanian%20Economy-jo.pdf
	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، ٢٠١٤، http://unstats.un.org/unsd/gender/Mexico_Nov2014/Session%202020Jordan%20paper.pdf
١٨٠	١٨٥ التقييم المقبل لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومبادرة «ريتش» عن المرأة والعمالة، الأردن

وتشير دراسة أجراها مؤخراً المجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى الأسباب التي تكمن وراء ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل. وقد تمثلت هذه الأسباب في (١) عدم وجود بيئة مشجعة وتمكينية للمرأة لا سيما في ظل الوضع الاقتصادي الراهن وتفاقم أوجه البطالة، (٢) وضعف التقدم المحرز في قطاعي الصحة والتعليم اللذين يشكلان من أهم القطاعات الرئيسية لتوظيف المرأة، (٣) والمشاركة في القطاعات التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً بسبب وجود اعتقاد مشترك بأن المرأة أقل إنتاجية في العمل من الرجل، (٤) ومحدودية أوجه التطابق بين الخلفيات التعليمية للمرأة واحتياجات السوق، (٥) وضعف مزايا العمل المقدمة للمرأة لا سيما في القطاع الخاص، (٦) وانخفاض الأجور الممنوحة للنساء مقارنة مع الرجال؛ (٧) والمعتقدات المتعلقة بالأدوار الممنوحة للجنسين التي تعتبر أن الرجل هو المعيل الرئيسي للأسرة وتعطي الأولوية له في الوظائف والعمل.

وتشير الأرقام الرسمية في الأردن إلى أن الفجوة القائمة في الأجور بحسب القطاع تبلغ ٤١,٣ في المئة في القطاع الصناعي، و٢٧,٩ في المئة في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و٢٤,٥ في المئة في القطاع التعليمي. وعلاوة على ذلك، لا تنص التشريعات الأردنية على أي أحكام يتم بموجبها منح حقوق بالمساواة في الأجر عن أعمال ذات القيمة المتساوية أو منع أوجه التمييز، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في ظهور فجوة في الأجور. ١٨١ وفي الوقت الذي يعيق فيه التمييز الثقلي النساء ذات المهارات المنخفضة عن شغل وظائف في فنادق أو مصانع أو مواقع بعيدة جغرافياً أو العمل ليلاً، فللعوامل العملية أيضاً تأثير كبير في هذا الشأن. وعلى سبيل المثال والنحو الذي تم ذكره أعلاه، ساهمت صعوبات النقل، بما في ذلك التأخيرات المتكررة في النقل العام وعدم موثوقيتها وتكلفتها العالية، فضلاً عن الخدمات المحدودة المقدمة في أماكن الإقامة، في زيادة تفاقم هذه التحديات الثقافية. وتزداد حدة هذه التحديات في المناطق الواقعة خارج عمان، بما في ذلك المفرق، والرصيفة، والشونة الجنوبية، وسحاب، حيث أكد نصف أصحاب العمل الذين شملتهم الدراسة في العام ٢٠١٤ أن صعوبات النقل قد شكّلت دافعاً للشباب، بمن فيهم الشباب، لترك وظائفهم. ١٨٦

قانونياً وعلى الرغم من أن المادة ٧٢ من قانون العمل الأردني تجعل الأحكام المتعلقة بالرعاية النهارية للأطفال في أماكن العمل إلزامية، إلا أنها لا تزال غير سائدة. وبالتالي، لا تزال المرأة الأردنية محرومة من خدمات الدعم الاجتماعي الهيكلية اللازمة لتعزيز مشاركتها في مكان العمل. وفي السياق نفسه، تُظهر الأبحاث، وبوضوح، العلاقة السلبية القائمة بين وجود أطفال صغار في العائلة واحتمال توظيف النساء. ١٨٢

ومما يزيد المسألة تعقيداً هو أن أصحاب العمل ينظرون إلى النساء على أنهن أقل إنتاجية من الرجال، وبالتالي، فهن يواجهن قيوداً كبيرة تتعلق بقدراتهن على قيادة الأعمال. ١٨٣ فعلى سبيل المثال، في حين تدعي البنوك أن خططها الائتمانية محايدة أي من شأنها ألا تميز بين الجنسين، فإن رائدات الأعمال يؤكدن أنهن أكثر عرضة للتمييز عند محاولتهن الحصول على قرض ما. ١٨٤ وبالتالي، يتعين على المرأة الحصول على إذن من زوجها حتى تتمكن من الشروع في مشروع تجاري خاص بها. وكذلك، تظهر أبرز العوائق في وجه النساء المتزوجات، حيث تعتبر العمالة في القطاع العام هي المصدر الوحيد «المقبول اجتماعياً» لها.

وفي السياق نفسه، تعد مشاركة المرأة الأردنية في المجال السياسي والانتخابي منخفضة أيضاً، حيث تمثل الأعراف الاجتماعية والتقاليد الثقافية العوامل الأولية والرئيسية التي من شأنها تقييد الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة الكاملة والفعالة في المؤسسات الديمقراطية والعمليات السياسية.

ونتيجة لذلك، يبلغ معدل الفجوة القائمة بين الجنسين في القطاع العام، وبشكل عام، ٣٦,٨ في المئة عام، و١٨٥ في المئة في القطاع الخاص. ومع ذلك، تشكّل النساء ١١ في المئة فقط من الوزراء في الحكومة و١٢ في المئة من البرلمانيين و١٢ في المئة من أعضاء النقابات المهنية و١٩ في المئة من السلك الدبلوماسي و٣٠ في المئة من أعضاء الأحزاب السياسية و٣٥,٥ في المئة من أعضاء المجالس البلدية. ومن الواضح أن انعدام أوجه التوافق بين التحصيل التعليمي والمشاركة الاقتصادية قائم في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

١٨١ منظمة العمل الدولية (٢٠١٣)

١٨٢ ص.١٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

١٨٣ المرجع نفسه

١٨٤ المرجع نفسه

١٨٥ وذلك على الرغم من أن ٦٨,٤ في المئة من المدرسين هم من النساء

وسعيًا من أجل تحقيق المزيد من المساواة في مجال إدراج النساء في الحياة السياسية، تم اتخاذ عدة تدابير تشريعية وسياسية خاصة بهدف تيسير الفرص المتاحة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها. ومنذ العام ٢٠٠٢، ساهم نظام الحصص للمقاعد المحجوزة في ضمان الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المناصب المنتخبة. وفي الوقت الحاضر، تبلغ حصة المرأة في البرلمان ١٥ مقعدًا، وتشترط نظم مماثلة للمقاعد المحجوزة أن تتمثل النساء بنسبة ٢٥ في المئة على الأقل من أعضاء المجالس البلدية و١٠ في المئة من أعضاء مجالس المحافظات.

وبمجرد أنه تم انتخابهن، تمكنت بعض النساء البرلمانيات من تحقيق مستوى كبير من الانتشار الشخصي، كممثلات رائدات للنساء في الحياة السياسية. وبصفة عامة، تميل هؤلاء النساء إلى تأدية دور هامشي ضمن اللجان البرلمانية يتمثل في اقتراح تدابير السياسة العامة أو عقد مناقشات. وبالتالي، سعى البرلمان واللجنة الانتخابية المستقلة إلى اعتماد سياسات استراتيجية لتعزيز أوجه إدماج المرأة في الحياة السياسية. وكذلك، عملت اللجنة على زيادة عدد النساء المعينات للمشاركة في الانتخابات، وضمان تأديتهن دور فعال في المبادرات التي من شأنها تعزيز مستوى الوعي بين أوساط الناخبين. وعلى المستوى الأساسي، لا تزال المشاركة المتساوية للمرأة في الحياة السياسية تطرح مشكلة بارزة. وفي الوقت الذي يفوق فيه عدد النساء الناخبات أعداد الرجال، إلا أن عددًا أقل منهن يشاركن فعليًا في هذه العملية كناخبات، وبالتالي يسعين للانضمام إلى مناصب سياسية.

ولم يكن للأنظمة واللوائح المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية المرتبطة بمشاركة المرأة سوى أثر ضئيل، في حين يسعى عدد قليل من الأحزاب السياسية إلى إدماج النساء في قيادتها العليا أو كجزء من عضويتها، أو أهداف أنشطتها أو سياساتها. وفي حين تم تطوير مجموعة من المبادرات لدعم مشاركة المرأة السياسية، لا سيما تلك التي قادها المجلس الوطني الأردني لشؤون المرأة، إلا أنه لم يتم وضع سوى عدد قليل من التدابير القانونية أو العملية التي من شأنها توفير حوافز رسمية للنساء كي تترشح للانتخابات أو تشارك كنشطاء سياسيين أو في المشاورات المنعقدة بشأن وضع السياسات الضرورية في هذا الشأن.

وتماشياً مع الغرض المتمثل في تحقيق الهدف ٥ والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، يعد من المهم على المؤسسات الديمقراطية الأردنية أن تعمل على ضمان حصول النساء والمجموعات التي تمثلهن على مساحة وفرصة كافية للمشاركة في العمليات السياسية التي تشملهن والوصول إليها. وبالتالي، سينطوي ذلك على دعم التدابير التي من شأنها تعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في التماس المناصب المنتخبة والتمتع بفرصة الانضمام إليها، مما يساهم في تيسير عملية تبادل المعلومات والتشاور من أجل ضمان أن يحترم المشرعون والإداريون مبادئ المساواة بين الجنسين ويسهلون مبادرات تمكين المرأة في عملية صنع القرارات.

وقد شهد الأردن انتشاراً كبيراً ومثيراً للقلق للعنف ضد المرأة. فترى بعض الناشطات في مجال حقوق المرأة أن قضية العنف ضد المرأة تشكل واحدة من «الأهداف الإنمائية للألفية المفقودة». لذلك، دعت العديد من الجهات الفاعلة لضمان إدراج هذه القضية ضمن أهداف التنمية المستدامة.

وكشفت الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية للأردن لعام ٢٠١٢ أن ثلث النساء اللواتي شملهن الاستقصاء (النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً) قد تعرضن للعنف الجسدي منذ سن الخامسة عشرة. وأظهرت الدراسة أيضاً أن ١٣٪ من النساء قد تعرضن للعنف الجسدي خلال الإثني عشر شهراً الماضية. كما تبين أيضاً أن معدل انتشار العنف هو الأعلى بين أوساط النساء المطلقات أو المنفصلات أو الأرامل (٥٧٪) عنه بين أوساط النساء المتزوجات حالياً (٣٣٪). ١٨٦.

وأظهرت الدراسة الاستقصائية نفسها أن معدلات الإبلاغ عن العنف والعنف الجنسي تعد منخفضة ومنخفضة جداً (٤١ و ٥ في المئة) على التوالي. ومن بين النساء اللواتي يبلغن عن العنف الذي يتعرضن له، ٨٤ في المئة منهن يقمن بإبلاغ أفراد أسرهن بذلك، في حين ٢ في المئة فقط منهن يقمن بالإبلاغ عن ذلك للشرطة. ١٨٧ ومع تزايد أوجه تعرض اللاجئتين للخطر، يواجه اللاجئون، ولا سيما اللاجئات، مخاطر أكبر إزاء تعرضهم للعنف والإساءة والاستغلال، وذلك من خلال العنف العائلي والزواج المبكر. وفي هذا الإطار، تشير بعض البيانات أن قضايا الاتجار آخذة في الازدياد، لا سيما مع تزايد أوجه الضعف بين أوساط اللاجئتين.

١٨٦ ص. ٢٧، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

١٨٧ ص. ٢٧، مسودة التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥

وفي ما يتعلق بزواج الأطفال ووفقاً للتعداد العام لسكان ٢٠١٥، ٣,٧ في المئة من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٧ عاماً متزوجات. ١٨٨ ويشمل ذلك ٢ في المئة من الفتيات الأردنيات و ١٣ في المئة من الفتيات السوريات اللواتي ينتمين إلى الفئة العمرية نفسها. ومن بين الفلسطينيين، حوالي ٣ في المئة من الفتيات متزوجات و ٣٢ في المئة من جميع الزيجات السورية المسجلة في العام ٢٠١٤ قد شملت فتاة دون الـ ١٨ عاماً، مما يعكس زيادة سنوية في زواج الأطفال يعود سببه إلى المصاعب التي تواجهها الأسر السورية في الأردن. ١٨٩

ويواجه اللاجئون السوريون، ولا سيما النساء، المزيد من أوجه الضعف. وتشير البيانات إلى أنه، وبالإضافة إلى الضغوط النفسية والاجتماعي وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية والتأقلم مع مجتمع جديد، تواجه النساء مشاكل أخرى تتمثل في العنف العائلي، الذي لا يزال يتخذ شكل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الأكثر شيوعاً في الإبلاغ عنه داخل المخيمات وخارجها. ١٩٠ ومن المفترض أنه لا يتم الإبلاغ وبصورة كافية عن أوجه العنف الجنسي، وذلك بسبب ما يشكله من وصمة عار وخوف من الانتقام. ١٩١

وبشكل عام، ثمة حاجة خاصة لضمان أن تشكل مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني والتنظيمي الوطني بأكمله. وقد يساهم ذلك في المساعدة في القضاء على الحواجز القائمة التي من شأنها أن تحد من قدرة المرأة على الفوص في هذه المجالات الثلاثة للحياة والبقاء ضمنها. وعلى المستوى الكلي، لا بد من تصميم سياسات محددة استناداً إلى فهم دقيق لأوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة وإلى مجموعة من الإخفاقات التي تديم أوجه الاستبعاد والتمييز ضد المرأة.

وفي محاولة منه للشروع في ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان مشاركتها اجتماعياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً والوفاء بكافة حقوقها في حياة خالية من جميع أشكال العنف والتمييز، فقد أقر مجلس الوزراء ووافق على الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠١٣-٢٠١٧. ١٩٢ وفي السياق نفسه، كان لا بد من تقديم الدعم الضروري والمستدام، وذلك لتمكين عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية بالكامل. لذلك، يعد من الضروري اتباع نهج شامل للقضاء على الحواجز الهيكلية والقانونية القائمة التي من شأنها الحد من أوجه مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المملكة.

١٨٨ ص. ٢٢-٢٣، التعداد العام لسكان ٢٠١٥

١٨٩ [http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014\(1\).pdf](http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014(1).pdf)

١٩٠ <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/documents.php?page=1&view=grid&Country%5B%5D=107&Search=%23gbvims+2015%23>

١٩١ ص. ٢٧، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

١٩٢ ص. ٢٨، مسودة التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥

التحديات الأساسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأردن

- تتضارب زيادة تكافؤ فرص وصول المرأة إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعززة مع المعايير الاجتماعية والثقافية والعائلية ونظام القيم المعتمد في الأردن. وبالتالي، تنطوي هذه المعايير الاجتماعية على تحمّل المرأة عبئاً غير متناسب يتمثل في العمل غير المدفوع الأجر في المنازل ورعاية الأسرة. كما أنها تساهم في الحدّ من قدرة المرأة على التنقل. هذا وبالإضافة إلى نظم المعتقدات الدينية والاجتماعية التي تعتبر أن العمل السياسي غير مناسب للمرأة بشكل خاص.
- وبالإضافة إلى التحدي الثقافي المذكور أعلاه، ثمة مشكلات عملية قائمة أيضاً تتعلق وبشكل أساسي بالتنقل ورعاية الأطفال وحواجز أخرى تمنع المرأة من المشاركة أو المحافظة على دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع.
- لا بدّ على الدستور من أن يعكس الفرضية العامة لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الجنسين باعتبارها الأساس القانوني الأسمى الذي من شأنه الحفاظ على كرامة المرأة.
- التخصصات التعليمية بحسب النوع الاجتماعي التي من شأنها تحديد ما إن كانت خيارات المرأة تتماشى مع متطلبات السوق. وفي بعض الأحيان، يشمل ذلك تفضيل الإناث للوظائف المنخفضة الأجر في القطاع العام المتقلص. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن متطلبات هذه الوظائف محدودة، لا سيما في ما يتعلق بالوقت، الأمر الذي يتيح المزيد من المرونة للالتزام بمسؤوليات الأمومة والرعاية المنزلية. وتضاف إلى ذلك المفاهيم الراسخة حول الوظائف «المناسبة» للنساء، سواء بالنسبة للنساء أنفسهن أو لآبائهن وأزواجهن.
- قطاع ريادة أعمال غير متطور بشكل عام، لا سيما بالنسبة للمرأة.
- المستويات المتصورة للسلامة في أماكن العمل، لا سيما في القطاع الخاص، التي تفاقمت بسبب التواتر النسبي لأوجه التحرش الجنسي في أماكن العمل. وفي حين يجرم قانون العمل الأردني التحرش الجنسي في مكان العمل، إلا أن ذلك لا يسري إلا في حالة التحرش التي يتسبب بها صاحب العمل وليس أي موظف زميل. ويشير تقرير الظل الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الأردن لعام ٢٠١٠ أيضاً إلى أن عدد قليل من النساء يبلغن عن التحرش الجنسي الذي يتعرضن له خشية تحمّلهن المسؤولية.
- انخفاض مستوى الوعي والتثقيف بشأن الزواج والولادة، الأمر الذي أدى إلى إجبار الفتيات على الزواج القسري أو الزواج المبكر.
- ارتفاع معدل انتشار العنف الأسري بشكل عام، فضلاً عن تزايد انتشار جميع أشكال العنف القائم على الجنس بين أوساط المجتمعات المضيفة والملاجئين.
- اعتماد قانون «الصوت الواحد للرجل الواحد» لعام ١٩٩٣ الذي من شأنه تعزيز إطار انتخابي أكثر قبلياً وعائلياً ومنح الأفضلية للرجال للترشح إلى الانتخابات.
- تأثير مشاركة المرأة المنخفضة في الأنشطة الاقتصادية على قدراتها في صنع القرارات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالمشاركة السياسية.
- على الرغم من محاولات الحكومة الأردنية الرامية إلى زيادة أعداد النساء المشاركات في الحياة السياسية من خلال الحصص أو التعيينات السياسية، إلا أنه غالباً ما تفتقر النساء اللواتي يحصلن على هذه المناصب للدعم الشعبي. وتساهم أوجه محدودية الدعم المقدم من النساء الأخريات لهنّ في تعزيز ذلك، وهو ما يتضح من الاقتراع الذي أجراه مركز الأردن للدراسات الاجتماعية، الذي وجد أن ١١٪ فقط من النساء يصوتن للمرشحات من أنظارهن من النساء.
- تمّ اتخاذ قرار في الآونة الأخيرة بإلغاء الحصة الممتثلة في ١٥٪ للمقاعد المخصصة للنساء في مجالس المحافظات، وذلك كجزء من مشروع قانون اللامركزية الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الركيزة ٢. الازدهار

«لقد عقدنا العزم على كفاءة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلمها الرخاء قلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة». ١٩٣

لا يزال النمو المستدام الذي يترجم إلى فرص اقتصادية ووظائف من ضمن أبرز الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأردن. ونتيجة لذلك، فإن الغاية ١-ب من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في «توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، لم تتحقق بعد. ١٩٤ وقد انخفض متوسط النمو السنوي الذي بلغ ٥,٤ في المئة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ منذ ذلك الحين إلى نحو ٢,٥ في المئة في الفترة الممتدة حتى العام ٢٠١٥، ما جعل المهمة أكثر صعوبة للوفاء بها. ومع ذلك وحتى عندما وصل النمو الاقتصادي إلى ذروته، لم يترجم إلى نمو كاف لأعداد الوظائف المتاحة. ١٩٥

١٩٣ ص.٢، تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة- القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٩٤ ص.٣، مسودة التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥

١٩٥ ص.٣، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥

ويتم تحديد معدلات العمالة ضمن مناخ اقتصادي أوسع. فعلى سبيل المثال، تأثرت قاعدة الصادرات الأردنية الضيقة بتباطؤ الاقتصاد العالمي والتقلبات الإقليمية (لا سيما في سوريا والعراق ومصر) والمنافسة الإقليمية الشديدة في القطاعات الرئيسية، لا سيما من جانب دول الخليج. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣ في المئة، بعد أن وصلت إلى ما يقارب ٧ أو ٨ في المئة خلال الفترة نفسها. ١٩٦ ١٩٧ وشهد مستوى الدين العام ارتفاعات ملحوظة ١٩٨ من أقل من ١٠ مليارات دينار أردني في العام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٢١ مليار دينار أردني بحلول نهاية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥. ١٩٩. وبالمثل، يظهر العجز التجاري أخذًا في الازدياد سنة بعد سنة، لا سيما منذ العام ٢٠٠٤. ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ويهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد الأردني، بحيث شكّلت الخدمات والصناعة ٢٠٢ ٦٦,٤ و ٢٩,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي خلال العام ٢٠١٤. وخلال العقد الماضي، انخفضت العمالة في كل من قطاع الزراعة (-٢,٣ في المئة بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠١٤) والصناعة (-٧,٢ في المئة)، في حين ارتفعت حصة العمالة في قطاع الخدمات بنسبة ٩,٩ في المئة. ٢٠٣

وخلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، انخفضت أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتراوح بين ثلث ونصف مستوياتها السابقة المسجلة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. ٢٠٤. وبالتالي، يساهم انخفاض مستويات الاستثمار الخاص المحلي وتجزئة سوق العمل بين القطاعين العام والخاص والرسمي وغير الرسمي والدور الذي يؤديه كل من الأردنيين والأردنيات والمهاجرين في السوق ٢٠٥ في الحد من دينامية السوق والأعمال التجارية. ومن الجدير ذكره أن القطاع العام كبير للغاية ويشكّل حوالي ٤٠ في المئة من القوى العاملة. ٢٠٦

وقد تمّ إقفال طرق التجارة البرية وطرق العبور مع سوريا والعراق بالكامل خلال شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليو ٢٠١٥ على التوالي، ٢٠٧ مما أثر سلباً على التجارة. وتتمثل التحديات الأخرى التي واجهت الأردن في هشاشة الأمن، وأوجه البيروقراطية التي تسيطر على القطاع العام، والافتقار إلى مصادر التمويل المخصصة لتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع تكاليف الطاقة والإنتاج، والافتقار إلى العمالة المؤهلة، لا سيما في القطاعات التقنية. وبالتالي، تشكّل هذه العوامل جميعها عقبات أمام تهيئة مناخ استثماري أكثر ملاءمة وتوجّهًا نحو تحقيق النمو المنشود. ٢٠٨ ٢٠٩ وكذلك، لا يزال الأردن يكافح من أجل الحفاظ على التقدّم الذي أحرزه في المؤشرات الدولية المعنية بالتنافسية وسهولة ممارسة الأعمال التجارية وضمان الحرية الاقتصادية. ٢١٠

ومع تزايد أعداد السكان في الأردن، تدخل فئة أكبر من الشباب سوق العمل كل عام. ومع ذلك، لا تزال معدلات البطالة المرتفعة قائمة، إذ بلغ متوسطها إلى ما نسبته ١٢,٢ في المئة خلال العام ٢٠١٥. ٢١١ وتعدّ هذه المشكلة خطيرةً لا سيما بين أوساط الشباب والنساء، حيث تبلغ معدلات بطالة الشباب ٢٨,٨ في المئة. ٢١٢ ٢١٣ وبنسبة تقارب ضعف المعدل العالمي، لا يزال ٥٨,٥ في المئة من الشباب المتخرجين عاطلين عن العمل لأكثر من

١٩٦	ص. ١٢، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
١٩٧	ص. ٢، مذكرة برنامج صندوق النقد الدولي، الأردن، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥: بلغت نسبة النمو ٢,٦ في المئة خلال الفترة نفسها وفي الوقت نفسه، يشير البنك الدولي إلى تراجع النمو إلى ٢,٤ في المئة في مرصد الاقتصاد الأردني (الربيع)، ليرتد مجددًا إلى ما يزيد قليلاً عن ٣ في المئة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٨
١٩٨	ص. ٢، مذكرة برنامج صندوق النقد الدولي، الأردن، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥
١٩٩	ص. ١٣، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٠٠	ص. ١٧، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٠١	الشكل ١، ص. ٢٢، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٠٢	وينطوي القطاع الصناعي على القيمة المضافة في مجال التعدين، والتصنيع، والبناء، والكهرباء، والمياه، والغاز. ويشمل قطاع الخدمات القيمة المضافة في مجال تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم)، والنقل، والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية، كالتعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية.
٢٠٣	ص. ١٣، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٢٠٤	الرسم البياني الوارد في ص. ٦٠ من وثيقة البرنامج التنفيذي ٢٠١٦-٢٠١٨
٢٠٥	ص. ٥٢، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٥
٢٠٦	ص. ١٢١، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٠٧	ص. ٤، إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاص بالأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦
٢٠٨	ص. ١٧، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٠٩	ص. ٤٣، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢١٠	ص. ٦٠-٦١، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨): ظلّ الأردن في المرتبة ٦٤ من بين ١٤٤ دولة في مؤشر التنافسية العالمي للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، إلا أنه تراجع في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٥ إلى المرتبة ١١٧ من بين ١٨٩ دولة (بحيث انخفض في ٧ مجالات)، وتحسّن قليلاً من حيث وضعه في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٥
٢١١	الجدول (ز)، ص. ٧، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، مذكرة إحاطة للدول عن تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢١٢	منظمة العمل الدولية - الإحصاءات الأخيرة
٢١٣	ص. ٤، مسودة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية - ٢٠١٥، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة يصل إلى ٣٤,٣ في المئة بين أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥

سنة ٢١٤ وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى حوالى ٣-٤ في المئة ٢١٥، وبالتالي استمرار البطالة الهيكلية. وعلاوة على ذلك، يعدّ الرجال من أصحاب التعليم العالي الأقل احتمالاً للتعرض للبطالة ٢١٦.

وتشير التقديرات إلى أن ٣٦,٤ في المئة فقط من السكان الأردنيين في سنّ العمل هم من النشطين اقتصادياً ٢١٧. وهذا يعني أن ٦٣ في المئة، أو حوالى ٢,٦ مليون شخص في سن العمل هن من غير النشطين اقتصادياً. وبالتالي، يشكّل ذلك تحدياً هائلاً من شأنه الحدّ من إمكانات التنمية، يتمثّل في تردد شرائح كبيرة من السكان الأردنيين عن العمل في قطاعي الزراعة والبناء ٢١٨، أو على سبيل المثال في وظائف تابعة لأصحاب الياقات الزرقاء أو تندرج ضمن قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة التي يهيمن عليها العمال المهاجرون حالياً (ليشكلوا ما نسبته ٧٠ في المئة من إجمالي القوى العاملة). وتمثل هذه العوامل تحدياً خطيراً من شأنه الحدّ من إمكانيات الوصول للعمالة الكاملة، وكذلك من قدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين الجدد عن عمل الذين تقدر أعدادهم بـ ١٠٠,٠٠٠ شخص سنوياً ٢١٩.

ويظهر تباين موثقاً توثيقاً جيداً بين التطلعات والمهارات والمؤهلات التعليمية المتاحة من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى. وبالتالي، تشكّل العمالة الليبية والمصرية، جنباً إلى جنب مع اللاجئين السوريين، واحدة من إحدى الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع معدلات البطالة المحلية، وذلك بالمقارنة مع الدول الأخرى ٢٢٠. وفي الواقع، اعتبرت البطالة الهيكلية وضعف إدارة سوق العمل في الأردن من الأسباب الكامنة التي قد سبقت أزمة اللاجئين الحالية. وعلى النحو الذي تمّ ذكره أعلاه وحتى في أوقات النمو الاقتصادي القوي، لم ينجح ذلك في استحداث فرص عمل جديدة، من حيث العدد والجودة المطلوبين.

وفي العام ٢٠١٣، نجح الاقتصاد الأردني في استحداث ٤٨,٥٧١ وظيفة جديدة، اندرج معظمها في قطاع التجارة بالجملة والتجزئة (٢٠,٤ في المئة) والقطاع العام (١٤,٧ في المئة) وقطاع الصناعات التحويلية (١٢,٣ في المئة) وقطاع التعليم (١١,٤ في المئة). غير أن غالبية هذه الوظائف (٦١,١ في المئة) لم تتطلب مهارات عالية لتأديتها، بل مجرد الحصول على شهادة التعليم الثانوية أو أدنى منها ٢٢٢. ومن بين أهم المؤشرات التي تمّ تضمينها في وثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥ هو معدل البطالة المرتفع بين أوساط خريجي الجامعات ٢٢٣.

وتشير هذه الزيادة في نسبة الخريجين من ذوي المهارات العالية بين أوساط العاطلين عن العمل إلى ضعف الطلب في سوق العمل على المهارات العالية، الأمر الذي من شأنه أن ينطوي على عدم القدرة على استيعاب الزيادة في أعداد الخريجين ضمن الاقتصاد. وهذا ما يؤكده عدد الأردنيين من ذوي المهارات العالية الذين يقررون مغادرة الأردن للعمل في الدول ذات اقتصادات المعرفة، حيث من الممكن الاستفادة من مهاراتهم إلى أقصى حدّ ممكن ٢٢٤. ومن الجدير بالذكر أن ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ من الأردنيين ذوي المهارات العالية يعملون في دول الخليج، لا سيما في المملكة العربية السعودية (٣٢ في المئة منهم) ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢٤ في المئة منهم) ٢٢٥.

٢١٤	«تحولات سوق العمل للشباب والشابات في الأردن»، بقلم ف. باركوتشي ون. مريان، منظمة العمل الدولية، حزيران/يونيو ٢٠١٣
٢١٥	ص. البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٦
٢١٦	المرجع نفسه
٢١٧	ص. ١٢٢، البرنامج التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨) في حين أن ص. ٣ من مسودة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ تشير إلى أن المعدل الحالي للتوظيف يبلغ ٣٣,١ في المئة من إجمالي السكان
٢١٨	ص. ١٢١، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢١٩	ص. ١٢١ و ص. ١٢٢، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٢٠	ص. ١٢١، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٢١	وفقاً للتعداد العام للسكان ٢٠١٥، يبلغ عدد الليبيين في البلاد ٢٢,٧٠٠ نسمة، في حين يصل عدد اليمنيين إلى ٣١,١٦٣ شخص
٢٢٢	ص. ١٣، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٢٢٣	ص. ٢٦، رؤية الأردن ٢٠٢٥
٢٢٤	وفقاً لحسابات البنك الدولي وفي حين تشكّل هجرة الأدمغة هذه خسارة للاقتصاد، إلا أنها جعلت الأردن واحداً من أكثر الدول المتلقية للتحويلات المالية القادمة من الخارج على الصعيد العالمي (٣,٨ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٥)
٢٢٥	ص. ١٣، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٢٢٦	وفقاً لوزارة العمل، من المقدّر أن ما مجموعه ٧٣٤,٠٠٠ أردني يعيشون في الخارج

وكذلك، يعتمد جزء كبير من الاقتصاد الأردني على هجرة القوى العاملة، لا سيما من مصر وجنوب شرق آسيا، وذلك للعمل في الأوساط المحلية والزراعية، وكذلك في القطاعات الأخرى على حدٍ سواء. بالتالي، يشكّل العمال المهاجرون ٢٠ في المئة من إجمالي القوى العاملة. ويتم تنظيم عمليات هجرة القوى العاملة من خلال نظام الكفالة الذي يواجه انتقادات شديدة، الأمر الذي يجعل المهاجرين يعتمدون تماماً على أرباب عملهم. وينطبق ذلك على إقامة العامل وتصريح عمله الذي من المستحيل تجديده في غياب ربّ العمل. وغالباً ما يدان نظام الكفالة المعتمد في العديد من بلدان الشرق الأوسط باعتباره «شبههاً بنظام العبودية» سبباً رئيسياً في تعرض العمال المهاجرين لأعمال السخرة والاتجار بهم. وقد أظهر الأردن تقدماً كبيراً في هذا الشأن منذ مصادقته على بروتوكول باليرمو للأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص.

وفي ما يتعلق بهيكل الاقتصاد الأردني، تجدر الإشارة إلى عدم قدرة القطاع الخاص على خلق الأعداد والأنواع اللازمة من الوظائف، وذلك نظراً لأن غالبية المؤسسات في الأردن هي صغيرة ومتوسطة الحجم، وبالتالي تضمّ أقل من ١٠ موظفين. وفي المقابل، تشكّل الشركات الكبيرة التي يبلغ عدد موظفيها مئة موظف أو أكثر أقل من ١ في المئة من إجمالي عدد الشركات، وذلك على الرغم من أنها تمثّل ٧٥ في المئة من كافة الإيرادات المحصلة و٢٥ في المئة من العمالة بأجرٍ خاص.

وقد أدّى ذلك إلى الوضع المذكور أعلاه، حيث يصدر الأردن القوى العاملة ذات المهارات العالية الخاصة به، في حين يقوم بإدماج العمال الأجانب الأقل مهارةً ومن ذوي الأجر المنخفض ضمن القوى العاملة الخاصة به. ونتيجة لذلك، تشكّل الوظائف التي تتطلب مهارات أقل في القطاع الخاص والتي لا تنطوي على فوائد جمّة أو مساهمات ضريبية كبيرة، أغلبية الوظائف التي يتمّ استحداثها لتوظيف العمال الأجانب. وفي الوقت نفسه، لا تزال معدلات البطالة والهجرة بين أوساط الخريجين الأردنيين مرتفعةً ٢٢٧.

وتمثّلت إحدى أبرز العواقب السلبية لهذا النمو «الضعيف في الوظائف» في أوجه عدم الانخراط في العمل وأنشطة الأعمال. وفي العام ٢٠١٥، كان أكثر من نصف السكان في سن العمل في الأردن (أي ٦٤,٥ في المئة منهم) غير نشيطين اقتصادياً، حيث بلغت معدلات عدم نشاط النساء (التي وصلت إلى ٨٧,٦ في المئة) أكثر من ضعف المعدل الخاص بنظرائهن من الرجال (٤١,٥ في المئة). ٢٢٨.

وبالتالي، لا بدّ على الاقتصاد الأردني من المساهمة في استحداث حوالي ٥٧,٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنوياً على مدى السنوات السبع المقبلة، وذلك لاستيعاب الأردنيين الجدد الذين يريدون دخول سوق العمل. وبدوره، سيتطلّب ذلك تحقيق معدل نمو سنوي مستدام قدره ٦,١ في المئة ٢٣٠، في الوقت الذي بلغ فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,١ في المئة في العام ٢٠١٤، وكان من المتوقع أن يبلغ ٢,٥ في المئة خلال العام ٢٠١٥. ووفقاً لرؤية الأردن ٢٠٢٥، تسعى المملكة، وبحلول العام ٢٠٢٥، إلى تحقيق معدل نمو حقيقي يبلغ ٧,٥ في المئة. ٢٣١.

ومن أجل تحقيق هدف النمو المنشود، قام الأردن بتحديد مجموعات معينة ومنحها الأولوية لتحفيز النمو والعمالة. وتشمل هذه المجموعات مجال البناء، والتصنيع، والهندسة والإسكان، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والرعاية والسياحة الصحية، والطاقة والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والابتكار، والزراعة، فضلاً عن الخدمات التعليمية والمالية ٢٣٢. غير أن عدم اعتماد نهج فعّال بين الوزارات لتنسيق مجالات التركيز الخاصة بكل قطاع قد حال دون وفاء المملكة بوعودها.

٢٢٧	ص.١٤، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٢٢٨	ص.١٤، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦
٢٢٩	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١-٢٠٢٠): «تحديث واتجاهات مستقبلية»
٢٣٠	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١-٢٠٢٠): «تحديث واتجاهات مستقبلية»
٢٣١	ص.١٥، رؤية الأردن ٢٠٢٥
٢٣٢	ص.١٥، رؤية الأردن ٢٠٢٥

ويشكل حجم القطاع الخاص من أبرز جوانب الاقتصاد الأردني غير العادية. بحيث يمثل هو وحده ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و٢٧ في المئة من الإنفاق الحكومي السنوي، ما يشكل واحدة من أكبر حصص القطاع العام في العالم. كما يعد القطاع العام أيضاً رب العمل الأكبر والوحيد للعمالة الأردنية. وقد شهد أكبر عملية توسع في مجال التوظيف خلال العقد الماضي، تمثلت بزيادة ٨,٢ في المئة لتصل إلى ٢٦,٣ في المئة خلال العام ٢٠١٥. وساهمت أجور القطاع العام ٢٣٣ وأوجه استخدام العقود الدائمة (بين أوساط ٩٧ في المئة من جميع العاملين الحكوميين) واحترام أحكام الحماية الاجتماعية في زيادة تجزئة سوق العمل بين العاملين في القطاعين العام والخاص. ٢٣٤ وهكذا، استمر القطاع العام في تأدية دور «رب العمل الذي يمثل الملاذ الأخير»، في الوقت الذي واصلت فيه حصة العمالة في القطاع العام في الارتفاع طوال العقد الماضي. ٢٣٥

وكذلك، يظهر تباين كبير بين معدلات البطالة بين المحافظات، حيث بلغت نسبة البطالة في كل من الطفيلة ومعان ١٥,٤ في المئة، في حين وصل المعدل نفسه في الزرقاء وعمان إلى ١٠,٣ و١٠,٢ في المئة على التوالي. ٢٣٦

وبالتالي، تظهر هذه التفاوتات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية ومعدلات العمالة عند مقارنة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة مع مجموع السكان. وفي هذا الصدد، يشير الأشخاص ذوو الإعاقة إلى انخفاض مستويات العمالة الكبير بين أوساطهم مقارنة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة. ففي العام ٢٠١٠، ٣٦,٦٪ من بين مجموع السكان كانوا يعملون، أما ٤,٤٪ فكانوا عاطلين عن العمل، و٥٩٪ غير نشطين اقتصادياً. ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً، ١٦,١٪ من بينهم كانوا يعملون، في حين أن ١,٧٪ كانوا عاطلين عن العمل، و٨٢,٢٪ غير نشطين اقتصادياً.

ويضم الأردن قطاعاً كبيراً غير رسمي يعمل ضمنه المواطنون. وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٥٠ في المئة من الأردنيين يعملون في القطاع الاقتصادي غير الرسمي. ٢٣٧ ويشمل هذا القطاع قطاع التجزئة والبناء والزراعة، بحيث يعد القطاعان الأخيران من بين القطاعات الأسرع نمواً في المملكة اللذان حددتهما رؤية الأردن ٢٠٢٥. وعادة ما يتردد الأردنيون في العمل في هذه المجالات.

وفي إطار هذا القطاع غير الرسمي، تدار ظروف العمل والسلامة والصحة المهنية بصورة ضعيفة، ويعود ذلك بسبب عدم إمكانيات وصول الشركاء الاجتماعيين للمواقع الميدانية، وضعف الحوار الاجتماعي وقدرته الحكومة على إنفاذ معايير العمل والتقيّد بها. ٢٣٨ وبالتالي، فهي تتيح الاستفادة، وبشكل محدود، من مزايا الحماية الاجتماعية أو التأمين الصحي، ولا يترتب عليها سوى ضرائب ضئيلة، إن وجدت. غير أن القطاع غير الرسمي يوفر ملاذاً آمناً لبعض النساء المستقلات العاملات لحسابهن الخاص من المنازل، اللواتي يساهمن في تعزيز دخل الأسرة، وإن كان ذلك في الكثير من الأحيان يشكل الحد الأدنى من الأجور الممنوحة.

ومع ذلك، فقد اتخذ الأردن خطوات هامة للحد من أوجه التجزئة التي تسيطر على سوق العمل بين القطاعات غير الرسمية والرسمية، وكذلك بين أوساط المواطنين والمهاجرين. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة المواطنين الأردنيين المسجلين لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من ٦١ في المئة خلال العام ٢٠٠٩ إلى ٧٣ في المئة في العام ٢٠١٣، كما ارتفعت نسبة المواطنين غير الأردنيين من ٢٩ في المئة في العام ٢٠٠٩ إلى ٤٤ في المئة في العام ٢٠١٣. أما بالنسبة لقطاع الملابس، فقد تم في العام ٢٠١٥ التوقيع على اتفاق المفاوضة الجماعية القطاعي الثاني الذي سيجري عرض المزيد من تفاصيله في الأقسام اللاحقة. ويؤكد ذلك على تعزيز أوجه الحماية ودمج المواطنين غير الأردنيين الهيكلي ضمن سوق العمل الرسمي. ٢٣٩٢٤٠ وقد أثر انخفاض معدل العمالة سلباً على معدل عمالة الأطفال. ووفقاً للمسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن ٢٠١٦، فإن حوالي ٢ في المئة من الأطفال يشاركون في عمل الأطفال (أي ٦٩,٦٦١ طفلاً)، منهم ٤٤,٩١٧ طفلاً يعملون في مجالات خطيرة. ٢٤١ ويعد أكثر من ٨٠ في المئة من الأطفال العاملين من الأردنيين، في حين أن أقل من ١٥ في المئة منهم هم من السوريين وه في المئة ينتمون إلى جنسيات أخرى.

٢٣٣ وعلى الرغم من أن العاملين في القطاع العام يحصلون في المتوسط على أجور أعلى من تلك المخصصة للعاملين في القطاع الخاص، إلا أنه من المثير للاهتمام ملاحظة أن المخصصات المقدمة للعاملين الأقل مهارة هي أكثر من تلك الممنوحة لنظرائهم من ذوي المهارات العالية في القطاع العام، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على الجهود المبذولة للاحتفاظ بالمواهب المتاحة.

٢٣٤ ص.١٣، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

٢٣٥ ص.٢٠، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

٢٣٦ ص.١٢١، برنامج التنمية التنفيذي (٢٠١٦-٢٠١٨)

٢٣٧ أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو، ٢٠١٥

٢٣٨ ص.٢١، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

٢٣٩ الأردن - الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١-٢٠٢٠): التحديث والاتجاهات المستقبلية، منظمة العمل الدولية (٢٠١٥)

٢٤٠ ص.٢٢، البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو ٢٠١٦

٢٤١ يشكل العمل الخطير واحداً من أسوأ أشكال عمالة الأطفال. فوفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (المادة ٣ د)، فإن العمل الخطير يعني «الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاوُل فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي».

وفي ما يتعلق بإجراءات منح تصاريح العمل للاجئين السوريين، تسعى وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢٠١٦ إلى بذل الجهود الضرورية لتحويل هذه الأزمة إلى فرصة للتنمية. ٢٠١٦ وبالتالي، فقد تساهم الامتيازات التجارية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ومبادرات تطوير ١٨ منطقة اقتصادية خاصة ٢٠١٦ في تسهيل عمليات تدفق الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، شريطة أن تكون ١٥ في المئة من القوى العاملة من الجنسية السورية، لتصل إلى ٢٥ في المئة بعد ٣ سنوات. وبعد تحقيق الهدف المتمثل في توفير ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل للاجئين السوريين، سيتم تطبيق «قواعد المنشأ» أيضاً على مناطق صناعية أخرى في جميع أنحاء المملكة. ٢٠١٦

وتعترف الوثيقة، وعلى النحو المبين في القسم الافتتاحي للتقييم القطري المشترك، بأن المملكة تتحمل عبئاً ثقيلاً، وذلك بسبب استضافتها للاجئين، وتضطلع بمهمة هامة يستفيد منها العالم بأسره. وفي هذا السياق، أدى تدفق اللاجئين مؤخراً، وذلك بسبب الحرب في سوريا، إلى زيادة الضغط على الموارد المحدودة المتاحة وفرض ضغط شديد على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المضيفة والوضع المالي والخدمات العامة. وفي المقابل، برزت حاجة إلى القيام باستثمارات جديدة في الأردن من مصادر خارجية وداخلية. وبالتالي، ساهمت الجهود المبذولة لجذب الأعمال التجارية وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل في تحسين فرص الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. لذلك، تتمثل إمكانات الحصول على الدعم الاقتصادي الكلي في عناصر أساسية ثلاثة على النحو التالي:

- ١) تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية من شأنها جذب استثمارات جديدة واستحداث فرص عمل جديدة عن طريق فتح سوق الاتحاد الأوروبي استناداً إلى قواعد المنشأ المبسطة؛
- ٢) إعادة بناء المجتمعات المضيفة الأردنية عن طريق تمويل خطة الاستجابة الأردنية ٢٠١٦-٢٠١٨ بشكل كاف؛ و
- ٣) تقديم منح كافية ومصادر التمويل الميسر لدعم إطار الاقتصاد الكلي وتلبية احتياجات التمويل في الأردن.



- | | |
|-----|---|
| ٢٤٢ | تم اعتماد الوثيقة خلال مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة الذي تم عقده في لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ |
| ٢٤٣ | ص.١، إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاص بالأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦ |
| ٢٤٤ | ص.١، إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاص بالأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦ |
| ٢٤٥ | الملاحظات الصادرة عن الاجتماع بشأن توقيع إطار الشراكة الاستراتيجية للبنك الدولي (٢٠١٧-٢٠٢٢) |

وأخيراً، تتزايد أوجه الصلة بين تكاليف السكن والنفقات المنزلية المتكبدة. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع عدد السكان الأردنيين وتدفق اللاجئين السوريين إلى الضغط على إمكانيات توافر المساكن المتاحة بأسعار معقولة، ممّا ساهم في تضخم قيمة الإيجارات. وفي هذا الإطار، سعت الحكومة إلى استحداث حلول مبتكرة عن طريق برنامج الإسكان الميسور في الأردن، وذلك بهدف توفير ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية صغيرة الحجم يتراوح سعرها بين ١٥,٠٠٠ و١٦,٠٠٠ دينار أردني لكل وحدة سكنية، من الممكن شراؤها من قبل الأسر الأردنية التي يتراوح دخلها بين ٣٠٠ و٥٠٠ دينار أردني شهرياً. ويجري تصميم الوحدات السكنية هذه بطريقة تتيح إمكانية توسيعها في المستقبل، أو دمجها مع مرور الوقت. وبالتالي، ستتاح هذه الوحدات ليستفيد منها كل من اللاجئين والأسر الأردنية الضعيفة، وذلك استناداً إلى قيمة إيجار السوق المعتمدة. ويشكل هذا المشروع حلاً واسع النطاق لكل من القطاعين العام والخاص، ينطوي على إمكانيات تمويل الرهن العقاري ورأس مال القطاع الخاص، ٢٤٦ وذلك من أجل بناء ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية وإتاحتها على المواطنين. ٢٤٧

الأسباب الكامنة وراء التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي في الأردن

- أدت القضايا الإقليمية المتعلقة بأوجه عدم الاستقرار القائمة خارج نطاق المخاطر الأمنية الطويلة الأمد والمتعلقة بسيطرة الحكومة الأردنية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي والمحلي. وبالتالي، أثرت عملية إغلاق الحدود مع سوريا والعراق سلباً على هذين الشريكين التجاريين.
- الافتقار إلى التنوع والقدرة التنافسية الكافية في القطاعات الإنتاجية الأولية التي تعاني أيضاً أوجه البيروقراطية. وبالتالي، تتعذر مقارنة قدرة الأردن التنافسية مع غيره من دول الخليج.
- ثمة فجوة قائمة بين الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لم تتمكن من النمو، مما نتج عن الافتقار إلى إمكانية الحصول على مصادر التمويل المتاحة أو لتعرض البلاد للمخاطر.
- لا يبلي سوق العمل بلاءً حسناً، وذلك من حيث النوعية والكمية. فتعدّ السوق الحالية مشبعة، وذلك نظراً لعدم تطابق المهارات المطلوبة وتلك المتاحة بالفعل في السوق.
- يجد الأردنيون أن بعض القطاعات الرئيسية المولدة للعمالة، كقطاعات البناء أو الصناعة أو الزراعة، غير جذابة، وبالتالي يترددون في الحصول على عمل فيها، في حين يتوقع بعض المواطنون الأردنيون أن تتولى الحكومة مهمة توفير فرص عمل لهم في القطاع العام.
- تعدّ العقلية التي يتبناها المواطنون من أجل إيجاد فرص عمل وحل المشاكل والمثابرة من أجل تحقيق أهدافهم والتحلي بالثقة بالنفس غير موجودة دائماً. لذلك، لا بدّ من التغلب على ثقافة الاستحقاق. ٢٤٨ وبالتالي، لا بدّ على المهارات الحياتية وأخلاقيات العمل وأدوات التأقلم مع الأوضاع الراهنة وروح المغامرة أن تحل محل اللامبالاة والتناقض والسلبية.
- يتراجع مستوى معايير التعليم، وذلك على الرغم من أنها لا تزال جيدة وعدم قدرتها على مواكبة مطالب اقتصاد المعرفة المزدهر. وكذلك، يعدّ المستوى العام للعمالة الماهرة التي تدخل السوق أقل من المتوسط. وحتى بعد تخرّج الطلاب الأردنيين، إلا أنهم لا يتمتعون بالمهارات اللازمة لحل المشاكل والتفكير بأسلوب استقصائي.
- لا تعدّ البنية التحتية في الأردن حديثة أو فعالة كغيرها في المنطقة، كما تعتبر مستويات الابتكار وأوجه استخدام التكنولوجيا مقبولة أو متوسطة، إلا أنها ليست عظيمة.

٢٤٦	تبلغ التكلفة التقديرية لهذا المشروع ٤٥٠ مليون دينار أردني أو حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي
٢٤٧	ص.١٠، تقرير البرنامج الأردني للإسكان الميسور - آذار/مارس ٢٠١٥، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
٢٤٨	ص.٥٩، رؤية الأردن ٢٠٢٥

- يقوم بعض من أفضل المواهب في مجال الأعمال بالاستثمار والعمل في الخارج، لا سيما في دول الخليج حيث تعدّ المكاسب أكثر ربحاً، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في هجرة الأدمغة والتأثير على الاقتصاد المحلي.
- تمثل البنية التحتية الحضرية وتكاليف التشغيل المرتفعة، لا سيما تلك الخاصة بالطاقة، تحدياً يواجه الأردن.
- لا تتم الاستفادة من المدن، التي تعتبر محرك النمو والابتكار الأساسي في البلاد، بشكل صحيح. وعلى الرغم من الاعتراف بأن التحضر يشكل قوة دافعة رئيسية، إلا أن السياسات والاستثمارات الحضرية لا تشكل جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية والسياسات القطاعية للتحويل الاقتصادي. وتميل السياسات الاقتصادية الوطنية إلى التركيز على التوظيف بشكل عام وعدم ربط الوظائف بالمدن والبلدات. وفي السياق نفسه، لا يتم تقديم الدعم الكافي لتحقيق نمو القطاع الخاص على مستوى المحافظات. وكذلك، يظهر أيضاً نقص في التخطيط المكاني والاقتصادي والاجتماعي المتكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لتوفير إطار تخطيط متسق وتحقيق توازن أفضل بين مساعي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفعالية.
- الحاجة إلى رفع مستوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتيح إمكانيات تقاسم المخاطر وتوفير فرص مربحة للطرفين.
- تطفئ أوجه المركزية على القطاع الاقتصادي في عمان وإربد والعقبة. وبالتالي، تعدّ الفرص المتاحة خارج هذه المناطق، أكثر محدودية.
- تحدّ أوجه عدم مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبشكل كبير، من الناتج المحلي الإجمالي (يرجى الاطلاع أيضاً على القسم المخصص للمساواة بين الجنسين أعلاه).
- لم يتم تطوير أي نشاط وسيط يمكن من خلاله الاستفادة من المهارات العملية والمعرفة المتوفرة بين أوساط الشباب. وكذلك، لا تتم إدارة استراتيجيات الانتقال إلى بيئة العمل بشكل جيد. وبمجرد أن يستكمل الشباب مرحلة دراستهم، فهم يحاولون دخول سوق العمل من بابه الواسع. أما بالنسبة لأعداد المواطنين الكبيرة التي لم تنجح في تأمين وظيفة، فيبدو أن وضعهم يزداد سوءاً.
- لا يزال يتعين استكشاف الإمكانيات التي تتمتع بها الصناعات الإبداعية/الثقافية بشكل كامل واستغلالها على أكمل وجه، لا سيما من خلال مساهمتها في توظيف الشباب والنساء، فضلاً عن كونها مصدراً لسمود المجتمعات الضعيفة في وجه الأزمات الراهنة.
- على الرغم من أن ٢ في المئة فقط من القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي، لا تزال هناك فرص واضحة في هذا المجال. ومع ذلك، لم تتم الاستفادة وحتى الآن من ثقافة التعاون التي من شأنها المساعدة في تعزيز الأسس الاقتصادية المستدامة للقطاع الزراعي في العديد من البلدان. ونتيجة لذلك، لا تزال المملكة خلف الركب في هذا القطاع.

الركيزة ٣. كوكب الأرض

«نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توكي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يتمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة» ٢٤٩.



من منظور بيئي، يواجه الأردن مواطن ضعف ومخاطر متزايدة ناشئة عن موارد الطبيعة المحدودة، يطغى عليها تأثير تغير المناخ على أصوله الطبيعية والثقافية الهشة. وفي حين لم يتم تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في كفاءة الاستدامة البيئية، إلا أنه تمّ وبنجاح تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم إمكانية الوصول المستدام إلى المياه الصالحة للشرب ٢٥٠ ومياه الصرف الصحي ٢٥١ إلى النصف. ومع ذلك، لم يتمّ تحقيق الهدف المتمثل في فقدان التنوع البيولوجي، وذلك على الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد.



وعلى الرغم من محدودية توافر الموارد المائية، تمكّن الأردن، وبحلول العام ٢٠٠٨، من ربط ٩٨,٤١٪ من المنازل والمجموعات المجتمعية بشبكات المياه العامة. وفي السياق نفسه، بذلت الحكومة جهوداً شاملة متسقة لتحقيق تلك الأهداف الهامة. وكذلك، تشير بيانات البنك الدولي إلى أنه، وفي حين أن نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول المستدام إلى مصادر المياه المحسنة تصل إلى ٩٧٪ وقد شهدت انخفاضاً طفيفاً عن النسبة المستهدفة البالغة ٩٩٪ في العام ٢٠١٥، إلا أن نسبة الأسر التي تستخدم مرافق صرف صحي محسنة قد ارتفعت، وبشكل ملحوظ، إلى معدل يفوق الهدف المحدد وهو ٧٠٪، لتصل إلى ٩٨,٦٪ من الأسر الأردنية ٢٥٢.



وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز والمرتببط بالأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه ثمة عدد من الشواغل الهامة التي تسيطر على هذا القطاع. وبالتالي، تتمثل بعض من هذه الشواغل الأساسية في ندرة المياه ومحدودية الأراضي الزراعية وإزالة الغابات والرعي الجائر والتصحر وتآكل التربة وتدهور الأراضي والتلوث وإدارة النفايات واستراتيجيات التأهب المحدودة ضد المخاطر البيئية المعتمدة، فضلاً عن الشواغل المستمرة بشأن فقدان التنوع البيولوجي ٢٥٣. وكذلك، تتمثل مجموعة التحديات الشاقة التي تواجه المملكة في النمو السكاني السريع الذي يصاحبه نمو حضري غير مخطط له فوق الأراضي الزراعية أحياناً وكذلك، في الآثار الطويلة الأجل التي يفرضها التغير المناخي والتي تؤثر سلباً على خدمات النظام الإيكولوجي الضرورية لضمان تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة. ونتيجة لذلك، يستورد الأردن معظم إمداداته من المواد الغذائية ومصادر الطاقة، الأمر الذي من شأنه أن يعرضه لمزيد من أوجه تقلب الأسعار.

- ٢٤٩ ص ٢، تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
- ٢٥٠ تُتاح أمام ٩٧ في المئة من السكان إمكانيات الوصول إلى مصادر المياه
- ٢٥١ تُتاح أمام ٩٨,٦ في المئة من السكان إمكانيات الوصول المعزز إلى خدمات الصرف الصحي، وهو ما يتجاوز بكثير نسبة ٧٠ في المئة المستهدفة
- ٢٥٢ مؤشرات التنمية العالمية | بنك بيانات البنك الدولي: <http://buff.ly/1NZ3EJ>
- ٢٥٣ يرجى الاطلاع على التقرير الوطني الخامس لاتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠١٤)

ويتمثل أحد أخطر التحديات البيئية في النقص المزمن في المياه. وفي هذا السياق، يحتل الأردن المرتبة الرابعة من بين الدول الأكثر فقراً في المياه في العالم. ٢٥٤. وبالتالي، يساهم الاتجاه التنازلي التدريجي لمتوسط معدل هطول الأمطار السنوي في استحداث ظروف تكون فيها مياه الأمطار غير كافية لتلبية متطلبات إمدادات المياه الجوفية. وكذلك، يستهلك الأردن ما يزيد عن ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من المياه التي من الممكن أن تقوم موارده بتوفيرها. ونتيجة لذلك، انخفضت مستويات المياه الجوفية بسرعة وتفاقت بسبب الاستخدام المفرط لطبقات المياه الجوفية الرئيسية في شمال البلاد وتلوثها. وتعد الموارد المائية المتجددة والمتاحة سنوياً للفرد الواحد أقل بكثير من معدل ندرة المياه الشديدة. ٢٥٥. وفي السياق نفسه، أدت أزمة اللاجئين إلى ارتفاع الطلب على مياه الشرب.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت أوجه التعذر عن وضع استراتيجية وطنية مكانية متماسكة من شأنها دمج الجهود المبذولة من أجل النجاح في تنفيذ مبادرات التخطيط الاجتماعي الاقتصادي الفعلية لتوجيه مساعي التنمية وتنظيمها ومراقبتها، وكذلك عن تحديد الإطار التنظيمي اللازم وضمان التنسيق الفعال بين أنشطة التخطيط القطاعية والفعلية والبيئية، إلى تحديد مواقع غير ملائمة للتنمية واستخدام الأراضي بصورة متضاربة، مما أثر سلباً على الموارد الطبيعية المحدودة، بما في ذلك المياه.

وفي هذا السياق، تفيد التقارير ذات الصلة أن ما تصل نسبته إلى ٦٠ في المئة من إمدادات المياه ٢٥٦ تُفقد بسبب التسرب، وذلك نتيجة لعدم كفاءة شبكات التوزيع وكفاية المخصصات الممنوحة لعمليات التشغيل والصيانة. وبالتالي، يتم تطبيق نظام تقنين المياه في مناطق محددة من المملكة بصورة شهرية أو نصف شهرية، وتخصيص كميات محددة من المياه على النحو التالي: يتم تخصيص ١٢٠ لتراً من المياه للفرد الواحد في المناطق الحضرية، و٨٠ لتراً في المناطق شبه الحضرية، و٣٠ لتراً في مخيم الأزرق، في حين يستفيد سكان مخيم الزعتري وبيرم من ٣٥ لتراً و٩ لتراً من المياه للفرد الواحد على التوالي. وفي هذا الإطار، يسعى شركاء التنمية إلى تطوير مشاريع جزئية في هذا القطاع، في الوقت الذي لا بد فيه من اعتماد نهج أكثر تنسيقاً على نطاق القطاع بأكمله. وتبقى المياه مورداً مدعوماً في قطاع غير مستدام مالياً. لذلك، لا بد من تطوير نظام تعريف جديد، من شأنه فرض أسعار معقولة على الفئات الأكثر ضعفاً من المجتمع، في الوقت الذي يتم فيه معاينة من يساهم في الإفراط في استخدام المياه العذبة. وتجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يتم الإفراط في استخدام المياه العذبة، لا سيما في القطاع الزراعي الذي يعتبر من أكبر مستخدمي هذا المورد الثمين، في الوقت الذي من الممكن أن تفي مياه الصرف الصحي المعالجة بالغرض المطلوب.

وتغطي شبكات الصرف الصحي المباشرة المتاحة ٦٠ في المئة من السكان. ٢٥٧. ومع ذلك، ثمة ثلاثة عوائق قائمة أمام قطاع الصرف الصحي الفرعي، تتمثل في ما يلي: أولاً، القدرة المحدودة لخطط المعالجة على معالجة مياه الصرف الصحي بشكل فعال؛ ثانياً، تزايد الطلب على خدمات الصرف الصحي، وذلك بسبب التوسع السكاني، لا سيما في المناطق الحضرية؛ وثالثاً، محدودية فعالية شبكة الصرف الصحي. ٢٥٨.

ولا يصدر عن الأردن سوى القليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، ٢٥٩. إلا أنه من المرجح أن يتأثر بها. ومع تضاعف عدد السكان خلال العقدين المقبلين ووضوح آثار تغير المناخ على مستويات الأمطار غير المؤكدة والمتفاوتة، من المتوقع أن يزداد تعرض الأردن للمخاطر البيئية المختلفة.

ويتميز الأردن بتنوعه البيولوجي، وذلك نظراً لموقعه الاستراتيجي وتنوعه الطوبوغرافي. وتشمل المملكة أربع مناطق بيولوجية مختلفة، بحيث تضم كل منها عناصر نباتية وحيوانية خاصة بها ومعترف بها دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، يضم الأردن ١١ محمية طبيعية تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٣١،٤ كيلومتراً مربعاً. وبالتالي، تشكل هذه المساحة حوالي ٤٪ من إجمالي مساحة الأردن. ومنذ العام ٢٠٠٩، تم إنشاء ثلاث مناطق محمية جديدة، وهي يرموك وفيضا وقطر. ٢٦٠.

٢٥٤	ص. ٢٨٤، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٥٥	ص. ٥٢، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٥
٢٥٦	ص. ٢٨٨ من خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨) تشير إلى «خسائر كبيرة»
٢٥٧	ص. ٢٨٧ من خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨) تشير إلى أنه «من المتوقع أن ترتفع نسبة المنازل التي تصل إليها خدمات الصرف الصحي من ٥٨ في المئة خلال العام ٢٠١٣ إلى ٦٣ في المئة خلال العام ٢٠١٧»
٢٥٨	ص. ٢٨٨، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٥٩	من المتوقع أن يرتفع معدل هذه الانبعاثات من ٢,٣ طن متري للفرد الواحد في العام ٢٠٠٦ إلى ٣,٦ خلال العام ٢٠١١
٢٦٠	ص. ٤٤، التقرير الأردني الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ (النسخة النهائية)

وبشكل عام، تعدّ نوعية التربة في الأردن سيئة، الأمر الذي من شأنه أن ينطوي على إمكانية تدهور جودة موارد الأرض المتاحة. ويعود ذلك، وبشكل رئيسي، إلى التقلبات في نسب الأمطار التي تهطل سنوياً نتيجة التصحر وعدم كفاية أوجه إدارة هذه الموارد المتاحة. وكذلك، بدأت المناطق المحمية في الغابات، التي تغطي ٢ في المئة من المناظر الطبيعية، تشهد عمليات قطع أشجار غير قانونية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الطاقة، الأمر الذي بات يشكل مصدراً لتوليد الدخل وأزمةً حاليةً. وبالتالي، بدأت عمليات إزالة الغابات والحرائق التي تتعرض لها بصورة دورية تلقي بظلالها على الأردن. وكما هو الحال بالنسبة لأوجه تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات، أمست المخاطر أيضاً تطال التنوع البيولوجي.

وعلى الرغم من الاستقرار والتقدم المحرز في تعزيز الاستدامة البيئية والتنوع البيولوجي، تظهر بعض المخاوف المتزايدة بشأن فقدان التنوع البيولوجي في المنطقة ٢٦١. وفي هذا السياق، أشار التقرير الوطني الخامس لاتفاقية التنوع البيولوجي الذي صدر في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أن عدداً من الموائل الطبيعية البرية والمائية كانت قد فقدت في الأردن، ممّا أثر على تكوين الحيوانات في هذه المناطق. ولا يبقى التنوع البيولوجي معرضاً للعديد من التهديدات المحتملة التي أدت إلى انخفاض حاد في معظم أعداد النباتات والحيوانات في الأردن، بما في ذلك انقراض العديد من الأنواع منها. ٢٦٢ وتتولى مجموعة من الخبراء في الأردن ومصر مهمة دراسة مفهوم «نظام الحمى» وتطبيقه، وذلك من أجل ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية سعياً لتعزيز تنمية المراعي بشكل صحي وفعال.

وفي الإطار نفسه، تتوقّع العديد من الدراسات الحديثة أن يتأثر الأردن سلبياً بتداعيات تغير المناخ. وتتمثل هذه التغيرات المحتملة في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الحد من مصادر المياه السطحية والمياه الجوفية والإنتاجية الزراعية والتأثير سلبياً على صحة الإنسان والحيوان. وتبقى المساعي المبذولة من أجل السيطرة على أوجه نضوب التنوع البيولوجي في الأردن مسألة صعبة ومعقدة، وذلك بسبب ندرة المياه وارتفاع نسبة تلوث المياه والتربة والهواء وغيرها من الآثار السلبية المحتملة الأخرى لتغير المناخ. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في المناطق المحمية البرية والبحرية التي باتت تغطي ١,٤٪ من إجمالي مساحة الأردن في العام ٢٠١٤ مقارنةً مع ٠,٤٤٪ في العام ٢٠٠٤ على النحو الذي تمّ ذكره أعلاه، لا تزال أعداد الأنواع المهددة بالانقراض تنخفض وبشكل ملحوظ. ٢٦٣

وكذلك، تساهم الضغوط التي تفرضها عمليات التنمية والتحصّر أيضاً في تدهور الأراضي. كما لوحظ أنه لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار تأثير سلبي على انخفاض الإنتاج الزراعي.

وفي سياق التخطيط لاستخدام الأراضي على نحو فعال، فقد تطور العنصر الحضري في الأردن تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، بحيث أصبح ٨٠ في المئة من السكان اليوم متحضرين. فعلى سبيل المثال، تولّت مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات البلدية وهيئات المناطق الاقتصادية، مهمة استحداث أساليب تخطيط جديدة والسعي تدريجياً من أجل حتّ أصحاب المصلحة على المشاركة في هذه المساعي للمساهمة في تحليل الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة عن ذلك. ومع ذلك، لم يتمّ تحديث القوانين والأنظمة التي تنظّم مساعي التخطيط في الأردن حتّى الآن.

وكذلك، لا تزال خيارات النقل الحضري الحديثة المتاحة غير متنوعة، وبالتالي فهي تساهم في ارتفاع معدلات التلوث. وأدّت المساعي المحدودة المبذولة لاستحداث مشاريع متعددة الاستخدامات من شأنها المساهمة في التخطيط لتطوير وسائل نقل آلية، إلى ارتفاع معدل الكيلومترات المقطوعة للفرد الواحد. ففي حين تهدف الجهود المبذولة إلى محاولة معالجة مشاكل ازدحام السير، يتمّ العمل حالياً على استيعاب أعداد المركبات الخاصة المتزايدة من خلال بناء المزيد والمزيد من الطرق وتعزيز البنية التحتية التي، وبدورها، ستأثر بارتفاع هذا العدد من المركبات المتزايد.

٢٦١	التقرير الوطني الخامس لاتفاقية التنوع البيولوجي، ٢٠١٤
٢٦٢	التقرير الوطني الخامس لاتفاقية التنوع البيولوجي، ٢٠١٤
٢٦٣	ص.٨١، ٢٠١٤: التقرير الوطني الخامس لاتفاقية التنوع البيولوجي، وزارة البيئة، عمان، الأردن

اليوم، تطغى أوجه التجزؤ القانوني والمؤسسي والمكاني على نظام التخطيط المعتمد في الأردن. ٢٦٤ وقد نجحت مساعي التحضّر في الإلقاء بظلالها على المملكة، وذلك في ظل غياب عمليات التخطيط والتنسيق بين القطاعات، ٢٦٥ وحتى في بعض الأحيان في إطار انعدام توافر الأراضي الخصبة على حدّ سواء. ولم تأخذ مواقع بعض المشاريع الكبيرة القائمة، بما في ذلك مخيمات اللاجئين، البنية التحتية ووسائل النقل وإمدادات المياه وآثارها المحتملة على تلوث طبقات المياه الجوفية في الاعتبار.

وفي ما يتعلق بإدارة النفايات، شهدت الأردن تحسناً في هذا المجال، لا سيما في جمع النفايات الصلبة التي بلغت نسبتها ٧٠٪ و ٩٠٪ في المناطق الحضرية والريفية على التوالي. ويضمّ الأردن ثلاثة وعشرين مكبّ للنفايات، بما في ذلك واحد مخصص للنفايات الخطرة وواحد آخر خاص بالنفايات الصناعية، منها واحد فقط يتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية. أمّا بالنسبة للنفايات الكيميائية الخطرة، يلتزم الأردن بتخفيض إنتاجه من هذه النفايات وضمان القضاء الآمن عليها باعتماد طريقة صديقة للبيئة.

ومن أجل معالجة هذه المشكلة، تمّ إطلاق استراتيجية شاملة وطنية للنفايات الصلبة في آذار/مارس ٢٠١٥، تشمل خطة قصيرة الأجل للتدخلات السريعة على مستوى البلديات وخطة أخرى طويلة الأجل سيتمّ تنفيذها بحلول العام ٢٠٢٠. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، أقرّ البرلمان قانون البلديات الجديد الذي أرسى الأسس القانونية اللازمة لنقل صلاحيات عملية صنع القرارات من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، الأمر الذي ساهم في منح البلديات استقلالاً ذاتياً. وبالتالي، سيؤثر ذلك، وبشكل إيجابي ومباشر، على عمليات إدارة النفايات الصلبة وتقديم الخدمات. وبالتالي، تتطلّب النفايات الكيميائية والخطرة إدارة أفضل تخصصاً وفصلها عن غيرها من النفايات الأخرى. وكذلك، يعدّ ما يصل إلى ٧٠ في المئة من النفايات العامة والمنزلية قابلة لإعادة التدوير، إلّا أن المملكة لم تتخذ هذه الخطوة بعد للحدّ من الأعباء المترتبة عليها وبالتالي الاستفادة من فرص الاستدامة المتاحة أمامها.

وحتى الآن، لا يتمّ تقدير، وبكامل المسؤولية، متطلبات أولئك الذين ينتجون النفايات للتخلّص منها بعناية وصورة قانونية ومستدامة. فعلى سبيل المثال وبالرغم من ازدهار قطاع الصحة الذي يحقق أرباحاً من «السياحة الصحية» في المنطقة، تظهر بعض المخاوف إزاء عدم النظر في سبل التخلّص من النفايات الخطرة وما يترتّب عنها من تكاليف أو مخاطر أو آثار مرتبطة بها. ولا بدّ على تكاليف الإنتاج أن تتضمّن النفايات الكيميائية، كذلك التي يتمّ إنتاجها من الفوسفات والإسمنت، وبالتالي عدم فرضها كنفقات إضافية لتسددها الحكومة.

وتشكّل الطاقة تحدياً كبيراً آخرًا للأردن، وذلك بسبب افتقار المملكة لمصادر الطاقة المحلية والتجارية واعتمادها على الواردات. وتستورد الأردن حالياً حوالي ٩٧ في المئة مصادر طاقتها التي تشكّل في الأساس مزيجاً من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي. ٢٦٦ ولا تساهم مصادر الطاقة المتجددة المولدة محلياً سوى في نسبة ضئيلة جداً، إلّا أنها تنطوي على إمكانيات نمو كبيرة. وفي السياق نفسه، تعدّ قيمة فاتورة الأردن من الطاقة مرتفعة ومتغيرة، وبالتالي فهي تمثّل تحدياً للأسر والمستثمرين على حدّ سواء وتصل إلى ٦٠ في المئة من تكاليف التشغيل في القطاعات الصناعية والصناعية الميكانيكية.

٢٦٤ وفقاً لدراسة أجرتها شركة «أكوم»، ص. ٣، ٢٠١٠

٢٦٥ كشفت التعليقات التي أفاد بها فريق المناقشة المعني بالتقييم القطري المشترك أن البلديات لا تزال تعتمد خطط رئيسية قديمة غير قائمة على نهج متعدد القطاعات، وبالتالي تتعذر عن تنفيذها بالكامل. فعلى سبيل المثال، قامت كل وزارة، كوزارة النقل والبيئة والمياه والزراعة، بتطوير خطة محددة لها، إلّا أنها تفتقر للتكامل. وكذلك، لا تعدّ الأراضي المخصصة للتنمية الصناعية والإسكان موزعة على مناطق محددة توزيعاً جيداً، ولا يتمّ التشجيع على تطويرها في أكثر المناطق ملاءمةً من الممكن الوصول وبسهولة إلى الخدمات والبنية التحتية الأخرى.

٢٦٦ ص. ٣١٠، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)

التحديات الأساسية التي تواجه «كوكب الأرض»

- شهدت الأردن تدهوراً لقاعدة مواردها الطبيعية الهزيلة، بما في ذلك التصحر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي. وبدوره، يشكل ذلك خطراً متمثلاً في التنافس والصراع، لا سيما أن أعداداً أكبر من الناس تستمد سبل عيشها من قاعدة أصول متقلصة وخدمات ذات صلة.
- لا يعد القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للإنتاجية أو العمل، وكذلك لا يطمح الأردنيون، وبشكل خاص، للعمل في هذا القطاع. لذلك، لا بد من تحديث هذا القطاع وتنظيمه جيداً، باعتباره مستهلكاً رئيسياً للمياه.
- تعاني المملكة ندرة مزمناً في المياه. فقد انخفض مستوى المتساقطات السنوي بحيث أصبحت غير كافية لتلبية متطلبات إمدادات المياه الجوفية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مشاكل أخرى عابرة للحدود قائمة أيضاً. وكذلك، تشهد المملكة أوجه إفراط في استخدام المياه العذبة حيثما تكون مياه الصرف الصحي المعالجة أو المعاد تدويرها كافية.
- أدت أوجه التعذر عن وضع استراتيجية وطنية مكانية متماسكة من شأنها دمج الجهود المبذولة من أجل النجاح في تنفيذ مبادرات التخطيط الاجتماعي الاقتصادي الفعلية لتوجيه مساعي التنمية وتنظيمها ومراقبتها، وكذلك عن تحديد الإطار التنظيمي اللازم وضمان التنسيق الفعال بين أنشطة التخطيط القطاعية والفعلية والبيئية، إلى تحديد مواقع غير ملائمة للتنمية. وساهم ذلك في استخدام الأراضي بصورة متضاربة، مما أثر سلباً على الموارد الطبيعية والتراثية المحدودة، بما في ذلك المياه والأراضي الزراعية وغيرها.
- أدت عقود من ضعف الاستثمار في قطاع المياه إلى تطوير نظام غير محدث وفعال لتوزيع المياه تطغى عليه أوجه التسرب، والسرقة، والاستهلاك المفرط، ومستويات الدعم المقدم غير الملائمة.
- أدت الزيادة الملحوظة في أعداد السكان نتيجة النمو الطبيعي لها ووصول اللاجئين إلى زيادة الطلب على مياه الشرب.
- الحاجة إلى ضمان الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة) على المستويين الصناعي والزراعي ومن قبل المستهلكين الأفراد.
- الحاجة إلى ضمان الاستهلاك المسؤول (الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة).

الركيزة ٤. السلام والعدالة والمؤسسات القوية

«نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها المجتمع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.» ٢٦٧

يدعو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الدول الأعضاء إلى «تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات». ٢٦٨. وعلى وجه الخصوص، يرمي الهدف ١٦,٦ من أهداف التنمية المستدامة إلى «بناء مؤسسات فعالة وشفافة ومسؤولة على جميع المستويات» و٢٦٩ الهدف ١٦,٧ إلى «التحقق من اتخاذ القرارات التي تستجيب للمتطلبات والشاملة والتشاركية والتمثيلية على جميع المستويات». ٢٧٠

وتعترف هذه الأهداف بأهمية تعزيز العمليات والمؤسسات المعنية بصنع القرارات التشاركية والشاملة والمسؤولة، وذلك من أجل تحقيق نتائج التنمية السلمية والمستدامة. وبالتالي، يرسى الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الأسس التنموية للبرامج الرامية إلى تعزيز العمليات السياسية الشاملة، وذلك من خلال المشاركة المدنية وفي عضوية البرلمانات والانتخابات والأحزاب السياسية.

وبالإضافة إلى الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمؤسسات الشاملة والتشاركية والتمثيلية، يسعى الهدف ٥ إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، لا سيما من خلال الغاية ٥، المتمثلة في «كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة» ٢٧١ والغاية ٥.ج المتمثلة في «اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات». ٢٧٢.

وتهدف رؤية الأردن إلى الوصول إلى اقتصاد أخضر مزدهر وقادر على الصمود في وجه الأزمات، وذلك من خلال إجراء الإصلاحات الشفافة والشاملة الضرورية. ويشمل ذلك إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، أي منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح النسائية والمنظمات الشبابية وجماعات المصالح المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من أجل ضمان إدماج الجميع في مساعي التخطيط الإنمائي وتلقي الاستحقاقات اللازمة. ٢٧٣. وفي السياق نفسه، ساهم الأردن، وبفعالية، في التشجيع على إشراك الشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات، لا سيما من خلال رعايته لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠/٢٠١٥.

ويسود النظام الملكي الدستوري في الأردن، بحيث يمتلك الملك سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة النطاق. وتنقسم البلاد إلى ١٢ محافظة، ويتكوّن البرلمان من مجلسين، وهما مجلس الأعيان الأردني ومجلس النواب. ويتم تعيين ٦٥ عضواً للانضمام إلى مجلس الأعيان مباشرة من قبل الملك، في حين يتم انتخاب ١٣٠ عضواً للانضمام إلى مجلس النواب من خلال التمثيل النسبي في ٢٣ دائرة انتخابية لدورة انتخابية تصل مدتها إلى ٤ سنوات. ويُخصّص الحد الأدنى من الحصص في مجلس النواب للنساء (١٥ مقعداً - ملاحظة: ومع ذلك، حصلت النساء على ٢٠ مقعداً في انتخابات عام ٢٠١٦) والمسيحيين (٩ مقاعد) والشركس والشيشان (٣ مقاعد). ويتم تخصيص ثلاث دوائر انتخابية للبدو في مناطقهم الشمالية والمتوسطة والجنوبية.

وقد واصل الأردن التزامه طويل الأمد بضمان إصلاح العمليات السياسية التي من شأنها المساهمة في تعزيز الطابع الديمقراطي للمؤسسات وتيسير عملية إدراج ومشاركة جميع قطاعات المجتمع فيها. ومنذ استئناف الانتخابات خلال العام ١٩٨٩ وإضفاء طابع قانوني على الأحزاب السياسية في العام ١٩٩١، تم تطوير سلسلة من المبادرات من أجل صياغة خارطة طريق للإصلاح السياسي على جميع المستويات. وشملت هذه البرامج تطوير الأجندة الوطنية للأردن للعام ٢٠٠٥ وتشكيل لجنة الحوار الوطني الأردني خلال العام ٢٠١١.

٢٦٨	ص.٢٠، تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2016/2/Rev.1) (القائمة النهائية)
٢٦٩	ص.٢١، تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2016/2/Rev.1) (القائمة النهائية)
٢٧٠	ص.٢١، تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2016/2/Rev.1) (القائمة النهائية)
٢٧١	ص.٨، تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2016/2/Rev.1) (القائمة النهائية)
٢٧٢	ص.٩، تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2016/2/Rev.1) (القائمة النهائية)
٢٧٣	ص.٤١-٤٢، رؤية الأردن ٢٠٢٥

وقد بدأت المساعي المبذولة لتنفيذ عملية الإصلاح في أوائل العام ٢٠١١ مع انطلاق ثورات «الربيع العربي»، وذلك من خلال نشر جلالة الملك عبدالله الثاني لست «أوراق نقاش» خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٦. ٢٧٤. وتحدد هذه الأوراق رؤيةً حول التدابير الرامية إلى تعزيز مبادئ المساءلة والفعالية عبر مجموعة أساسية من المؤسسات والعمليات الديمقراطية، بما في ذلك البرلمان، والانتخابات، والأحزاب السياسية، ومشاركة المواطنين، لا سيما الشباب، وسيادة القانون والدولة المدنية. ٢٧٥.

وفي ظل استمرار تفاقم مستويات أوجه عدم الاستقرار الإقليمي، تعدّ السياسة الأردنية الرامية لتوسيع نطاق مشاركة المؤسسات الديمقراطية بمثابة رادع أمام أوجه التطرف العنيف. وتتماشى هذه المساعي مع بيانات الأمم المتحدة الأخيرة، والمتمثلة في ضرورة «أن نعيد تركيز أولوياتنا، وأن نعزز تطبيقنا لمفاهيم العدالة، وأن نعيد بناء الميثاق الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم» ٢٧٦، وأن نقوم باستحداث مجتمعات تعددية منفتحة قائمة على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية المتاحة للجميع، كبديل ملموس وواضح للتطرف العنيف...» ٢٧٧.

وعلى الرغم من أن إشارات التقدم المستمر في جدول أعمال الإصلاح لا تزال قائمة، لا سيما في إطار اتخاذ بعض الخطوات الهامة في هذا الاتجاه، إلا أنه يبدو أن وتيرة الإصلاح العامة قد تراجعت، وذلك على النحو الوارد في تقرير تقييم الأمم المتحدة للأردن لعام ٢٠١٦ «... حول ما إذا كانت الإصلاحات النظامية قد تم تعزيزها فعلاً لتشكل في أفضل الأوقات مكاسب جزئية أو علامات استفهام في بعض الأوساط». ٢٧٨.

أما في ما يتعلق بأداء الحكومة، فتشكل مبادئ الشفافية والمساءلة المعتمدة في مجموعة من المؤشرات العالمية والإقليمية المستقلة صورةً مختلطة، حيث تظهر إنجازات الأردن بشكل جيد نسبياً، وذلك بالمقارنة مع نظرائه من الدول العربية، إلا أن يبدو وأنه يتخذ موقفاً محايداً على المستوى الدولي:

- احتل الأردن، ووفقاً لمؤشر الديمقراطية العربي لعام ٢٠١٤ ٢٧٩ الخاص بمبادرة الإصلاح العربي، المرتبة الثانية من بين تسع دول عربية شملها المسح.
- أظهر مؤشر الديمقراطية العالمي لعام ٢٠١٥ أن الأردن قد احتل المرتبة ١٢٠ من بين ١٦٧ بلداً في هذا المجال. ٢٨٠.
- احتل الأردن المرتبة الأولى من بين الدول العربية والمرتبة ٧٨ عالمياً في مؤشر حرية الإنسان ٢٨١ للعام ٢٠١٥ من بين ١٥٢ دولة أخرى.
- جاء الأردن في المرتبة الخامسة والأربعين من بين ١٦٨ بلداً في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية خلال العام ٢٠١٥ ٢٨٢ (حيث يشكّل الرقم ١٦٨ المرتبة الأكثر فساداً).
- في إطار مؤشر حرية الصحافة لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، احتل الأردن المرتبة ١٣٥ من بين ١٨٠ دولة حول العالم ٢٨٣ والمرتبة الخامسة من بين ١٩ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسجّل الأردن ٤٤ نقطة على مقياس يتراوح بين ٠ (الدول الأكثر حرية) و١٠٥ (الدول الأقل حرية). وأضاف التقرير إن «الربيع العربي والصراع السوري قد دفعا السلطات لتشديد سيطرتها على وسائل الإعلام، لا سيما الإنترنت».
- يواجه القطاع القضائي تحديات في مجال المساءلة والشفافية. فقد تمّ التأكيد على مشاركة الجمهور في المساعي المبذولة لضمان فعالية القضاء، لا سيما في ما يتعلق بإدارة القضايا (والتأخيرات) والمرافق الإصلاحية وإنفاذ قرارات المحاكم، في تقرير مشروع العدالة العالمية الأخير الصادر بشأن الأردن. ٢٨٤.

٢٧٤ http://www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/pages/view/id/244.html

٢٧٥ الورقة النقاشية الأولى: «مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة»؛ الورقة النقاشية الثانية: «تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين»؛ الورقة النقاشية الثالثة: «أدوارنا لتتظرننا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة»؛ الورقة النقاشية الرابعة: «نحو تمكين ديمقراطي ومواطن فاعلة»؛ الورقة النقاشية الخامسة: «تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية».

٢٧٦ ص.٣، خطة العمل لمنع التطرف العنيف - تقرير الأمين العام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٢٧٧ ص.٣، خطة العمل لمنع التطرف العنيف - تقرير الأمين العام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٢٧٨ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٣-٢٠١٧) - تقرير التقييم - النتيجة الأولى: تعزيز الإصلاحات النظامية

٢٧٩ مؤشر الديمقراطية العربي الرابع ٢٠١٤

٢٨٠ وحدة الاستخبارات الاقتصادية - مؤشر الديمقراطية ٢٠١٥: «الديمقراطية في عصر التوتر والقلق»

٢٨١ ص.١٦، مؤشر حرية الإنسان ٢٠١٥

٢٨٢ جدول النتائج: مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥، منظمة الشفافية الدولية

٢٨٣ مراسلون بلا حدود - بيانات التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٦

٢٨٤ مؤشر مشروع العدالة العالمية لعام ٢٠١٦، <http://data.worldjusticeproject.org/#groups/JOR>

وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لجدول أعمال الإصلاح السياسي في التركيز على الإصلاحات التي تسعى إلى تعزيز ثقة الجمهور في العمليات السياسية والمؤسسات الديمقراطية المسؤولة والمساعي المبذولة لمواصلة تنفيذ مبادئ اللامركزية على مستوى المحافظات والبلديات.

وكذلك، تتمثل التحديات الرئيسية التي من المفترض التصدي لها في انخفاض مستويات ثقة الجمهور في المؤسسات المنتخبة والتمثيلية، ومحدودية أوجه المشاركة في الانتخابات، وضعف القدرات والموارد المؤسسية المتاحة، وانخفاض معدلات إشراك النساء والشباب في العمليات السياسية، وضعف مواقف الأحزاب السياسية والمواقف العامة السلبية تجاه الأحزاب السياسية، ومحدودية التعليم والتوعية بشأن قضايا الإصلاح، فضلاً عن محدودية المشاركة والتشاور بشأن عمليات وضع السياسات.

وبالتالي، يعد التغلب على هذه العقبات أمراً أساسياً بالنسبة للأردن، وذلك للمساهمة في تحقيق الإصلاحات السياسية والغايات التي حددها الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، سعياً من أجل إحراز التقدم المنشود لضمان إنشاء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة واتخاذ القرارات على نحو متجاوب وشامل وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

وبالتالي، تهدف الانتخابات، وباعتبارها مثلاً يحتذى به وأولوية رئيسية وتحدي مستمر، إلى إعداد إطار فعال لإجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية. وفي السياق نفسه، شهد الأردن سلسلة منتظمة من الانتخابات المتعددة الأحزاب، بحيث قد أجريت الانتخابات البرلمانية ثمانية مرّات خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٩ و٢٠١٦، والانتخابات البلدية خمس مرات من العام ١٩٩٥ إلى ٢٠١٣. أما الانتخابات البرلمانية المقبلة، فسيتم إجراؤها خلال العام ٢٠٢٠، في حين من المتوقع إجراء انتخابات المجالس البلدية والمحلية، فضلاً عن مجالس المحافظات الجديدة، في صيف العام ٢٠١٧.

وقد شهد الأردن سلسلة من التغييرات التي طرأت على التشريعات الانتخابية، حيث صدرت ثمانية قوانين انتخابية مختلفة بين العامين ١٩٨٩ و٢٠١٦، وذلك قبل وقت قصير من كل جلسة انتخابية. وحتى وقت قريب من الآن، اتّسمت إجراءات الانتخابات البرلمانية بسلسلة من السياسات والممارسات الانتخابية المثيرة للجدل متعلقة بأسس اختيار النظام الانتخابي، وتعيين الحدود الانتخابية، وتخصيص المقاعد للدوائر الانتخابية، ودور المؤسسات الحكومية في إدارة الانتخابات، وعملية تسجيل الناخبين، وأثر الممارسات الفاسدة مثل شراء الأصوات على الحملات الانتخابية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الثقة العامة في العملية الانتخابية. وقد انعكست العديد من هذه المشاكل أيضاً خلال الانتخابات البلدية.

وقد تمّ اعتماد الإجراءات الأولية لإصلاح الإطار القانوني بموجب قانون الانتخابات لعام ٢٠١٢، وتوحيدها بموجب القانون نفسه لعام ٢٠١٦ الذي ساهم في إنشاء نظام انتخابي جديد تماماً وأساس أقوى لتقديم الضمانات وتنظيم الحملات الانتخابية. ومع ذلك، فقد حدد أصحاب المصلحة في الانتخابات، بمن فيهم من مجموعات المراقبين الوطنيين والدوليين، ضرورة إدخال المزيد من التحسينات على الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات البرلمانية. وفي السياق نفسه، تمّ إدخال تغييرات في إطار الانتخابات على مستوى البلديات والمحافظات خلال العام ٢٠١٥ ليتمّ اختبارها في العام ٢٠١٧.

وقد شكّلت مبادرات إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة في العام ٢٠١٢ نقطة تحول هامة للانتخابات في الأردن. وبالتالي، تتمتع اللجنة المستقلة بسلطة دستورية وقانونية لإدارة الانتخابات بكلّ «ثقة ونزاهة وحياد». ٢٨٥ وقد أثنى أصحاب المصلحة والمسؤولون عن مراقبة سير الانتخابات على اللجنة الانتخابية المستقلة لدورها في إجراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣، وأشاروا إلى التحسينات اللاحقة التي تميّزت بها إدارة اللجنة خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦.

وقد أثبتت اللجنة الانتخابية المستقلة، ومنذ إنشائها، التزامها بتطويرها المؤسسي وتطوير قدراتها، وذلك من خلال التدريب وإجراء مراجعات مستمرة للأطر التشغيلية والإجرائية الخاصة بها. وفي هذا الإطار، أظهرت الديناميات الكامنة وراء التحضيرات التي اضطلعت بها اللجنة الانتخابية المستقلة في انتخابات عام ٢٠١٦ الجهود البارزة المبذولة لضمان الانفتاح والشفافية والمشاركة مع أصحاب المصلحة الذين أضفوا مستوى عالٍ من ثقة الجمهور في نزاهة عمل اللجنة.

ومع ذلك، لا تزال ثمة حاجة محددة لبناء قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة على العمل كهيئة حديثة ومهنية لإدارة الانتخابات تتمتع بإمكانيات تشغيلية وسوقية فعالة ومتخصصة، من شأنها السماح لهذه الأخيرة بالتحضير لانتخابات مجالس البلديات والمحافظات لعام ٢٠١٧ والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠ وإجرائها. ويكتسب هذا الوضع أهمية خاصة، وذلك نظراً إلى هدف اللجنة الانتخابية المستقلة الاستراتيجي المتمثل في تطوير نفسها كهيئة تتمتع بالقدرة على إظهار مبادئ المساواة العامة وأوجه الاستقلال المؤسسي والشراكات التعاونية والتميز المهني والإمكانات التشغيلية المستدامة التي تتميز بها.

وكانت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦ قد شهدت نسبة إقبال على التصويت قد بلغت ٣٦ في المئة. وعلى الرغم من أن نسبة الإقبال هذه تمثل زيادة في مستوى المشاركة، وذلك بالمقارنة مع الدورات الانتخابية السابقة، إلا أنه لا يزال يدل ذلك على مستوى منخفض نسبياً من مشاركة المواطنين في الانتخابات. لذلك، تعد مستويات الوعي والفهم العام للعملية السياسية الأوسع نطاقاً محدودة، وبالتالي، تشكل المساعي المبذولة لتعزيز الثقافة المدنية والمتعلقة بالناخبين القادرة على إشراك وإعلام جميع قطاعات المجتمع فجوةً يتعين ملؤها. وكذلك، ساهمت محدودية مشاركة أصحاب المصلحة في المشاورات المعنية بالتشريعات والأنظمة الانتخابية في تسليط الضوء على الحاجة إلى إشراك جهات فاعلة رئيسية في كل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية.

ويتألف البرلمان الأردني أي مجلس الأمة من مجلس منتخب وهو مجلس النواب ومجلس آخر يتم تعيينه من قبل فخامة الملك وهو مجلس الأعيان. ويأتي البرلمان الحالي ٢٨٦ بعد سبعة عشر دورةً انتخابيةً تم خوضها منذ إنشاء المؤسسات البرلمانية بموجب دستور العام ١٩٤٧. وبموجب الدستور الحالي لعام ١٩٥٢، بصيغته المعدلة، يتمتع البرلمان بسلطة مراجعة مشاريع القوانين التي تعدها الهيئة التنفيذية والتصويت عليها، بما في ذلك مشاريع القوانين التي اقترحها البرلمانيون في البداية.

ويتمتع البرلمان أيضاً بصلاحيات تخوله فرض رقابة مالية محددة، وذلك من خلال تحديد ضوابط للميزانية والضرائب، وكذلك بإمكانية تحميل الوزراء المسؤولية ومحاسبتهم عن طريق الاستجواب. ويتولى كل مجلس مسؤولية تحديد نظامه الداخلي وعقد جلسات برلمانية علنية. ومع ذلك، ثمة دائماً إمكانية لعقد جلسات خاصة، بحيث لا يتم فرض أي التزام بعقد جلسات عامة للجان أو الدخول في مشاورات رسمية مع أصحاب المصلحة. ويتم انتخاب مجلس النواب مباشرةً لولاية تصل مدتها إلى أربع سنوات. وكان قد تم انتخاب أعضاء البرلمان الحاليين في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بموجب نظام انتخابي جديد كان من شأنه خفض حجم مجلس النواب من ١٥٠ مقعداً في البرلمان السابع عشر إلى ١٣٠ مقعداً حالياً. وفي العام ٢٠١٦، شكّل ٣٠ في المئة من أعضاء البرلمان أعضاءً جدد. ويدعم الأعضاء أمانةً تتمتع بخبرة كبيرة في مجال العمل البرلماني. وبالنسبة للبرلمان الثامن عشر، أظهر كل من المشرعين والموظفين التزاماً بتعزيز قدراتهم التقنية وفهمهم للاضطلاع بالمهام التشريعية والرقابية والتمثيلية للبرلمان.

ويتمثل العنصر الرئيسي لهذا الدور في الطريقة التي من خلالها يستفيد البرلمان من التجارب السابقة، وذلك من أجل تعزيز دوره في عمليات مراجعة الميزانيات ومشاريع القوانين. ويتمتع مجلس النواب بهيكل لجنة قائم يتيح له المراجعة التفصيلية لمشاريع القوانين، وكذلك يضم مركز أبحاث جديد من شأنه تقديم الدعم لعمل النواب، لا سيما في مجال أدوارهم داخل اللجان. ومع ذلك، لا تزال قدرات البرلمان محدودة في مجالات دعم النواب واللجان، وذلك من خلال إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة أو توفير تحليل مستقل للسياسات وبحوث الخبراء بشأن المواضيع التشريعية.

ويبرز الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح السياسي في الأردن في حقيقة أن «الشعب ينتخب ممثليه لاتخاذ قرارات عامة هامة بالنيابة عن البلد ككل». وتواجه الرؤية المعنية في إنشاء برلمان ديناميكي وشامل تحدياً كبيراً متمثلاً في انخفاض مستويات ثقة الجمهور في البرلمانات باعتبارها مؤسسة فعالة تخدم مصالح البلد بأسره وشعوبه أولاً، وذلك استناداً إلى القضايا وجداول الأعمال المعتمدة، بدلاً من مصالح أعضائه أو دوائرهم الانتخابية. وبالتالي، يتطلب ذلك من البرلمان الجديد بذل جهود كبيرة، وذلك من أجل تعزيز قدراته المؤسسية على التواصل الميداني مع الأفراد ومجموعات أصحاب المصلحة والانخراط معهم، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي، وبشكل مباشر، إلى مستويات معززة من الشفافية والانفتاح والوصول إلى المعلومات والبيانات. كما سيتطلب الأمر أيضاً ضمان إتاحة المزيد من الفرص للتفاعل مع المواطنين في إطار عمل البرلمان، وذلك من خلال تعزيز مبادرات التوعية وتحسين مستويات وصول الجمهور إلى البرلمان والبرلمانيين والمشاركة في العملية البرلمانية. وتتمثل الخطوة الأبرز في تعزيز الإطار الذي من خلاله يعمل البرلمان بالتعاون مع المواطنين والمجموعات المهتمة، وذلك من خلال إجراء مشاورات فعالة ومستجيبة بشأن عمله، بما في ذلك المسألة التي يمكن من خلالها تحديد هويته بصورة بناءة ومعالجة الشواغل العامة التي قد تواجهه.

وتتمثل إحدى المجالات الهامة للبرلمان الجديد في دراسة السبل المختلفة للمشاركة في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك، يطلع البرلمان بدور رئيسي في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال إشرافه على الإجراءات التنفيذية الخاصة بجدول أعمال التنمية المستدامة، واستعراض واعتماد تشريعات خاصة بالمجالات التي يلزم إصلاحها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، وكذلك تعزيز أوجه النقاش والتشاور بشأن جدول الأعمال المعتمد. وتماشياً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ستقع على عاتق البرلمان أيضاً مسؤولية تقييم السبل التي من خلالها سينجح في تطوير نفسه كمؤسسة فعالة ومسؤولة وشفافة، من شأنها تمكين عملية اتخاذ القرارات كي تصبح شاملة وتشاركية وتمثيلية على حد سواء.

وسيعتمد الطابع التحويلي لجدول أعمال التنمية المستدامة، وإلى حد كبير، على مشاركة الشباب الذين يمثلون تقريباً ربع عدد السكان. ومع ذلك، لم يظهر سوى مستوى محدود جداً من أوجه الإدراج العملي ومشاركة الشباب في العمليات السياسية. ومع تحديد السن الدستوري المتمثل في ٣٠ عاماً للترشح للبرلمان، نادراً ما يشارك الشباب في الحياة السياسية. وبالتالي، لم يتم وضع سوى عدد قليل من الهياكل الفعالة لتمكين الشباب من إبداء آرائهم خلال عمليات وضع السياسات.

وقد تم إجراء بعض المحاولات الهامة لتوسيع نطاق عمليات إدماج الشباب في الحياة السياسية، تمثلت في خفض سن التصويت إلى ١٧ سنة وبذل جهود إضافية لتوعية الناخبين. غير أن الجهود الرامية إلى تيسير الحوار أو توفير التربية المدنية قد استهدفت فئات محددة، مثل طلاب الجامعات، وبالتالي، فهي لم تشمل عموماً ممثلين عن العديد من الشباب الأردنيين غير الملحقين بالتعليم أو العاطلين عن العمل. وبالتالي، ساهم ذلك في رفع مستويات اللامبالاة تجاه القضايا السياسية بين أوساط الشباب، وهو ما دلّ عليه انخفاض مستوى مشاركة الناخبين الشباب (٢٠ في المئة) في انتخابات عام ٢٠١٦، وذلك بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ ٣٦ في المئة.

وبعيداً عن أوجه عدم الاستقرار في المنطقة المحيطة بالدولة، يواجه الأردن حالياً تحديات كبيرة في محاولة التصدي لأوجه الراديكالية والتطرف داخل حدوده. وتشير التقديرات المحافظة إلى أن ما بين ١٥٠٠ و ٢٠١٠٠ أردني يقاقلون ضمن مجموعات متطرفة، مما يجعل المملكة أكبر مصدر للمقاتلين من حيث نصيب الفرد. وتعد الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة خطيرة، إذ من المرجح أن يكون هؤلاء المقاتلين الأردنيين رادعاً للسلام والاستقرار في بلدهم. وبالتالي، يساهم التركيز على تعزيز المشاركة السياسية، لا سيما بين أوساط الشباب والشابات، في مساعدتهم في التعبير عن آرائهم واهتماماتهم في سياسات حكومتهم.

وقد أبدى الأردن التزامات واضحة في هذا المجال، لا سيما من خلال رعايته لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠/٢٠١٥ الذي من شأنه تعزيز أوجه إشراك الشباب في عمليات صنع القرارات على المستويين المحلي والوطني. وتساهم إحدى عناصر هذا النهج الرئيسية في التأكيد على أن استبعاد الشباب الأردني من العمليات السياسية الأكثر انتشاراً ينطوي على مخاطر الراديكالية والعنف والتطرف العنيف. وبالتالي، يعدّ من المهم ضمان تزويد الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب بالمساحة والفرصة الضروريين للمشاركة في العمليات السياسية الشاملة والوصول إليها من خلال تبادل المعلومات والتشاور بشأن عمليات وضع السياسات وتنفيذها.

ومن الممكن أن يؤدي البرلمان والأحزاب السياسية دوراً هاماً في تيسير الحوار المفتوح. وإلى هذا الحد، لا بدّ من بذل المزيد من الجهود لزيادة مستوى الوعي بشأن العمليات السياسية ودور البرلمان وعمل البرلمانيين والعمليات الانتخابية، وذلك من خلال اعتماد تدابير معززة تتيح إمكانيات الوصول أمام الجهات الفاعلة الرئيسية، لا سيما البرلمان واللجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك اعتماد مواد محسنة للتربية المدنية واستخدام الوسائط الرقمية.

وفي إطار مصادقة الأردن في العام ٢٠٠٨ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التزمت المملكة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات السياسية وذلك بموجب أحكام محددة تتعلق بالانتخابات. وتندرج هذه الأحكام ضمن صلاحيات المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. وفي السياق نفسه، تمّ بذل الكثير من الجهود لتعزيز أوجه الإدماج في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لمشروع التشريعات الذي يتضمن أحكاماً محددة بشأن الدور الذي يؤديه كل من البرلمان واللجنة الانتخابية المستقلة والأحزاب السياسية. وفي الوقت الذي اتخذت فيه اللجنة الانتخابية المستقلة تدابير محددة لتيسير الوصول الفعلي إلى العملية الانتخابية، لا يزال ثمة فرص متاحة لمعالجة المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات التي تمثلهم، ومشاركتهم في أنشطة البرلمان والشؤون السياسية.

وفي ما يتعلق بإصلاحات الإدارة العامة وأداء المؤسسات الحكومية الأساسية، فمن المسلم به، ومنذ زمن طويل، أن الحوكمة الجيدة تشكّل حجر الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة. والأهم من ذلك، أن الحوكمة الجيدة تهدف إلى تعزيز العقد الاجتماعي بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية والشعوب. وفي الواقع، ثمة تحديات تواجه مبادئ الحوكمة أيضاً، وللأردن نصيب خاص فيها.

ويعاني القطاع العام أوجه بطلاة مفرطة وعدم كفاءة ومستويات إنتاجية منخفضة. ٢٨٧. وبالتالي، يساهم حجم القطاع العام المتضخم جداً والمضطرب في إضعاف قدرته على تحفيز الأداء الجيد وتحقيق النتائج المنشودة. ٢٨٨ ٢٨٩ وعلاوة على ذلك، تعاني نظم الحوكمة ضعف القدرات المؤسسية، لا سيما في مجال قدرات الموارد البشرية الأقل من تلك الخاصة بالمستوى القيادي. ٢٩٠ وبالتالي، يؤدي الافتقار الملحوظ إلى الشفافية والمساءلة العامة ٢٩١ وضعف قدرات التواصل والتوعية إلى تقويض مصداقية الحكومة وإبداعها وتميزها.

وتقر الحكومة وتعترف بضرورة زيادة أوجه الديناميكية في القطاع العام. وتنطوي إحدى المقترحات المطروحة حالياً على فرصة الاستفادة من خدمات الحوكمة الإلكترونية بطريقة عملية تخدم احتياجات مواطنيها. ٢٩٢ وعلى غرار التحديات الانتخابية التي تواجه الحكومة والبرلمان على النحو المبين أعلاه، لا بدّ من اتباع نهج تشاوري وتشاركي لتعزيز الحوار ومبادرات تقديم الخدمات. وينطوي هذا الأخير أيضاً على عقد علاقات أقوى مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، كشركاء في التنمية، وذلك تمسّياً مع القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ٢٩٣

ويعتمد الأردن على المساعدات الدولية، ممّا يجعله واحداً من أكبر البلدان المتوسطة الدخل التي تتلقى المنح الأجنبية في العالم. ٢٩٤. ومنذ العام ١٩٦٠ وعلى أساس نصيب الفرد الواحد، تلقي الأردن مساعدات إنمائية رسمية تصل إلى ٥٠٠٪، مقارنة بما تلقتة مصر، و ١٨٠٪ لما تلقاه لبنان و ٣٣٠٪ لما تلقتة سوريا. وفي العام ٢٠١٤، بلغت صافي المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقاها الأردن ٣٨٥ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد، مقابل ١٦٣ و ٤٠ دولاراً أمريكياً لكل من لبنان ومصر، على التوالي. وغالباً ما ينتقد الأردنيون، لا سيما في أعمالهم الخاصة، المجتمع الدولي لتقديره الكثير من المساعدات، الأمر الذي يمكن وصفه بما يشبه «لعنة الموارد»، وذلك نظراً لقدرتها على الحد من حاجة الحكومة لإجراء الإصلاحات الضرورية التي قد تؤدي لتسريع مبادرات التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي. ٢٩٥

ويشير البنك الدولي أيضاً إلى أن شركاء التنمية في الأردن كانوا، وعن غير قصد، متواطئين في مساهمتهم في حالة الركود هذه، وذلك بسبب انتشار مشاريع المانحين المجزأة والمنتقاة التي تساهم في إبراز مظاهر التصدي للتحديات الهيكلية الهامة، في حين أنها تقوم بتأجيل عملية تنفيذ الإصلاحات اللازمة أساساً، الأمر الذي من شأنه ترك عنصر السياسة محدود النطاق. ٢٩٦. وقد يركز التوجه المستقبلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبصورة أكثر مباشرة، على مجموعة من المبادئ والمناهج التي ظهرت مؤخراً من شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال ٢٩٧ وخطة أعمال أديس أبابا ٢٩٨ والبيان الصادر عن الاجتماع رفيع المستوى الأول للشراكة العالمية ٢٩٩، والتي تشدد، وبدرجة أكبر، على أهمية الشراكة الإنمائية ومصادر الإيرادات المولدة محلياً كمصدر رئيسي للتمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة.

٢٨٧	ص.٤٠، رؤية الأردن ٢٠٢٥
٢٨٨	ص.٢٢، إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاص بالأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦
٢٨٩	ص.٩٤، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨) ويشير ذلك أيضاً إلى وجود ١٢٠ مؤسسة وإدارة ووزارة.
٢٩٠	ص.٩٤، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٩١	ص.٤، إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاص بالأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦
٢٩٢	ص.٤٢ و ص.٩٤، خطة التنمية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠١٨)
٢٩٣	الأمم المتحدة - المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليو ٢٠١٥
٢٩٤	ص.٥، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٥
٢٩٥	المشاركة المحلية المنتجة - منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بشأن التعاون الإنمائي في الأردن، بول لوندبيرغ، أيار/مايو ٢٠١٦
٢٩٦	ص. xi و xiv، البنك الدولي - التشخيص المنهجي القطري، شباط/فبراير ٢٠١٥
٢٩٧	شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال: http://www.oecd.org/development/effectiveness/busanpartnership.htm
٢٩٨	http://www.un.org/esa/ffd/
٢٩٩	http://effectivecooperation.org/2014/03/draft-communique-for-the-first-high-level-meeting-of-the-global-partnership

وتعدّ الإصلاحات التي تشهدها الحاجة إليها أكثر وضوحاً مما هي عليه على المستوى دون الوطني، حيث تفيد التقارير أن الخدمات العامة في المحافظات والبلديات، لا سيما في البلديات النائية، هي في حالة سيئة منذ عقود. ٣٠٠ وتواجه البلديات التي تعاني نقصاً في الموارد المتاحة وإمكانيات التمكين ضغوطاً متزايدة لمواصلة تقديم الخدمات البلدية الفعّالة والجيدة ومعالجة أوجه القصور في المساكن وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية. ٣٠١ وتسجل أبرز متطلبات القدرات في تلك البلديات التي يقيم فيها ٨٥ في المئة من اللاجئين السوريين، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز القدرات من أجل التخطيط الإنمائي وتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع وضمان تطوير آليات أكثر فعالية للتنسيق والاتصال. ٣٠٢

وفي الأردن، يتألف نظام الحوكمة دون الوطني من إدارات على مستوى المحافظات وسلطات بلدية من المستوى الواحد. وبالتالي، من الممكن وصفه على أنه سلطة مركزية تتولى مهام التنسيق المحلي. ولا تزال المحافظات تعتمد، وإلى حد ما، على الحكومة المركزية والوزارات التنفيذية المختلفة التابعة لها. ويقوم المحافظ، الذي يرشحه مجلس الوزراء ويعينه الملك، برفع تقاريره إلى وزير الداخلية. وتؤدي المهام التي يضطلع بها المحافظ دوراً كبيراً متعلقاً بضمان الأمن ودوراً آخرًا مرتبطاً في مجال التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من دون تخصيص ميزانية مستقلة لدعم البرامج المطورة على المستوى دون الوطني. وتمثّل الوزارات التنفيذية على مستوى المحافظات من خلال المديرات التي تتمتع باستقلال ذاتي محدود النطاق في التخطيط والتنفيذ، وذلك باستثناء بعض الوحدات الوظيفية وأجهزة الدولة التي تتمتع بسلطات كبيرة على المستوى دون الوطني. ٣٠٣ ويشكّل رؤساء المديرات أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يرأسه المحافظ، وبالتالي، فهم يتولون مهام التنسيق. ويدعم المحافظ أيضاً مجلساً استشارياً مؤلفاً من ٢٥ عضواً معينين ٣٠٤، وبالتالي، فهو يؤدي دوراً محدوداً في وضع السياسات وتنفيذها، ولا يرتبط مباشرة مع المواطنين في ما يتعلق بمسائل بالمساءلة.

- ٣٠٠ ص.٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تقييم احتياجات البلديات، ٢٠١٤
- ٣٠١ ص.٥٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تقييم احتياجات البلديات، ٢٠١٤
- ٣٠٢ ص.٦٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تقييم احتياجات البلديات، ٢٠١٤
- ٣٠٣ تتألف هذه الفئة من وكالات الوزارات التنفيذية أو مؤسسات الخدمات العامة المملوكة للدولة التي تتمتع بمستويات أعلى من الاستقلالية عن مديريات الوزارات التنفيذية؛ وهي غالباً ما تعمل بالتوازي مع البلديات بصفاتها جهات مقدّمة للخدمات
- ٣٠٤ تتألف من أعضاء البرلمان ورؤساء البلديات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص وما إلى ذلك



ويعرّف قانون البلديات، بصيغته المعدلة في العام ٢٠١١، البلديات بصفقتها «مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري»، مشيراً إلى مستوى محدد من أوجه اللامركزية التي تطغى عليها. وقد انخفض إجمالي عدد البلديات في الأردن من ٣٢٨ بلدية في أوائل العام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠ بلدية في يومنا هذا. وتصنّف البلديات إلى أربع فئات من (أ) إلى (د)، ٣٠٥ وذلك اعتماداً على موقعها وحجم السكان المقيمين فيها. وتخضع البلديات للمجلس البلدي الذي يتم انتخابه كل أربع سنوات، حيث تخصص نسبة ٢٥ في المئة من مقاعده للنساء. ويتولى رئيس البلدية المنتخب مهمة رئاسة المجلس البلدي ليؤدي دور الرئيس التنفيذي لإدارة البلديات، وذلك بمساعدة من مدير البلدية الذي تعينه وزارة الشؤون البلدية في الأردن. ٣٠٦

وتضمّ البلديات ٢٩ مجالاً للمسؤولية، ٣٠٧ متعلقاً بالخدمات الحضرية النموذجية المقدمة مثل التنظيف وإنارة الشوارع وتشييد وصيانة الطرق والمسالك والأسواق والحدائق العامة والمكتبات وتخطيط المدن. وتتمتع البلديات أيضاً بصلاحيات عامة تتيح لها إمكانيات ضمان التنمية المحلية. ووفقاً للقانون المذكور، لا تعدّ خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي من الوظائف التي تضطلع بها البلدية. ومع ذلك، غالباً ما تحاول البلديات معالجة أوجه القصور في هذه الخدمات التي تديرها الحكومة، وذلك من خلال مبادراتها الخاصة التي تقوم بتطويرها لهذه الغاية. ٣٠٨

وتتألف مصادر دخل البلديات في معظمها من إيراداتها الخاصة (بما في ذلك من المشاريع الاستثمارية)، وتحويلات ميزانية الدولة، وقروض من بنك تنمية المدن والقرى، وفي حالات نادرة، من منح الجهات المانحة. وكثيراً ما تفضل البلديات في تلبية الاحتياجات المحلية، وذلك بسبب عدم كفاية الموارد المالية، فضلاً عن محدودية القدرات التقنية المتاحة. وبشكل عام، تتمتع البلديات بقدره استثمارية رأسمالية منخفضة جداً، وبالتالي، فهي تستخدم الميزانيات المتاحة، وبشكل كبير، من أجل تغطية تكاليف التشغيل المتكبدة. ٣٠٩

ويتمّ تشارك السلطة الإشرافية المركزية على نظام المحافظات بين وزارة الداخلية على مستوى المحافظات (بما في ذلك مستوى المقاطعات والمناطق الفرعية) ووزارة الشؤون البلدية على المستوى البلدي والمحلي. وبالتالي، تؤدي وزارة التخطيط والتعاون الدولي دوراً هاماً في التخطيط الإنمائي المحلي. وتسيطر الوزارات التنفيذية، وبشكل تام، على مرافق تقديم الخدمات وفقاً لقطاعاتها المحددة.

وعلى المستوى المحلي، يتمّ تشارك المساعي المبذولة للتخطيط التنموي بين العديد من الجهات الفاعلة تحت قيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية. وفي القطاع العام، يتمّ تخطيط النفقات وتنفيذها إما من قبل الحكومة المركزية أو البلديات. ويتمّ إنفاق ٣ في المئة فقط من إجمالي نفقات الحكومة على مستوى البلديات، ٣١٠، أي ما يعادل ١ في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل الأردن بذلك أدنى مستوى في المنطقة في هذا المجال. ٣١١. وعلاوة على ذلك، لم يتمّ تطوير أي إطار متماسك للتخطيط العمراني من شأنه أن يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

وبالتالي، يتمّ التخطيط، وبشكل رئيسي، استناداً إلى خطوط عمودية، في الوقت الذي يتمّ فيه التحكم بصورة تنازلية وفقاً للميزانيات المركزية المخصصة. وقد نجحت المساعي المبذولة في تعزيز أوجه التخطيط الإنمائي المحلي استناداً إلى الخطوط الأفقية على مستوى المحافظات وفي بعض الحالات على مستوى البلديات أيضاً، وذلك من أجل إشراك السكان المحليين بطريقة أكثر مباشرة. ٣١٢. وتضمّ مكاتب المحافظين وحدات تنمية محلية يعمل ضمنها موظفون من وزارة الداخلية، وكذلك تعمل وحدات مماثلة، وبدعم من وزارة الشؤون البلدية، في حوالي ٤٠ بلدية لتحقيق الغاية نفسها. ومن المفترض أن تؤدي وحدات التنمية المحلية دوراً رئيسياً في إدارة المعلومات، والبحوث، والتخطيط والرصد، وذلك من أجل دعم إجراءات وضع السياسات وتنفيذها على الصعيد المحلي.

- ٣٠٥ الفئة (أ): مركز المحافظات و/أو الذي يضم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص؛ الفئة (ب): مركز اللواء و/أو الذي يتراوح عدد سكان المنطقة التابع لها بين ١٥,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ نسمة؛ الفئة (ج): مركز المناطق الفرعية (الجادة) و/أو الذي يتراوح عدد سكان المنطقة التابعة له بين ٥,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠؛ الفئة (د): المناطق التي تغطي أقل من ٥,٠٠٠ شخص (التقييم القطري المشترك)
- ٣٠٦ على الأقل بالنسبة للبلديات الأكبر حجماً (أ وب)
- ٣٠٧ كانت تضمّ ٣٩ مجالاً من قبل، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه
- ٣٠٨ على سبيل المثال، تشغيل خدمات المياه والصرف الصحي للمقيمين في البلدية مقابل تسديد رسوم محددة (لتوليد الدخل)
- ٣٠٩ في المتوسط، يمثل ذلك ١٧٪ من نفقاتها السنوية (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٣)
- ٣١٠ الأرقام المسجلة للعام ٢٠١٠، باستثناء المناطق الخاصة في عمان والعقبة والبراء التي تتمّ إدارتها وفقاً لترتيبات مختلفة. المصدر: الاتحاد الأوروبي، ٢٠١١
- ٣١١ ويتناقض ذلك، وبشكلٍ حاد، مع المتوسطات العالمية البالغة حوالي ٤٠٪ في الدول الفدرالية و ٢٢٪ في البلدان الموحدة
- ٣١٢ معظمها في سياق المشاريع الممولة من الجهات المانحة

وعلاوةً على ذلك، يضطلع المجتمع المدني الأردني بدور رسمي محدود النطاق في مجال التخطيط الإنمائي المحلي الذي تقوده الحكومة، إلا في المواقع التي تنفذ فيها مبادرات التنمية المجتمعية المدعومة من الخارج. ويعود ذلك، وبشكل جزئي، إلى الافتقار إلى سياسات أو إجراءات أو آليات مؤسسية واضحة من شأنها التحفيز على مشاركة المواطنين في هذا الدور. غير أن هذه المنظمات تؤدي دوراً هاماً جداً في الحياة المجتمعية المحلية، وذلك من خلال تقديم المساعدة إلى أشد الفئات ضعفاً وعن طريق تقديم الخدمات الضرورية لها (لا سيما في مجال الصحة العامة والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومحو الأمية، فضلاً عن المجالات المتصلة بحقوق المرأة والطفل) وضمان تنميتها محلياً.

وتتمتع المنظمات المجتمعية المحلية بتقديرات جيدة بين أوساط المواطنين ٣١٣، وتعتبر أكثر استجابةً لاحتياجات المواطنين من مؤسسات الدولة، سواء كانت محلية أو وطنية. وبالتالي، يتمثل المجتمع المدني في لجان المحافظات الاستشارية، ومن الممكن له أن يؤدي دوراً مؤثراً على المستوى الشعبي، وذلك من خلال التفاعل مع المجالس البلدية بشأن المسائل التي تهم المواطنين المحليين ٣١٤. ويساهم المجتمع المدني أيضاً في تعزيز أوجه نزاهة نظم الحوكمة، وذلك من خلال الاضطلاع بمبادرات مستقلة للمساءلة الاجتماعية. وتتمتع بعض المنظمات غير الحكومية بنفوذ أكبر، وذلك بفضل رعاية أفراد الأسرة المالكة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في منحها قدرًا أكبر من المرونة وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الموارد المالية والقدرات أمامها، فضلاً عن كسبها تأييد عام.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد نظام الحوكمة المحلي والتنمية المحلية في الأردن حركة انتقال بطيئة نحو اللامركزية. ورمت المساعي الأولية المبذولة لتسريع اللامركزية إلى المساهمة في زيادة المشاركة في عملية وضع السياسات العامة وإجراءات التنفيذ الخاصة بالقطاع العام، فضلاً عن تحسين عمليات التدقيق الاجتماعي لأداء القطاع العام. وأدى الربيع العربي والأزمة الاقتصادية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٩ إلى تراجع الحكومة عن تطبيق أوجه اللامركزية السياسية والمالية. وبالتالي، منحت الأولوية لصالح عمليات تعزيز أوجه عدم التركيز الإداري على مستوى المحافظات، وذلك من أجل ضمان التخطيط الإنمائي وبناء القدرات البلدية والإدارية.

وفي الآونة الأخيرة، أبدت الحكومة اهتمامها مجدداً في تعزيز أوجه الإصلاح اللامركزي، بدعم من الاتحاد الأوروبي ٣١٥. وقد أجريت أول انتخابات بلدية في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، وذلك بموجب قانون البلديات المعدل حديثاً ٣١٦، وللمرة الأولى في الأردن، تم الإشراف على ذلك من خلال لجنة انتخابية مستقلة. ومن الجدير ذكره أن نسبة الإقبال على التصويت كانت منخفضة (٣١,٥% من الناخبين المسجلين)، وذلك بسبب عوامل عديدة تتمثل في مقاطعة بعض الأحزاب السياسية ولا مبالاة الناخبين.

وبالتالي، تتمتع المجالس البلدية المنتخبة حديثاً بالقدرة على تعزيز مكانة البلديات في تقديم الخدمات وضمان التنمية المحلية. وكذلك، فهي تساهم، وبشكل كبير، في تعزيز الميثاق الاجتماعي في الأردن على المستوى المحلي. ومع ذلك، تواجه هذه المجالس تحديات كبيرة عند توليها مهمة إدارة البلديات المفلسة والمتضخمة والمختلة. وتزداد هذه القضايا تعقيداً في المناطق الشمالية، وذلك بسبب التحديات التي تفرضها عمليات استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين.

وقد عالجت الحكومة، وبشكل رئيسي، مشاكل عدم التركيز الإداري من حيث تخطيط التنمية المحلية، في حين لا تزال إدارات المحافظات تتمتع بسلاطات تنفيذية ومالية محدودة. وقد تمّ بذل العديد من المساعي للتوفيق بين مسارات التخطيط العمودي والأفقي، لا سيما في ما يتعلق بتوزيع الأدوار بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية. ومنذ ذلك الحين، تولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة قيادة عملية تطوير برامج تنمية المحافظات في محاولة منها لسد الثغرات القائمة بين مسارات التخطيط القطاعي العمودية والمركزية وجهود التخطيط الأفقي المبذولة بين القطاعات والقائمة على مختلف المناطق. وفي السياق نفسه، تمّ تحديد النوايا لمواصلة إشراك المواطنين في القرارات المتعلقة بالاستثمارات العامة وإرساء أسسها المحلية، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية واستحداث فرص عمل جديدة.

٣١٣	٧٩% من المواطنين يتقنون بالمنظمات المجتمعية بشكل جزئي أو كلي في التعامل مع احتياجات المجتمع (شمل المسح ٤٠٠ مواطن في ٥ بلديات، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، المجتمعات العالمية)
٣١٤	تجدد الإشارة إلى عدم وجود أي التزامات رسمية مترتبة على البلديات لإشراك المجتمع المدني المحلي والمجتمعات المحلية في عملية التخطيط ووضع الميزانيات، وكذلك لإبلاغ السكان المحليين حول أداء البلدية
٣١٥	تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٤,٥ مليون يورو خلال العام ٢٠١٤ دعماً لاستراتيجية الحكومة اللامركزية
٣١٦	القانون رقم ١٣ المؤرخ في أيار/مايو ٢٠١١، بصيغته المعدلة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

وفي هذا الإطار، تساهم برامج تنمية المحافظات في تحديد أهداف التنمية المتوسطة الأجل التي ستدعمها ميزانية الاستثمار الوطنية. وبالتالي، فهي تهدف إلى تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإنشاء صندوق تنمية المحافظات، وذلك من أجل جمع الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات التي لم تتمكن الموازنة الوطنية من تلبيتها، والتي تقدر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد ساهمت بعض الجهات المانحة، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، في تعزيز موارد هذا الصندوق. وبالتالي، يتعين على الوزارات التنفيذية الآن مواءمة خططها الاستثمارية السنوية وخطط منتصف المدة مع أولويات برامج تنمية المحافظات.

وفي ما يتعلق بقدرة الإدارات البلدية، فقد أظهرت العديد من التحاليل التي أجريت مؤخراً^{٣١٧} أن قطاع البلديات معرض للخطر:

- لا تضطلع البلديات بصورة روتينية إلا بجزء من الوظائف الـ ٢٩ التي تعينها المجالس البلدية بموجب القانون. وبالتالي، تراجعت معدلات الموافقة على السلطات البلدية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين البلديات ودوائرها المحلية، الأمر الذي بدوره قد أسفر عن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية الأخيرة.
- لا تتمتع البلديات بقدرة إدارية وتقنية كافية، ويعود ذلك في معظم الوقت إلى مبادئ المحسوبية المعتمدة عند توظيف الموظفين، بدلاً من على أساس الجدارة. ٣١٨ وقد أدى ذلك إلى تضخم القوى العاملة ذات المؤهلات المحدودة. وكذلك، لم تقم جميع البلديات بوضع مخططات تنظيمية لها ولا حتى باستخدام مسامي وظيفية في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، يتولى رئيس البلدية مهمة الإشراف على الشؤون الإدارية وتنفيذها في ظل عدم كفاية عمليات التدقيق والموازنة التي يقودها المجلس البلدي.
- تعد ممارسات الإدارة المالية أساسية، وتؤدي إلى عدم الكفاءة في تقديم الخدمات وإدارة الأموال. إلا أنها لا تدعم مبادئ المساءلة. وبالتالي، تعمل وزارة الشؤون البلدية حالياً على وضع إطار تنظيمي لتوجيه البلديات في مهامها الإدارية، في الوقت الذي تقوم فيه بالارتقاء أيضاً بنظم إدارة المعلومات المالية.
- كثيراً ما تفتقر البلديات إلى المعدات والقدرات والوسائل اللوجستية ووسائل النقل اللازمة لضمان تقديم الخدمات البلدية والمحافظة على أصولها القائمة.
- تعاني البلديات قيوداً مالية شديدة. وتستهلك أوجه إنفاق الراتب حصةً مفرطة من ميزانيات البلديات، في الوقت الذي أصبحت فيه خدمة الدين غير مستدامة بالنسبة لكثير من البلديات. ٣١٩ وكذلك، تخضع عمليات توليد الإيرادات لقيود من التشريعات والمصالح المكتسبة^{٣٢٠}، الأمر الذي يترك للسلطات البلدية قدرة استثمارية ضئيلة، إن كان ذلك ممكناً.

ثمة فوارق كبيرة قائمة بين المناطق والبلديات، من حيث الأداء والقدرات المتاحة. وقد أحرزت أمانة عمان الكبرى، التي تستفيد من وضع قانوني بارز في البلاد، خطوات كبيرة في سعيها الدؤوب كي تصبح هيئة محلية حديثة وفعالة وأكثر قدرة على تلبية احتياجات سكانها. كما استفادت بعض البلديات الأخرى من الدعم المباشر لبناء القدرات، وذلك من خلال المشاريع الممولة من الجهات المانحة، وحققت تقدماً بارزاً في هذا المجال. غير أنه لم يتم توسيع نطاق المبادرات الناجحة لتشمل جميع البلديات بعد.

وفي ضوء هذه التحديات القصيرة والمتوسطة الأجل، تواصل الحكومة، وبصورة تدريجية، بذل الجهود اللازمة لإعداد جدول أعمال من شأنه المساهمة في تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة. وينص قانون البلديات الجديد على إنشاء مجالس محلية لتعزيز تمثيل المواطنين فيها، وكذلك، ينظم قانون اللامركزية السلطة المالية والتخطيطية على مستوى المحافظة وينص على إنشاء مجلس محافظة منتخب^{٣٢١}.

٣١٧ يرجى الاطلاع على وجه الخصوص على مذكرة موجزة بشأن تطوير البرنامج المواضيعي المقبل «منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية» (٢٠٢٠-٢٠١٤) (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٣): السعي لتحقيق اللامركزية في الحكومة الأردنية الهاشمية: بعض النتائج الأولية لتحليل الوضع القائم (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١١)

٣١٨ تشير الإحصاءات الوطنية إلى أن ٧٦٪ من موظفي البلدية لم يكملوا مرحلة تعليمهم الثانوية

٣١٩ بالمقارنة مع المعيار الدولي الذي تبلغ نسبته ١٥٪ (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١١)

٣٢٠ على سبيل المثال، لم يتم تحديث القيمة الإيجارية المستخدمة في حساب ضريبة الأملاك منذ العام ٢٠٠٢ في العديد من البلديات

٣٢١ ص.٤، إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاص بالأردن، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦

وكذلك، لا بد من التركيز على ظاهرة جديدة نسبياً تتيح عقد مناقشات في إطار «السلام والعدالة والمؤسسات القوية»، وذلك سعياً منها لمنع التطرف العنيف. وبالتالي، أصبحت سوريا واحدة من أكثر الدول في العالم التي تضم أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب. وهكذا، تحولت سوريا الآن إلى الوجهة الأولى لتدريب المتطرفين العنيفين اليوم. وقد نجحت الجماعات المتطرفة التي تعمل من سوريا في تجنيد المقاتلين من جميع أنحاء المنطقة العربية والعالم، بما في ذلك من الأردن، وذلك من خلال إدارتها لحملة غالباً ما تتعلق بالقضايا الطائفية واستخدام الفضاء الإلكتروني.

وعلى الرغم من أن الأردن يشكل واحداً من البلدان القليلة في المنطقة التي لا تزال تمتاز بنعمة الاستقرار، إلا أن بعض الأردنيين يساهمون وبنشاط في زيادة أعداد المقاتلين في البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن الأرقام الفعلية لا تزال غير معروفة حتى الآن، إلا أن التقديرات المحافظة تشير إلى أنها تتراوح بين ١,٥٠٠-٢,١٠٠ من الأردنيين الذين يقاتلون مع الجماعات الراديكالية. وبالتالي، يساهم ذلك في جعل المملكة أكبر مساهم في ما يتعلق بنصيب الفرد. ٣٢٢ وتضع مصادر أخرى الأردن على مستوى أعلى بكثير. وبالتالي، تعد الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة خطيرة، إذ من المرجح أن يشكّل هؤلاء الأردنيين رادعاً للسلام والاستقرار في بلادهم. وكذلك، من المهم جداً العمل مع السكان المحليين من أجل دعم الجهود الرامية إلى معالجة أسباب التطرف هذه في المقام الأول.

لذلك، تحاول السلطات الوطنية السيطرة على وتيرة نمو الراديكالية والتطرف العنيف في البلاد والحد منها. وفي هذا الإطار، تمت الموافقة على قانون جديد لمكافحة الإرهاب في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥، وذلك من أجل منح السلطات صلاحيات جديدة واسعة النطاق وتجريم المشاركة في الجهاد الأجنبي، الأمر الذي من شأنه أن يتيح حيزاً قانونياً واسعاً للحكومة لسجن المواطنين الذين يقدمون الدعم الأيديولوجي والتجنيد للمنظمات الإرهابية.

وقد شارك جلالة ملك الأردن نفسه في المحافل الدولية والعالمية وتحدث عن أهمية مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف. ويتركز جدول أعمال جلالته لمكافحة التطرف حول إعادة إرساء الجوهر والروح المشتركة لكل من العقائد والمعتقدات، وتغيير الخطاب الحالي، ووقف انتشار خطاب الكراهية، فضلاً عن استخدام التواصل لمواجهة المتطرفين، وعدم التسامح إطلاقاً مع أوجه التعصب. كما دعا جلالته جميع الطوائف والبلدان إلى الاجتماع معاً للدفاع عن قضية جماعية واضحة ومشتركة.

وبالتالي، تعدّ الدوافع والعوامل التمكينية للراديكالية والتطرف العنيف متعددة ومعقدة ومحددة السياق. وعلى الرغم من الاختلافات في الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والراديكالية وذلك بسبب تعدد السياقات الوطنية، من الممكن تحديد العمليات المشتركة والدوافع والعوامل التمكينية العاملة على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي والوطني والإقليمي والعالمي لشرح الظاهرة المعقدة للراديكالية والتطرف العنيف. وعلى هذا النحو، تتجمع مجموعات معقدة من عوامل متنوعة معاً لإبراز أوجه التطرف العنيف والراديكالية.

وتتمثل إحدى أهم قنوات التجنيد، من حيث تأثيرها على الشباب، في وسائل التواصل الاجتماعي التي تسلط الضوء على أوجه النضال وتساهم في تزويد الشباب الذين يعانون خيبات الأمل بنماذج يحتذى بها وبفرض التفاعل مع الجماعات المتطرفة. أما بالنسبة لمعظم المجندين، فالحياة في الأردن مخيبة للأمل يمكن التعويض عنها بمجرد الانضمام إلى الجماعات المتطرفة والتحلي بالشرعية والسلطة وأوجه الإدماج الاجتماعي الذين يحتاجون إليها.

وبالنظر إلى ما تمّ ذكره أعلاه، من المهم جداً أن تركز الجهود المبذولة لضمان الوقاية من أوجه التطرف العنيف على ما يلي:

- ١) توسيع نطاق الفرص على المستوى الفردي، وإقامة منتديات للشباب لبناء هويات فردية وروابط عائلية إيجابية؛
- ٢) تعزيز البدائل المجتمعية والشبكات الاجتماعية والمجتمعية من أجل الاستفادة من الأصول الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها الشباب، لا سيما على المستوى المحلي وضمن المؤسسات الاجتماعية المحلية؛
- ٣) دعم المشاريع التي تعالج الثغرات القائمة في نظام الحوكمة، بما في ذلك الشفافية والمساءلة وتوافر الخدمات، فضلاً عن الآراء والمشاركة؛
- ٤) دعم وتثقيف وإقامة شراكات مع الجهات السلمية الفاعلة على المستوى المحلي، لا سيما الأمهات والزعماء الدينيين ووسائل الإعلام؛
- ٥) دعم البحوث العملية المنحى التي تشمل الشباب، ممّا يؤدي إلى استحداث فرص ثقافية ورياضية وموسيقية، فضلاً عن فرص إقامة مشاريع اجتماعية واقتصادية على المستويات المحلية واللامركزية؛ و
- ٦) بناء الأجهزة المحلية على مستوى البلديات لضمان المشاركة المجتمعية التي تشمل الشباب، بالإضافة لتقديم نماذج للمساءلة والشفافية.



التحديات الكامنة وراء تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية

- قبل حوالي ٥ سنوات، تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية، إلا أنها عادت وبطؤت مجدداً الآن. وفي إطار الإصلاحات المقدّمة، تظهر أوجه عدم التوعية الكافية بشأن مشاركة المجتمع المدني والمواطنين، لا سيما النساء والشباب. وينطبق ذلك على الصعبيين الوطنيين والمحلي. وبالتالي، لا بدّ من ضمان أوجه مشاركة أقوى في القطاع الخاص.

● تتعرض أعداد متزايدة من الشباب لخطر التهميش سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك نظراً لإبعادها عن التيار الرئيسي.

● نندعم ثقة الجمهور وأوجه المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وقد تجلّى ذلك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والتي أظهرت انخفاضاً في نسبة الناخبين (٢٣ في المئة من الناخبين). وتشارك أعداد قليلة جداً من الشباب في العملية السياسية، ويعود ذلك إما لعدم مبالاتهم أو ثقتهم في النظام وقدرته على إحداث التغيير المنشود. ولا يزال الناخبون على اطلاع أو وعي غير كاف بأهمية الانتخابات. ولا يزال البرلمان أيضاً يعمل وبشكل أساسي استناداً إلى خطوط قبلية مستمدة تاريخياً، بحيث أنه يتضمن أولئك الذين يتمتعون بمصالح تجارية موازية قوية. وفي السياق نفسه، لم يشهد أي عملية تطوير بعد من شأنها تمكينه لكي يصبح هيئة قادرة على ممارسة الرقابة أو محاسبة الحكومة بالكامل. وعلى النحو الذي من خلاله علّق أحد المحييين في مجموعة البحث المركزة على أن «القبلية لا تزال تشكل نسيج مجتمعنا»، لا بد أن تحل السياسة والخطاب المستنديين إلى جدول أعمال للقضايا محل البعد القبلي المعتمد.

● في ما يتعلق بجودة المؤسسات الوطنية والمحلية واحترافيتها، تتعلّق الشواغل الأساسية، وبشكل أساسي، بثلاث قضايا. وتتمثل القضية الأولى في الإرادة السياسية التي من شأنها المساهمة في تنفيذ برامج الإصلاح. وعلى الرغم من تطوير استراتيجيات أو برامج إصلاح، إلا أن الدوافع الكامنة لتنفيذها غير متاحة بعد. في حين تتمثل القضية الثانية في مسألة القدرات المتاحة ضمن المؤسسات نفسها. وبالتالي، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الوطنية في توفير مستوى الموظفين اللازمين في الوظائف الأساسية القادرين على تنفيذ البرامج بنجاح. أما القضية الثالثة، فهي قضية الاستثمار العام الداخلي عن طريق الميزانية الوطنية، وذلك من خلال الإيرادات الخاصة التي تعدّ صغيرة جداً وغير ملائمة مع التحديات المطروحة.

● ترى بعض الدوائر أن الحكومة أصبحت معتمدة على الجهات المانحة. وبالتالي، أصبحت الإيرادات المحلية المتأتية من الضرائب الداخلية غير كافية. وفي السياق نفسه ونتيجة للإمدادات المستمرة من المانحين، لم تواجه الوزارات ما يكفي من التحديات لتتجهل ببرامجها الإصلاحية سعياً منها للبحث عن أوجه الابتكار والكفاءات التي تمس الحاجة إليها. وبدلاً من ذلك، جرت عملية استبدال القدرات أو الموارد المتاحة، الأمر الذي ساهم في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات القصيرة الأجل، وعدم الإصرار على اعتماد جدول أعمال إصلاحية مدفوع داخلياً. وتعتمد بعض الوزارات على دفعة كبيرة غير مستدامة من المساعدات الإنمائية الرسمية. وبالتالي، لا بد من بذل جهود أكبر من أجل تعزيز المصادر المحلية الخاصة بتوليد الإيرادات. وسيطلب ذلك إصلاح النظام الضريبي، وتوسيع نطاق فئات الأفراد الخاضعين للضريبة وإيجاد حلول فعّالة للقطاع غير الرسمي الكبير. وكذلك، ستساهم مبادئ الشفافية والمساءلة في مساعدة الحكومة في رفع مستوى المعايير المعتمدة في الحياة العامة والخدمات.

● يظهر تحدي أساسي متعلّق بتنفيذ قانون اللامركزية، يتمثل في تقديم الخدمات وفقاً لمستويات غير متناسبة مع الميزانية. وكذلك، تُفرض المزيد من القيود على القدرات على المستوى المحلي.

● أدى عدم وجود إطار متماسك للتخطيط الحضري الوطني الرامي إلى تحقيق توازن أفضل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمادية في جميع أنحاء البلاد، والذي ينطوي أيضاً على أهمية وجود تسلسل سليم بين الخطط الوطنية والإقليمية والمحلية، إلى ظهور ثغرات بين الجوانب المادية والاقتصادية للتخطيط وأوجه عدم مساواة في توزيع الفوائد والفرص المتاحة للتنمية في جميع أنحاء البلاد.

● ومن منظور حقوق الإنسان، تتمثل إحدى الشواغل الأساسية الرئيسية الأخرى في إمكانية الوصول إلى العدالة بطريقة من شأنها أن تكفل اتباع الإجراءات القانونية الواجبة تطبيقها على جميع الناس، هذا وبالإضافة إلى طلب المساعدة القانونية أو المجانية التي من الممكن على نقابة المحامين تقديمها، والتي يفوق الطلب عليها ما يتوفر من عرض. وفي السياق نفسه، لا بد من تجديد التشريعات القائمة في هذا المجال. وبالتالي، فإن النظام القضائي لا يعدّ مستقلاً تماماً، كما أن الثقة العامة أو الثقة في السلطة القضائية شبه ضعيفة.

● لا تشكل محدودية فرص الحصول على المعلومات وحرية التعبير مسألة إيجابية. وفي هذا الإطار، يفرض الصحفيون درجة عالية من الرقابة الذاتية، ويحتجز عدد منهم دورياً. ولا شك في أن الحكومة مستعدة للمشاركة والتعاون في هذا المجال، إلا أنه، في الواقع، غالباً ما يكون ثمة غموض بشأن أوجه الإدراج واللغة المستخدمة في التشريعات، من شأنه أن يسعى إلى حماية حقوق التعبير. وفي ما يتعلق بشروط الحصول على المعلومات المتاحة، فقد تمّ إحراز بعض التقدم الملحوظ، مثل قانون عام ٢٠٠٧. ويؤكد النقاد أن هذا القانون لم يتمّ تنفيذه بعد بشكل جيد، ولا تزال تعتبر الكثير من المعلومات التي من الممكن أن تكون متوفرة في المجال العام «سرية».

- قد لوحظ، عند إجراء المراجعة الدورية الشاملة، أنه وعلى الرغم من الجهود الفضلى التي يبذلها الأردن للحفاظ على توافقه مع هذه العملية في عدد من الحالات، فإن التشريعات الوطنية لا تتماشى تمامًا مع المعايير الدولية.
- تتمثل إحدى أكبر المخاطر التي تواجه الأردن في معاناته أوجه عدم الاستقرار وتأثيراته في سوريا والعراق. وعلى الرغم من كون الأردن معقل الاستقرار النسبي حتى الآن، إلا أنه يشكل إحدى المصادر الرئيسية للمقاتلين الأجانب ضمن الصراع في المناطق المجاورة. وتحت قيادة جلاله الملك، سعت الحكومة إلى وقف تدفق المقاتلين، ومن ثم قامت بإطلاق استراتيجياتها الخاصة بمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك خطة عمل وطنية تتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.٢٢٣
- في إطار منع التطرف العنيف، من الملاحظ أن الأمن القومي قد يصبح أكثر أهمية من الأمن البشري. لذا، لا بد من ضمان توازن دقيق ومعايير. فقد يتسبب ذلك في «الإفراط» في ضمان أمن جدول الأعمال. كما تظهر أوجه القلق المتمثلة في أن تصبح المساعي المبذولة من أجل منع التطرف العنيف مجرد حبر على ورق، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير عدد من المشاريع والمبادرات غير المنسقة. ويظهر خطر أكبر يتمثل في اعتبار الشباب الأردني (والسكان في مجملهم) أن هذا التوجه الجديد للتدابير الإنمائية يعد مجرد وسيلة لمنعهم من الانخراط في أنشطة غير مواتية.
- لا يزال هناك مجال هادئ ومحدود للمجتمع المدني في الأردن. فمن جهة، تشعر الحكومة بالقلق إزاء دور تقديم الخدمات الذي تضطلع به عدد من المنظمات غير الحكومية. ومن جهة أخرى، يبدو أن بعض المنظمات غير الحكومية قد حصلت على أموال أكبر بكثير مما خصصته ميزانية الوزارة لنشاط مماثل. ويبدو أيضًا أن عددًا من المنظمات غير الحكومية تؤدي دور المتعاقدين من الباطن مع المجتمع الدولي، حيث تضطلع بوظائف تقديم الخدمات، التي تتضمن كل منها تكاليف تشغيلية كبيرة، إلا أنها لا تقوم ببناء القدرات اللازمة أو نقل المهارات إلى الوزارة أو المديرية المحلية. وينظر إلى ذلك على أنه فرصة ضائعة. وكذلك، ثمة أيضًا قضايا مماثلة متعلقة بالمساءلة والشفافية، من شأنها التأثير على المجتمع المدني. والتالي، يؤدي ذلك إلى ظهور أوجه التوتر في بعض الحالات، ما يتطلب السعي لضمان المصالحة.

الركيزة ٥. الشراكات

«لقد عقدنا العزم على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.» (٢٠١٤)

ولا يزال المجتمع الدولي يعقد شراكات قوية ومتنوعة مع الحكومة الأردنية. وقد ارتفعت المستويات الحالية للمساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة ٣٢٥ والموجهة إلى الأردن خلال السنوات الأخيرة من ١,٤ مليار دولاراً أمريكياً في العام ٢٠١٢ و ١,٦ مليار دولاراً أمريكياً في العام ٢٠١٣ لتصل إلى ما يقارب ٣,٠ مليار دولاراً أمريكياً في العام ٢٠١٤. وخلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بلغ متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة ٣٥% لصالح القطاع الإنساني و ٢٩% للبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. وتم تخصيص ما تبقى من المساعدات للتعليم، والصحة، والقطاعات الاقتصادية. وتشمل الجهات المانحة الرئيسية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ الولايات المتحدة (٨٦٤ مليون دولاراً أمريكياً)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٤١٨ مليون دولاراً أمريكياً) والاتحاد الأوروبي (٢١٧ مليون دولاراً أمريكياً).

وقدمت عملية تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توصية قيمة عندما ذكرت أنه «من الممكن تعزيز أوجه شراكات الأمم المتحدة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومة وشركاء التنمية الرئيسيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى الاستراتيجي، وذلك في ضوء الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة من أجل حشد الدعم من جميع القطاعات الرئيسية لتحقيق الأهداف الشاملة لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في الأردن».

وسيكسب هذا الأمر أهمية خاصة، وذلك نظراً لأن مبادرات تنسيق الشراكة من أجل البرامج الإنسانية والقدرة على الصمود على الصمود في وجه الأزمات تأتي في الوقت الحالي بالتزامن مع عملية تطوير أدوات خطة الاستجابة الأردنية. ومع ذلك، لم يتم تطوير أي آلية تنسيق استراتيجي من هذا القبيل لشركاء التنمية الذين يشاركون في تقديم المساعدات الإنمائية الأطول أجلاً سعياً منهم للمشاركة في تنفيذ خطة التنمية التنفيذية أو دعم رؤية الأردن ٢٠٢٥. وبالتالي، سيتعين على فريق الأمم المتحدة القطري معالجة ذلك في سياق إطار الأمم المتحدة للشراكات المقبل (٢٠١٨-٢٠٢٢).

الاستنتاجات والخطوات التالية

● تسعى الأمم المتحدة حالياً لصياغة برنامجها الخمسي المقبل لتقديم المساعدة الضرورية إلى الأردن، والمتمثل في إطار الأمم المتحدة للشراكات الوطنية في التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٢). وبالتالي، ستتم صياغة هذا الإطار على غرار جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ليستند إلى مجالات خمسة تتمثل في الفقر، والشعوب، وكوكب الأرض، والسلام (العدالة والمؤسسات القوية)، والشراكات، وذلك على النحو الذي نوقش أعلاه. وسيسعى هذا الإطار، وعلى وجه الخصوص، إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، وفي الوقت نفسه، السعي إلى الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان في الأردن وفقاً لمعايير توحيد الأداء المعتمدة من الأمم المتحدة.

● وكذلك، ستظهر العديد من التحديات في هذا المجال. وبالتالي، ستمثل، وعلى النحو المبين في هذا التقييم القطري المشترك، في وضع استراتيجيات وبرامج مخصصة من شأنها معالجة، وبصورة مرضية، القضايا المترابطة والمتعددة الأوجه التي تواجه المملكة في كل مجال من المجالات الموضوعية الخمسة المذكورة أعلاه. وتتداخل هذه القضايا مع أوجه عدم الاستقرار والتهديدات الإقليمية التي من شأنها أن تطال الأمن وتؤثر على الحوكمة الفعالة والفقر والإدماج الاقتصادي والبطالة والتنوع الاجتماعي وعدم المساواة وفتات الشباب والشواغل البيئية. والتالي، لم يعد من الممكن تصميم مشاريع منفصلة داخل أي ركن من أركان الميدان الإنساني أو الإنمائي بمعزل عن الآخر. لذلك، لا بد من اتباع نهج سلس ومتكامل لتنفيذ عمليات وضع البرامج والمبادرات.

● وفي الوقت نفسه، ازدادت المخاطر أكثر بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى. وإن كان من الممكن الاستفادة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مؤخراً بشأن السنوات الخمس عشرة الماضية التي تم في خلالها السعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن أحداث خارجية مستقبلية وظروف محلية قد تنشأ أيضاً وبشكل دوري في وجه مسار التنمية والافتراضات التي تم استخلاصها. وقد تم بالفعل توجيه الوعي بشأن وصول معدل النمو إلى مستواه الحالي، إلا أن ذلك لن يكون كافياً لتهيئة الظروف اللازمة لدفع المملكة إلى الأمام بالطريقة الضرورية لتلبية احتياجات الباحثين عن عمل. وحتى عندما بلغ النمو ٧٪ خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، كان نطاق تأثيره على أوجه الحد من الفقر محدوداً. لذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز أوجه الإبداع والابتكار والديناميكية، من أجل تحفيز مستقبل التنمية لمجموعة أوسع من المشاركين الاجتماعيين والاقتصاديين في الأردن.

● وكذلك، لا بد من وضع استراتيجيات وسياسات بديلة من شأنها الاستفادة من إمكانيات التنمية البشرية في المملكة، لا سيما تلك التي تساهم في تعزيز المشاركة الكاملة للنساء والشباب في المجتمع الأردني. ويشار إلى بعض هذه المجالات في التحليل الوارد أعلاه، وبالتالي فهي تتمثل في تعزيز التعليم والتدريب المتطور واللامركزية والإصلاح السياسي والقضائي وتمكين المرأة وتطوير سياسات التنمية المحلية والشراكات ومنع التطرف العنيف. وبالتالي، لا بد من تصميم أوجه تدخلات السياسات والبرامج لمعالجة العديد من القضايا الأساسية المحددة في هذا التقييم القطري المشترك كي تصبح قادرة على توسيع نطاقها.

● ومن جانبها، تعهدت الأمم المتحدة بتكثيف جهودها لكسب التأييد اللازم وتعزيز سياساتها وبرامجها والاضطلاع بدورها القيادي لدعم حكومة وشعب الأردن في مواجهة التحديات وتعظيم آفاق التنمية المستدامة للأمة. واستناداً إلى نهج الشراكة الذي يتبعه، سيعمل فريق الأمم المتحدة القطري بلا كلل أو ملل، وذلك من خلال التشاور والتنسيق مع شركاء التنمية في المجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل ضمان توجيه أقصى قدر ممكن من الخبرات والموارد لتحقيق التنمية وضمان تمتع المملكة بالمزايا المخصصة لها.



مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الأردن
هاتف: ٥١٠٠٤٢٠ (٦) ٠٠٩٦٢
الموقع الإلكتروني: www.jo.one.un.org